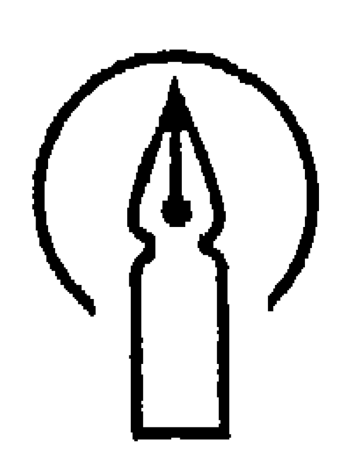
مركز الدراسات السودانية



الثقافة السياسية فى مجتمعات ما قبل الحداثة

دراسة ميدانية على عينة من الشباب السودانى

وتحليل مضمون لبعض وسائل الإعلام

دكتور

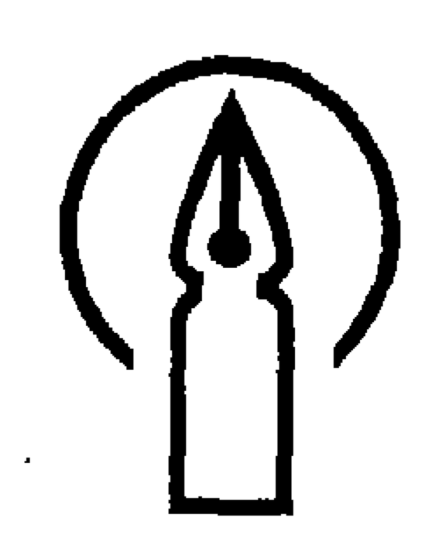
أحمد مجدى حجازى

أستاذ علم الاجتماع المساعد بجامعتى القاهرة

والامارات العربية المتحدة

١٩٩٥

مركز الدراسات السودانية



المثاقفة السياسية فى مجتمعات ما قبل الحداثة

دراسة ميدانية على عينة من الشباب السودانى
وتحليل مضمون لبعض وسائل الإعلام

دكتور
أحمد مجدى حجازى
أستاذ علم الاجتماع المساعد بجامعتى القاهرة
والامارات العربية المتحدة

١٩٩٥

الفهرس

المثاقفة السياسية في مجتمعات ما قبل الحداثة[١]

دراسة ميدانية على عينة من الشباب السوداني
وتحليل مضمون لبعض وسائل الإعلام

«إن الثقافة ليست مجرد عادات تنتقل من جيل إلى آخر، فهي تخدم حاجات وظيفية من أهمها ضرورة التزام الناس بعضهم ببعض في وجه صعوبات جمة»[٢]

قصة هذا البحث : المشكلة والصياغة

خلال فترة امتدت إلى أكثر من عشر سنوات ترددت فيها على جامعة القاهرة - فرع الخرطوم بدولة السودان كأستاذ زائر يقوم بالتدريس لطلاب قسم الاجتماع وبعض الأقسام الأخرى بكلية الآداب، تناقلت في فكري مقولات كثيرة متباينة ومتعارضة، بعضها أثارته قراءات في التراث وفي أدبيات علم الاجتماع والسياسة والعلاقات الدولية حول قضايا واشكاليات المجتمعات المتخلفة أو التي يمكن أن نطلق عليها مجتمعات «ما قبل الحداثة» ، وبخاصة فيما يتعلق بجانب هام وأساسي ألا وهو الثقافة والتراث، باعتبارها الإشكالية التي تثور في المرحلة الراهنة، على أساس أنها تمثل معضلة الهوية والوعي في إطار العلاقات الدولية المتغيرة والتكتلات الاقتصادية على المستوى العالمي والتي أفرزت شكلاً جديداً من علاقات الاستغلال ومن ثم أصبح المشكل الأساسي يتمثل في طبيعة العلاقة بين الأنا والآخر. والبعض من هذه المقولات تشكل من خلال معايشة الواقع السوداني والتفاعل معه ومحاولة فهمه وتحليل أبعاده في إطار المقولات النظرية المتعاندة في التراث السوسيولوجي التي تجمع بين روافد تقليدية محافظة وأخرى راديكالية نقدية بمستوياتها المختلفة الكلاسيك والمعاصرة، وفي إطار تحليل ثقافة الفكر الغربي وبنيته التركيبية وبين فكر أبناء العالم الثالث وتكوينه العقلي. والسؤال الذي طرح نفسه يدور حول: ما هية الثقافة السودانية، ولماذا تحمل ملامح التناقض والازدواجية، حيث الاختلاف بين المظهر الثقافي والمخبر التراثي. ولماذا ينحو الشباب المثقف في السودان أو بالأحرى

يميل الناس في هذا الجزء من العالم نحو الانخراط السياسي أو ما يمكن أن نطلق عليه بالمثاقفة السياسية. ولماذا يعطي السودانيون هذا القدر الكبير من الاهتمام بالتسيّس الثقافي. وأي نمط من الثقافة ينزع إليه الشباب السوداني. وهل هذا الميل والنزوع هما رد فعل تلقائي أو عضوي بسبب إحساس السوداني بخواء وطني. وهل هناك فراغ سياسي برغم التغني برموز الثقافة السياسية، هل هناك غياب أو تغيّب لأساليب التربية القومية وبالتالي الانتماء الوطني. هل هذا هو السبب أو بعضه في نزوع الشعب السوداني نحو اجترار قيم الفروسية والتغني بالشجاعة والبطولة كأرث «مهدوي» حاضر باستمرار في الفكر. لذا تميل لغة الخطاب الثقافي والسياسي نحو بلاغة «الخيال» إو ثقافة «اللا واقع». هل يتعامل السوداني مع المواقف بلغة «القلب» ويلفظ لغة «العقل». هل ذلك يمثل جزءاً من ثقافة «التكيّف التعويضي» بسبب تزايد أزمات واقع وهموم تاريخية مجتمعية مستعصية على الحل في ذهن المثقف السوداني. هل هذا يعكس سمات القبلية المغتربة في مرحلة التحول المستمرة، والتي تعيد اجترار ثقافتها من الداخل في محاولة مستمرة للفها في ثوب جديد مستحدث ومغترب عنها. ولماذا يظل مضمون الثقافة والفكر فيها يجمع ما بين التقليدية المغتربة والتحديثية المستوردة، وبين الإرث الثقافي القبلي المتناقل بشكل عفوي، وبين رموز المعاصرة والتسيّس الأيديولوجي المنعزل عن واقع المجتمع؟

لعل كل هذه التساؤلات وغيرها، التي تثور في الذهن، ونحن نتحدث عن الملامح الثقافية والسياسية للمجتمع السوداني، من خلال معرفة اتجاهات الشباب في هذا المجتمع نحو المثاقفة السياسية، لعل كل ذلك يرتبط ببعض المقولات الشائعة في الفكر السوسيولوجي المتعارض الاتجاهات[٣]، فهناك روافد تركز على مضمون «ثقافة الفقر» باعتبارها محور فهم وتحليل سمات المجتمعات المتخلفة (أوسكار لويس)، وهناك من يبرز اشكالية تخلف بنية التفكير العربي الذي تغيب عنه منهجية الفكر العلمي وتحكمه لغة القلب والعواطف بدلاً من أن تحكمه لغة العقل والعلم (حليم بركات)[٤]، وهناك من يفرق بين منهجية الأيديولوجيا ومنهجية التفكير العلمي، ومن يركز على غياب أو تغييب العقلانية عند العرب، في مقابلها عند الغرب كما تشير كثير من الدراسات التي تبرز هموم الثقافة العربية في رؤية المثقف العربي (زكي نجيب محمود وغيره) ثم هناك من يحاول إبراز إشكالية العلاقة بين المثقف والسلطة أو الثقافة والسياسية[٥]. ويتساءل البعض هل هي ثقافة تتسم بالتبعية والتشوه كما طرحت في أدبيات فكر مقولة عدم

التكافؤ (سمير أمين، كاردوسو، فرانك وغيرهم) أم هي استراتيجية النظام الدولي الجديد كما نستنبطه من كتابات اتباع التقسيم الدولي للعمل (والرشتاين)(٦). وهل هي ثقافة الشعوب البدائية – المستحدثة في مواجهة ثقافة التصنيع والتكنولوجيا أم هي ثقافة التضامن الميكانيكي في مقابل ثقافة التضامن العضوي كما جاءت في التراث النظري السوسيولوجي خلال القرن التاسع عشر (أصحاب الفكر المحافظ امثال دور كايم وهربرت سبنسر وغيرهما..). وأيا كان الأمر فما معنى ازدواجية الثقافة السودانية وتشوه الفكر التراثي-المستحدث في المجتمع السوداني، وما هي عوامل تسيّس الثقافة لدى الشعب السوداني، وكيف يتم تناقل الإرث الثقافي في إطار يضم بين رموزه وعناصره رواسب القبلية وتحلل وحدة العلاقات أو في إطار الانفصال بين القبلية والثقافة في المجتمع السوداني المعاصر. ولعل هذه القضايا أثارت في أذهاننا ملاحظات مهمة تدور حول طبيعة وسمات المثاقفة السياسية وميكانزمات تناقل «الإرث الثقافي» عبر الأجيال في المجتمع السوداني والتي يمكن طرحها في القضايا التالية:

(١) برغم سيادة الثقافة العربية في المجتمع السوداني، إلا أن التنوع الثقافي والعرقي والمذهبي الذي ينطوي عليه هذا المجتمع مسألة واضحة تماماً، لذا فإن تحليل واقع الثقافة السياسية في هذا المجتمع لابد أن يأخذ في اعتباره التقسيمات السياسية والاقتصادية والثقافية السائدة فيه، بالإضافة إلى ضرورة البحث في جذور هذه الثقافة في المنابع العربية والإفريقية التي استمد منها الفكر الثقافي السوداني أصوله التاريخية .

(٢) لما كان الفكر الثقافي السوداني هو جزءاً من الفكر الثقافي العربي. والأخير تعبير عن ثقافة فئات اجتماعية محدودة القدرة نظراً لتبعيتها الثقافية التي تشكلت تاريخيا من خلال العلاقة بين الداخل والخارج، الأنا والآخر، فهي من خلق وتشكيل هذا الآخر، لذا فإن هذا الفكر يتسم بالمحافظة ويفقد المثقف قدرته على الخلق والابداع وبالتالي يغيب فيه الفكر المتميز المستقل والذاتي، ويتحول إلى فكر مذهبي محكوم بالآخر، لذا فاختيار المثقف لايديولوجيتة هي في بعض الأحيان ميكانزم دفاعي ضد الآخر(٧).

(٣) يغلب على الفكر السوداني، نتيجة للتطورات النوعية الخاصة بالمنطقة، المثاقفة

السياسية التي تجمع بين التسيّس الثقافي، وثقافة الصحراء، وربما يكون الصراع مع الاستعمار وتنوع المذهبية وتباين مصادر الانتماء الافريقي والعربي أدى إلى تشكيل الاهتمام بالمثاقفة السياسية.

(٤) على المستوى العام، تحمل الثقافة السودانية نوعاً من «الخيال» البيئي -إن صح التعبير- حيث وجود سلع ثقافية متداولة ومتناقلة تعبر عن تلقائية في التعبير اللفظي تتمثل في خطاب النثر المميز، والشعر النبطي والقبلي، والرموز التعبيرية المنتقاه بعفوية مفرطة، وسيادة ثقافة الكلام والشفاهة. الثقافة السودانية إذن هي نوع من الثقافة الميكانيكية التي تمجد الخيال. فالكلمة تساوى الفعل، واللفظ يعادل الواقع.

(٥) على المستوى الخاص، تسود ثقافة سياسية من طراز مذهبي خاص، تتمسك بأشكال من الأطر الأيديولوجية «المسيسة» أو ما يمكن أن نشير إليه بالانخراط السياسي الوجداني أو «التعويضي». وهنا نجد سيادة لغة القلب في الممارسات السياسية القائمة، وغياب لغة العقل في هذه الممارسات. فإذا ما نظرنا إلى السلوك السياسي الممارس وليس إلى العقل السياسي، نجد الممارسة تتم على مستوى الخطاب اللغوي وليس على مستوى الفعل الواقعي، حيث تلتهب فيه الكلمات، وتُختار فيه الرموز التعبيرية التي تتسم بالتجريد والصياغة اللغوية المتضخمة والمعاني المطلقة والفكر اليوتوبي. وهنا نلاحظ أن السلوك السياسي يغيب فيه القصد والإرادة الواعية، ويصبح سلوكاً من النوع العفوي، يظهر فجأة ويختفي فجأة أيضاً، أو يتحول إلى بدائل رمزية تتمثل في البحث عن الكتب ذات النوع المسيّس، والمذهبي أو البحث عن الألفاظ الموزونة التي تظهر في الشعر والنثر والخطابة الإيديولوجية. وربما لذلك يُصبح من السهولة بمكان تسييس أو تطويع عقلية الشباب السوداني من خلال جماعات المصالح سواء من داخل السودان أو من خارجه، فتظهر في الساحة السياسية اتجاهات مذهبية متعارضة وأيديولوجيات متناقضة ذات أصول متباينة وخارجية ولا ترتبط بالإرث أو الأصل الثقافي السوداني أو العربي أو الإفريقي ، فهي ثقافة تعبر عن أيديولوجيات من الشرق والغرب، وقد لا تكون دائما تعبيراً عن إيمان بها وإنما تعكس التفضيل -غير الواعي- بين الإرث الثقافي المتناقل عبر الأجيال من نوع خاص يجب البحث فيه،

وبين المذهبية المغتربة المؤثرة في التكوينة المنهجية للفكر السوداني.

(٦) تجمع الثقافة أو بالأحرى الثقافات السودانية روافد تعكس التناقض والصراع الثقافي والأيديولوجي ، تتسم بانفعالية السلوك ، وتلقائية الفعل ، والتسيّس الثقافي المتناقل ، وخيالية التفكير ، وعاطفية السلوك ، وازدواجية مفرطة في تبني الأيديولوجيات المغتربة ، وانفتاح ثقافي سياسي ، وانغلاق العقل ، وممارسة للسلوك السياسي المظهري ، على مستوى الرمز والكلمة (الخطاب السياسي) والبعد عن واقعية الحلول ، وهنا يصبح السلوك عفوياً تلقائي النزعة ومن ثم يتغنى الشباب السوداني ، في محاولة لاجترار الماضي ، بالإرث الشعري القبلي النبطي، والنثر والخطاب الخيالي الذي يدمج الحاضر في الماضي وليس العكس.

(٧) التناقض بين الواقع والفعل، حيث تدني نمط الانتاج السائد في المجتمع السوداني، ووضوح التمايزات الطبقية الصارخة، لا على مستوى المظهر فقط، بل على مستوى المخبر أيضا، فالتناقض واضح على مستوى نمط الحياة (الفيلات الفاخرة في مقابل العيش في العراء، والسيارات الفاخرة الحديثة، في مقابل قطع الحديد المتنقلة في شكل بدائي لا إنساني، وحياة الرفاهية المفرطة في مقابل البحث في النفايات وبقايا الغذاء ... الى آخر ما يمكن وما لا يمكن ملاحظته. ولا جدال في ان السودان يمر منذ فترات طويلة بأزمات اقتصادية وضغوط خارجية خاصة أثناء وبعد أزمة الخليج نظراً لموقف الدولة من العدوان العراقي على الكويت . وبرغم كل هذا يتجه الشباب السوداني نحو المثاقفة ، فيقبلون على الندوات المنتشرة في العواصم ، وعلى اللقاءات الثقافية، وعلى معارض أو «مخيمات» الكتب الثقافية (من نوع خاص كما سيتضح لنا من خلال الدراسة) ويبحثون عن الكتب المسيّسة والمذهبية . وإذا كان هذا التقبل يعني الاتجاه نحو المثاقفة السياسية كما هو سائد بين الفئات الوسطى والدنيا في المجتمع السوداني، فإنه يدل على أن المثاقفة عند السوداني تمثل محوراً أساسياً وهاماً ، لكنه ليس واقعياً بمعنى أنه يمثل محاولة للهروب من الواقع أو «التكيف التعويضي» الذي يُبعد العقل عن الحلول الواقعية أو يمثل تمفصلاً في منهجية العقل بين السلوك والفكر، فإذا كان الحل هو

المثاقفة على مستوى الكلمة، فالكلمة تصبح وكأنها الواقع، أو نوع من التمني أو الهروب.

وإذا كنا توصلنا إلى هذه الملاحظات الأولية حول الثقافة السودانية أو ما نسميه بالمثاقفة السياسية في معناها الإجرائي الخاص، من خلال شواهد واقعية ورصد لبيانات حول القطاعات الثقافية في هذا المجتمع سوف نذكرها فيما بعد، فإنها تدعمت من خلال القراءات والمقابلات والمحاضرات سواء مع الشباب السوداني أو مع بعض من أساتذة العلوم الاجتماعية والاقتصادية بجامعتي الخرطوم وأم درمان، بالإضافة إلى بعض المشاهدات المقصودة وتسجيل سلوكيات طلاب جامعات القاهرة - فرع الخرطوم وأم درمان الإسلامية. ومن خلال مقابلات مع اتحادات الطلاب بالجامعات المذكورة خلال فترات الأزمات السياسية، حينما كانت التظاهرات هي أكثر السلوكيات انتشاراً سواء داخل الحرم الجامعي أو في الشارع السوداني (في مدينتي الخرطوم وأم درمان). خلافاً للقراءات حول الصراعات السياسية في جنوب السودان.

المدخل النظرى

ملامح الأوضاع المعيشية فى السودان

« المأزق الاقتصادى والسياسى »

ملامح الأوضاع المعيشية فى السودان

« المأزق الاقتصادى والسياسى »

إن رصد الوضع المعيشى للسكان في السودان وتحليل عناصره وآليانه يستدعى - خاصة فى مرحلة التغيير المجتمعى المعاصر - ربط الاقتصاد بالسياسة ويتطلب الأمر إقامة حوارات حول التوجهات الايديولوجية المعبره عن مصالح الفئات والطبقات والطوائف الاجتماعية المنتشرة في داخل المجتمع بالاضافة إلى أن تحليل البنية التقليدية السودانية يحتاج إلى تحليلات أعمق لآليات المصالح بين أطراف العلاقات السياسية والاجتماعية القائمة ، وأعنى بها فهم أشكال التناقص والتوافق بين الداخل والداخل (بين الفئات ذات المصالح المشتركة والمتنافرة داخل المجتمع ، وبين الداخل والخارج (بين البنى التقليدية المهمشة والتابعة ، وبين الهيمنة الخارجية سواء مراكز العالم الرأسمالية أو آليات السيطره الاقتصادية التى تتحكم فيها هيئات وشركات متعددة الجنسيات ، وايضا بين الخارج والخارج (أى أشكال التنافس والعلاقات الخارجية والاتجاه نحو عولمة النظم) (Globalization وتأثير ذلك على مجمل علاقات الانتاج في البنى التقليدية » .

ومع وجود إنقسامات طائفية وعرقية ، وفوارق بين جماعات وتمايزات بين السكان من حيث الثقافة والمكان فان الصراعات تمثل ظاهرات يشهدها مجتمع السوادن بصورة دائمة ، بل ان تدعيم الخارج يتم فى إطار استغلال هذه التمايزات وبركيها من أجل تحقيق مصالح بعض الدول (٨)

ولاشك أن صراعات الشمال والجنوب وصراعات الشمال والغرب تمثل أحد مظاهر التفكك والتمايز فى المجتمع السوادنى ، وعلي المستوى الداخلى - الخارجي نجد العلاقات السائدة بين السودان وبين الدول الرأسمالية (المركز) هى علاقات تتسم بالتبعية أو بالتبعية المقنعة .

ولا جدال فى أن السودان كمجتمع يندرج تحت مايسمى بدول العالم الثالث أو يتبع الدول التي تعيش تحت خط النمو - شأفة شأن كثير من المجتمعات المتخلفة والتابعة والمشوهة - تسود فية مظاهر التخلف ويعانى سكانه من التمايزات الاجتماعية ومن انتشار حده الفقر والمرض والأمية وينسحب ذلك على كل مظاهر الحياه المعيشية المتردية في

المجتمع ، إما عن تأثير العلاقات الدولية بين المراكز الرأسمالية العالمية علي مجتمع السودان وبخاصة على أوضاعة الاقتصادية ومكانتة السياسية فهو تأثير عظيم من شأنه العمل على ترسيخ حده التخلف ومحاصره المجتمع السوادنى حتى لا يصبح سلة غذاء العالم الأقل نموا أو الفقير .

وعلى الرغم من صعوبة رصد الأحداث الاقتصادية التى تجرى اليوم في السودان بسبب سرعة تغييرها وعدم ثبات السياسات وتذبذبها نتيجة ارتباطها بمصالح الشرائح الطبقية المهيمنة على السلطة السياسية والاقتصادية والتى تتدخل فى السياسات المطبقة فى السودان بغية اقتناص الأرباح واكتناز المال إلا أننا يمكن أن نحدد مظاهر التردى الاقتصادية والهيمنة السياسية في المرحلة المعاصره التى يعيشها أبناء المجتمع السودانى وتأثيرها على معظم فئات المجتمع وشرائحة الطبقية ، إذ يمكن من خلالها قراءه العديد من جوانب المناخ السياسى والاجتماعى العام الذى تتم في إطارة عملية المثاقفة السياسية ، وتتلخص هذه المظاهر في التالى :-

أولاً - الأزمة الزراعية .

ترتبط الزراعة بالغذاء ارتباطا عضويا ووظيفيا ، ولذا فقد قدمت العديد من التفسيرات لقضية أزمة الغذاء وعدم الأمن الغذائى على النطاق العالمى وعلى نطاق قاره أفريقيا بصفة خاصة ويمكن تقسيم هذه الدراسات الى ثلاث اتجاهات في التحليل والمناقشة ، (٩) أولها :- تركز بشكل اساسي على العوامل الطبيعية والبيئية والقيود المرتبطة بها لتفسير أزمة الغذاء من جفاف وتصحر وفيضانات وماشابة باعتبارها عوامل رئيسية تؤدى الى عدم تامين الحاجات الغذائية الأساسية للعديد من البلدان الأفريقية . ثانيها :- تتخذا التحولات التى طرأت علي هياكل الانتاج الاقتصادي والتبادل محورا لمناقشاتها واعتبارها مسئولة عن هذه الأزمة وتنسحب هذه المناقشات عادة نحو أنماط النمو السكانى ، والنزوح والهجرات إلى جانب العوامل الاجتماعية الأخرى التى تعد مسئولة هنا عن عدم مواكبة الانتاج الغذائى للنمو السكانى المتسارع وبالتالى خلق حالة من عدم الأمن الغذائى فى البلد المحدد. واخيرا يركز البعض علي الاختلال فى علاقات التبادل الدولية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة وتأثيراتها على الموقف الغذائى فى مجموعة الدول الأولى (المتخلفة) (١٠) .

ورغم أن أغلب التفسيرات التى يتم طرحها فى هذه الدراسات قد تكون صحيحة أو مساعده لتفسير أزمة الزراعة والغذاء فى هذا البلد أو ذاك إلا أنه مع مرور الوقت والمتابعة الطويلة نسبيا يتضح بجلاء أن عدم تغذية المواطنين تقع مسئوليتة المباشرة على الحكومات المتعاقبة وعلي سياساتها واستراتيجياتها التنموية التى طبقتها - وماتزال - وفشل أغلب محاولات تأمين الغذاء الكافى لأغلبية الفئات ، فالجوع يعنى عدم القدرة على العمل المنتج والنشط والخلاق وكذا تقليل فرص القدره على اكتساب الرزق وتأمين دخل يلبى الاحتياجات الغذائية الأساسية التى تكسب الفرد الحيوية وتجعلة قادرا على أداء العمل المنتج وترفع انتاجيتة ، (١١) بمعنى آخر.أن تفادى الأزمة الزراعية يعتمد على عدة عوامل مترابطة أبرزها العلاقة بين الإستراتيجيات التنموية التى تطبقها الدولة والامكانيات الطبيعية والبشرية لشرائحها الاجتماعية بحيث تؤثر مباشره على الأداء الاقتصادي - والسياسى أيضا - على المستوى الكلى من خلال تحريك القطاعات المنتجة وتخصيص الاستثمارات وخلق فرص جديدة للعمالة إضافة الى توزيع عادل للدخل ويتحلى ذلك فى تحقيق معدل للنمو يسمح بخروج العديد من المواطنين من تحت خط الفقر أو الجوع تحديدا .

وبالنظر الى السودان كدولة نجد أنها ذات إمكانية طبيعية وبشرية تكفى لتأمين حاجات المواطنين بل وتسمح بتحقيق وفره غذائية لعدد من الدول العربية والافريقية المجاوره إلا أن الواقع المعاصر ومشاهدات الحياه المعيشية لأغلب الفئات الاجتماعية ويؤكد أن الحكومات المتعاقبة لعبت - وماتزال- دورا متمايزا في إيجاد أزمة زراعية حادة، وبصفة عامه يمكن وصف القطاع الزراعى السوداني بانه ذو نمطين من الانتاج:-

أولهما نمط انتاج حديث تسوده علاقات الانتاج الرأسمالي ويتركز فى مشروعات الرى الكبرى التي يملكها القطاع العام، ومشاريع الزراعة الألية المعتمدة علي الأمطار ، ومزارع الفواكة والخضر وتربية الأبقار والدواجن المنتشرة على جانبى النيل أو حول المدن الكبرى وتروى بالطلمبات ، وهذا النمط من الانتاج يعتمدا أساسا على الايدى العاملة التى توفرها المناطق الريفية المجاوره فى حالات الحصاد والنظافة حيث تتم زراعة مساحات واسعة بالمحاصيل النقدية من قطن وسمسم وذرة من أجل السوق ، ويتسم هذا النمط بوجود حيازات كبيره نسبيا .

ثانيهما نمط إقتصاد معيشى يعتمد أساسا على العمالة الأسرية ويمارس على أطراف المدن والقرى وفى شكل حيازات صغيرة بهدف الاكتفاء من سلع التغذية الأساسية كالذرة والخضروات ، ويعتمد هذا النمط عادة على الأمطار إلى جانب استخدام أدوات إنتاج بدائية ، ويتسم بأنه نمط غير مستقر لارتباطة بظروف المناخ وحركة المشتغلين به من رعاه رحل فى بعض المناطق خاصة مناطق الغرب .

ويمكن القول أن هذين النمطين تعايشا متجاورين في معظم أنحاء السودان لفتره طويلة مع استمرار استخدام القطاع الزراعى ككل ما لا يقل عن ٧٢ ٪ من الأيدى العاملة النشطة وتقديم مالايقل عن ٥٤ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى حتى أو اخر الستينات وبداية السبعينات (انظر الملحق الاحصائى) حيث تدهورت خلال هذا العقد - السبعينات - مساهمة هذا القطاع نتيجة لمجمل الاستراتيجيات التنموية التي طبقت منذ منتصف السبعينات حتى الأن (١٩٩٤ م) بحيث نستطيع التأكيد على تركيزها فى انتاج المحاصيل النقدية للتصدير ومع ماصاحب ذلك من تدهور شروط التبادل التجارى بين الداخل والخارج (بين المحاصيل الزراعية وسلع الاستيراد الأخرى) إلى جانب انخفاض نسبة الاستثمار المتجهة إلى هذا القطاع وإلغاء الدعم الحكومى للزراعة بمعنى أخر أن أزمة القطاع الزراعى السودانى بمكوناته المختلفة تكمن فى أنها أزمة أساسها الزراعة التجارية الموجهة للتصدير ذات الروابط الخارجية أكثر من كونها - الأزمة - ذات روابط داخلية مع القطاعات الأخرى فى الاقتصاد الوطنى السودانى ، ويمكن تلخيص مظاهر هذا التدهور وفقا لبعض الشواهد والاحصائيات فيما يلى :-

١- إضعاف البنية الهيكلية الاقتصادية حيث أسهم التركيز على زراعة التصدير فى تحلل الروابط بين القطاعات المختلفة كما أصبحت العلاقة بين الزراعة والقطاعات الأخرى تتم من خلال المشروع الخارجى ، وهنا يمكن التأكيد علي أن هذا الاتجاه جاء لخدمة المصالح الاجنبية أكثر من خدمتها لمصالح معظم الفئات والشرائح الاجتماعية أو المصالح الوطنية بصفة عامه .

٢- التناقض القائم بين الفلاحين والعمال الزراعيين من جانب والرأسماليين من جانب أخر ، فلم يستفد الفلاحون ولا العمال الزراعيون من زيادة مكاسب الزراعة الموجهة للتصدير ، فقد كانت الزيادة في الأسعار العالمية للمحاصيل النقدية - رغم ندرتها لا تترجم

الى زيادة فى أجور أو عائدات مدفوعه للمنتجين بل تركزت هذه الأرباح العائدة من التجاره الخارجية فى نطاق شريحة أصحاب الدخل الأعلى وبالتالى يحرم المنتج الحقيقي من تلك العوائد مع ملاحظة شرائحها الاقتصادية والاجتماعية .

٣- خلق التفاوت الاقليمى داخل السودان وهذه ظاهرة واضحة تماما، فزراعة التصدير متمركزه فى وسط السودان كما تنتمي الفئات المهيمنة عليها إلى المديريات الوسطى إن صح الاعتبارات المكانية بالنسبة للشريحة الطبقية التى تستحوذ على الفوائص الاقتصادية الزراعية بالاضافة إلى أن الاتجاه نحو التبعية للخارج قد أتاح لجماعات معينة السيطره على الموارد الانتاجية خاصة التى تنتج هامش لابأس به من المكاسب النقدية . وقد شكل الاستحواذ علي الأراضى الجيدة تحت الدفع الرأسمالى نقطة تحول أساسية جعلت من القطاع الاقتصادى المعيشى نطاقا خلفيا تتمثل وظيفتة الأساسية فى توفير الفائص الاقتصادى وتكوين أيدى عاملة تتلقى أجورا منخفضة للغاية ومن نافلة القول أن التناقص القائم بين النمطين السابق ذكرهما تسبب فى تدمير زراعة الغذاء من خلال التوسع المطرد فى الزراعة المخصصة للتصدير .

٤- فقدان جانب كبير من خصوبة التربة حيث أصبحت فى معظمها بحاجة الى إعادة تأهيلها وينطبق ذلك علي اراضى مشروع الجزيزة التاريخى (١٢) ، وقد جاء ذلك كنتيجة مباشرة للأساليب الانتاجية التي استخدمها أصحاب المشروعات الزراعية التجارية ، فهذه الأساليب المرتكزة علي الربحية النقدية للمشروع كانت – ومازال – ذات آثار سلبية على الاقتصاد السودانى ككل ، فمن جانب ارتبطت باهمال زراعة المواد الغذائية ، وتحولها إلى اراضى هامشية ذات إنتاجية متدنية من جانب أخر مما أدى بدورة إلى زيادة معدلات البطالة وبالتالى تفاقم حالات الفقر لدى أغلب الفئات الاجتماعية .

٥- لأن عائدات الصادرات محصورة فى نطاق شريحة معينة فقد انخفضت المدخرات العامه وأهملت الاستثمارات الجديدة الموجهة للقطاع الزراعى وارتبط ذلك ببعض الاثار الاجتماعية ابرزها : ارتفاع معدلات وفيات الأطفال ونقص معدلات التعليم وزيادة معدلات النازحين من السكان الريفيين الفقراء الى المدن الكبرى – خاصة العاصمة – والذى قدر عددهم حتى أواخر ١٩٩٣ م بمليونى نسمة مع الأخذ فى الاعتبار بعض العوامل السياسية والأمنية الأخرى (١٣) ، وقد أدى ذلك إلى مزيد من مشكلات

الامدادات الغذائية الضعيفة أصلاً .

٦- بسبب تعاظم أهمية الريع والتجارة الخارجية التى تتجة إليها الزراعة في السودان زادت درجة التبعية للسوق الرأسمالى العالمي فى وقت تغيرت فية أنماط ومعايير التجارة العالمية بشكل واضح ، فقد تغيرت القيمة التجارية للسلع المصنعة بمعدلات أسرع كثيرا نحو الارتفاع إلى جانب انخفاض قيمة السلع الأولية خاصة الزراعية منها الشئ الذى أدى الى تدهور قيمة الصادارات وارتفاع قيمة الواردات مع ملاحظة مايصاحب ذلك من تدهور ملحوظ فى ميزان المدفوعات بالرغم من تزايد الرقعة المزروعة جدلاً . ويبدو أن السودان يوجة شروط التجارة ضد نفسة شانه شان العديد من دول مايسمى بالعالم الثالث بالحصول على موارد أقل مقابل صادرات أكثر ويمكن التأكيد علي أن هذه التعديلات أدت إلى عدد من النتائج السلبية من أهمها الارتفاع الحاد فى أسعار الواردات الأساسية التي أصبح من أبرزها القمح والسكر إلى جانب بعض الآثار التوزيعية التي جابت المجموعات التي تعمل بالتجاره، فحالما تتأسس التوقعات فيما يتعلق بتخفيض آت لبعض السلع ذات الوفره الظرفية يقوم المصدرون بالاحتفاظ بالسلع للحصول على مكاسب مالية بالعملة المحلية وفى نفس الوقت يقوم عدد كبير من التجار الزراعيين بتكديس مخزوناتهم من سلغ الصادر والوارد لنفس الهدف وتتم مكافاتهم بارتفاع قيمة هذه السلع بالعملة المحلية بعد تنفيذ تخفيض سعر العملة ، ويتسبب هذا فى تحويل جزء كبير من دخل المستهلكين والمنتجين الزراعيين إلى التجار .

٧- تدهور مساهمة القطاع الزراعى ككل (الزراعة والرعى والغابات والصيد) في الناتج المحلى الاجمالى ، فقد اتخفضت مساهمتة من ٥٤٪ عام ١٩٦٥ م إلى ٣٩٪ عام ١٩٧٥ م

ثم تدهورت بصورة مستمرة حتى وصلت إلى ٢٩٪ فقط عام ١٩٩١/٩٠م (انظر الملحق الاحصائى) وظل قطاع الخدمات فى موقعة القيادى فى الاقتصاد بدلا من القطاع الزراعى الذي يعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطنى السوداني ، ولاشك أن المساهمة الكبيرة لقطاع الخدمات فى الناتج المحلى الاجمالى (٦٥٪ لعام ١٩٩٢ م مقابل ٥١٪ لعام ١٩٧٥م) (١٤) يدل على وجود خلل هيكلى فى الاقتصاد السوداني حيث يحمل دلالة كبيرة على تفشي اقتصاديات المضاربة والأنشطة غير المنتجة وفى

نفس الوقت انزواء أنشطة الانتاج الى مرتبة أقل وإجمالا .. يمكن القول أن القطاع الزراعى السوداني مايزال يواجة أزمة عميقة تتمثل فى تدنى انتاجيتة وتدهور عائداتة وذيوع الفقر وسط العاملين بة ، وفي نفس الوقت نراء شريحة مالكة للفائض الاقتصادى والتى برزت منذ النصف الثانى من السبعينيات مع تدفق القروض التجارية والفوائض والبترودلارية التى اتخذت شكل الفروض والهبات والاستثمارات فرغم تباين الخلفية الاجتماعية - والمهنية - لهذه الشريحة إلا أنها كانت لها رؤيتها الخاصة لمستقبل السودان الزراعى ، وتمثلت تلك الرؤية فى الارتباط العضوي بأحزاب سياسية بعينها بعد أن أصبحت مؤثره فى صنع السياسات والقرارات الاقتصادية الخاصة بعلاقة الداخل بالخارج وكذا علاقة الداخل بالداخل كما سيتضح فى الجزء اللاحق لهذا المدخل النظرى .

ثانيا:- الأزمة المالية للدولة :-

صحب تدهور الانتاج والانتاجية وشح تدفق الموارد من الخارج أزمة مالية حادة للدولة تجلت في العجز المتنامى لمقدرات الدولة عن القيام بدورها التنموى والخدمى . ومن أبرز مظاهر تلك الأزمة عجز الميزانية واللجوء للتمويل بالعجز وتقليص نفقات الموجهة للخدمات الاجتماعية والاستثمار والتنمية .

فقد إرتفع عجز الميزانية من ٥٣١ مليون جنية فى عام ١٩٨١/٨٠ إلى ٨٥٩ مليون جنية فى عام ١٩٨٤ بنسبة ٦١٪ وارتفع العجز بعد ذلك إلى ٣,٩٠٧ مليون فى ٨٨/ ١٠٨٩ إلى مليون في ١٩٩٠ ثم إلى ١٣,٣ بليون في ١٩٩١ .

لجأت الدولة بسبب هذه الأزمة المالية الخانقة للتمويل بالعجز أى الاقتراض من النظام المصرفى لتمويل عملياتها والتي يبدو أنها انحصرت في تمويل مؤسسات وجهاز الدولة خاصة قبل ١٩٨٥ وبعد يونيو ١٩٨٩. فارتفعت مديونية الحكومة من النظام المصرفى من ١٢١٤ مليون جنية فى عام ١٩٨٠ إلى ٥٨٨٢ مليون عام ١٩٨٥ وقد وصلت مديونية الحكومة من النظام المصرفى بنهاية عام ١٩٨٨ إلى ١١,٥ بليون فقزت إلى ١٩,٢ بليون بنهاية ١٩٨٩ ثم وصلت إلى بليون و ٣٦,٦ بليون لعامى ٩٠ و ١٩٩١ (١٥)

ويبدو من خلال الاطلاع على وثائق وزارة المالية والعروض الاقتصادية أن التضخم

الواسع والكبير فى الاستدانه من النظام المصرفى ذهب لتمويل الأجهزة الأمنية والآلة العسكرية والصرف البذخى على الاحتفالات حيث تدهورت مصروفات التنمية إلى النصف فى ١٩٩٠ وعادت إلى مستوى ١٩٨٨ في ١٩٩١ بالاضافة إلى تقليص الاتفاق على الفصل الأول بعد التشريد الواسع للقوي العاملة ، إلى تمويل جهاز الدولة والحرب في الجنوب ولابد من الاشارة هنا إلى أن تكلفة الحرب فى الجنوب قد زادت بشكل مستمر فى الفترة الاخيرة .

كذلك إلى جانب الحساب الخارجى إرتفع عجز الميزان التجارى من ٥١٦ مليون فى ١٩٨٠ إلى ١٢٨٤ فى ١٩٨٥ ثم إلى ٢٨١٨ مليون جنية فى ١٩٨٩ ثم انخفض هذا العجز إلى ٣٧٩ نتيجة الضغط الشديد على الواردات التى تقلصت من ٦,١٣ مليون جنية إلي ٦٢٢ مليون جنية فقط بين ١٩٨٩ و ١٩٩٠ (١٦)

وأرتبطت زيادة حجم الكتلة النقدية والتى أرتفعت من ١,٢ بليون جنية عام ١٩٨٠ إلى ٤,٤ بليون فى ١٩٨٥ دائما بظاهرة التمويل بالعجز وشهدت الفتره اللاحقة قفزات فى حجم الكتلة النقدية إذ قفزت من ١١,٢ بليون عام ١٩٨٨ إلى ٢٣,٧ بليون في ١٩٨٩ ثم ٢١,٦ بليون فى ١٩٩٠ ثم إلى ٥٢ بليون فى عام ١٩٩١ (١٧) .

وقبل أن ننتقل إلى البند التالى نود أن ننوه إلي أن الايرادات الحكومية قد شهدت إرتفاعاً مذهلاً فمن ٣,٥ بليون جنية فى ١٩٨٨/٨٧ قفزت إلى ٢٢,٢ بليون في عام ١٩٩٢/٩١ (١٨) وتعزي هذه الزيادة الضخمة فى الايرادات إلى الايرادات الضريبية خاصة الضرائب غير المباشرة والتى ارتفع ايرادها من ١,٨ بليون فى ١٩٨٨/٨٧ إلى ٧,٥ و ٩٥ و ١٠ بليون جنية للسنوات ٩٠/٨٩ و ٩١/٩٠ و ٩٢/٩١ على التوالى (١٩) رغم ذلك فشلت الدولة فى مواجهة التزاملتها ومع ذلك فقد إرتفعت نفقات الأمن والحرب من ٨٪ من الميزانية خلال ١٩٨٤/٨٠ إلي ٢٢٪ خلال٨٥ - ١٩٨٩ ثم قفزت إلي أكثر من ٥٠٪ خلال الفترة الأخيرة أدت الأزمة المالية الخانقة إلى اللجوء لطباعة النقود ، ولعل الأرقام أعلاه توضح هذا المنحى بلا لبس كما لجأت الحكومة أيضا إلى تخفيض قيمة الجنية والذى خدم كتمويل مستمر بالعجز (انظر الملحق الاحصائي) .

ثالثا : تخفيض سعر صرف الجنية :

عولجت الجوانب الفنية لتخفيض سعر الجنية بشكل مستفيض من قبل العديد من المتخصصين ومن وجهات نظر متباينة (٢٠) وما يهمنا هنا هو أثر تخفيض الجنية على معيشة السكان وخلقة وتقويتة لميول المضاربة ودعمة بشكل مباشر بشريحة معينه ، وقبل معالجة آثار التخفيض ونتائجة يجب ان نبدأ بتتبع تدهور قيمة الجنية منذ ١٩٧٨ فقد أعلن أول تخفيض لقيمة الجنية حسب توصية صندوق النقد الدولي ليعادل ٢,٥ دورلار وكانت الحجة المستخدمه فى ذلك هى تأمين تنافسية المحاصيل السودانية فى السوق العالمى (٢١) وقد حكمت هذه الحجة التخفيضات المتتالية لقيمة الجنية حتى عام ١٩٨٣ (حيث تم تخفيضة تسعة مرات فى سته أعوام) . ووصلت قيمتة ١,١٠ دولار أى تدهور بنسبة ٤٠ ٪ من قيمتة الاصلية وعندما فشلت هذه الحجة في الوصول إلي النتائج المرجوه تم التحول إلي حجة التخفيض التدريجى لقيمة الجنية السودانى مع ربطة بسلة عملات (٢٢) ثم تواترت التخفيضات المتتالية لقيمة الجنية ليصل إلي ٤,٥ جنية مقابل الدولار فى ١٩٨٨ ويكون سعره في السوق السوداء ١١,٣ جنية مقابل الدولار ، ثم ليتدهور اكثر إلى ٣٠ جنية مقابل الدولار فى ١٩٩١ ثم إلى ١٥٠ جنية في ١٩٩١ و ٢٠٠ جنية ١٩٩٢ و ٢٧٠ فى ١٩٩٣ .

وقد أعترف الصندوق نفسة بفشل محاولاته المتعاقبة لتخفيض قيمة الجنية ، كما أشار إلى تفاقم عدم التوازن والتضخم وسوء توزيع الدخل وحالة الفوضى الاقتصادية (٢٣) وقد لاحظ العديد من الاقتصاديين السودانيين أن تخفيضات قيمة الجنية - وكما لاحظ الصندوق بدوره - قد أدت إلى بفشى ظاهره السوق والمضاربة فى النقد الاجنبى .

وقد أدى التخفيض المتواتر لقيمة الجنية إلى تقليص وتدهور المقدرة الشرائية لدي الجماهير الشعبية ، هذا سنعالجة لاحقا وأصبحت الأجور والمرتبات لاقيمة لها بمعنى أنها لاتكفى لتغطية تكلفة الضروريات الحياتية وأن كل تخفيض لقيمة الجنية مقابل الدولار يترجم فى شكل ارتفاع فى أسعار السلع والخدمات المقدمة للجمهور . وهكذا أصبح الجنية السودانى لا قيمة له فى الأونه الأخيرة (انظر الي الملحق الاحصائى) .

من الجانب الاخر أدى إنشاء السوق المصرفية الحرة مترافقة مع تخفيضات قيمة الجنية إلى خلق سوق سوداء موازية هيمنت عليها شريحة معينه(الطفيلية) إلى جانب بعض البنوك التي عملت في مجال المضاربة بالعملة ، وقد أسهمت هذه السوق فى بروز

الشريحة الطفيلية أساساً وعززت من مواقعها في الاقتصاد السوادنى ويقدر حجم التداول في هذه السوق بحوالى ٨٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٨١ وتوسعت إلي ١،١ بليون فى ١٩٨٤ (٢٤) وقد بلغت الارباح المتولدة فى هذه السوق حوالى ٥٥ مليون جنية سودانى فى المتوسط خلال الفتره ٨١ - ١٩٨٤ (٢٥) وحسب اكثر التقديرات تواضعا وتشير تقديرات أخرى الى أن حجم الأموال التى هربت من خلال هذه السوق خلال الفتره ٧٨- ١٩٨٥ تبلغ حوالى ٢ إلى ٨ بليون دولار فى العام فى المتوسط .

أدى نشوء السوق السوداء للنقد الاجنبي وتخفيض قيمة الجنية إلى إفراز وانتشار ممارسات السوق السوداء فى كل السلع بما فيها السلع الاستهلاكية وتدل الشواهد المتوفره الى توسع السوق السوداء لتشمل جميع المناحى فى الفتره الاخيرة وحيث أن هناك تدهور فى الانتاج وندرة في السلع فقد وجدت الشريحة الطفيلية ضالتها فى الاستغلال للارباح الضخمة من خلال التحكم فى أسواق السلع الاستهلاكية .

إن تحكم الشريحة الطفيلية فى حركة السلع والخدمات من خلال توافر إمكانيات التخزين والسيولة النقدية وبحكم طبيعة رأس المال الطفيلى فانه يتجة إلى الأرباح السهلة والسريعة لذلك توطد السوق الأسود أكثر فاكثر مع السيطره المتنامية للرأسمال الطفيلى على المقدرات الاقتصادية للبلاد .

ويبتعد رأس المال الطفيلى عن الاستثمار المنتج لأن ذلك يتطلب فتره نضوج أطول . وعادة ما تتسبب أنشطة المضاربة فى توقيف .

الاستثمار بغرض الاحتفاظ بالسيولة النقدية مما ينجم عنه ركود اقتصادى محكم على جميع الأنشطة المنتجة ، فتتزايد البطالة وندرة السلع ويتفاقم ركود الإنتاج. كما تتفاقم ارتفاعات أسعار السلع ويتدهور الدخل الحقيقي للمواطن ويعرف عادة الارتفاع المستمر لأسعار السلع بالتضخم .

رابعا: التضخم أو الغلاء:

تزخر الأدبيات الاقتصادية بتعريف التضخم وقد أصبح فى الآونه الاخيره قضية

ملموسة وموضوعا للنقاش العام فى المجتمع السوداني فالارتفاع الحاد والمستمر فى اسعار السلع هو تجربة يومية يعيشها المواطن السودانى وهى قضية ليست بالبساطة التي يتخيلها البعض وإنما قضية يمكن أن تمزق نسيج المجتمع ككل فقد بلغت معدلات التضخم أرقاما تجاوزت ١٠٠٪ حيث تشير الارقام القياسية الرسمية والتي تقيس متوسط التغيير فى أسعار مجموعة السلع الاستهلاكية من قبل فئة معينة خلال فترة زمنية محددة إلى الزيادة فى أسعار سلع الغذاء وبلغت هذه الزيادة ٣١٤ أى من ١٠٠ فى ١٩٨١ إلي ٤١٤ في عام ١٩٨٦ وبمتوسط زيادة سنوى بلغ ٦٢,٨ (٢٦) .

ويعكس الرقم القياسى الضمنى والمأخوذ على أساس ثبات الناتج المحلى الاجمالى باسعار ١٩٨١ إلى أن الأسعار آخذة في الاربفاع بشكل متصاعد وتشير معدلات نموها إلى معدل السرعة الذى تتحرك به الاسعار إلى أعلى فمن عام ٨١ / ١٩٨٢ إرتفع الرقم القياسى الضمنى إلى ١٣٥,٨ في عام ٨٢ / ١٩٨٣ ثم إلي ١٧٤,٩ فى عام ٨٣ / ١٩٨٤ (انظر الملحق الاحصائى) وتصاعدت الأسعار بنسبة ٢١٣٪ خلال الفتره ٨٠/٨٠ - ٨٧ / ١٩٨٨ وقفز الرقم القياسى الضمنى قفزات ضخمة بعد ذلك حيث إرتفع من ٩٨٠ عام ٨٩/٨٨ بزيادة ٨٨٠ نقطة عن العام السابق وقفز فى العام الذى يلية أى ٨٩ / ١٩٩٠ .

ويعكس الملحق الاحصائي التضخمية الناجمه عن ركود وزيادة الكتلة النقدية فالاختلال بين الطلب الكلى المتمثل فى عرض النقود والعرض الكلى المتمثل فى الناتج المحلى الإجمالي قد إنعكس فى شكل ضغط تضخمى فقد إرتفع معدل الضغط التضخمى بشكل متصاعد منذ ٨٠/ ١٩٨١ وقد شهدت السنوات الاخيرة معدلات ضغط تضخمى عالية جدا. إذ إرتفع معدل الضغط التضخمى من ٤٠ ٪ عام ١٩٨٨ إلى ٧٠٪ فى ٨٩ / ١٩٩٠ حيث زادت الكتلة النقدية بمعدل ٦٨٪ عن العام السابق عليها ، من ١١ بليون جنية فى ١٩٨٨ إلى ١٩ بليون فى نهاية ١٩٨٩ وبداية ١٩٩٠ وشهد عام ١٩٩١ أكبر واضخم زيادة فى الكتلة النقدية حيث زادت بحوالى ١٥ بليون جنية عن عام ١٩٩٠ ومن حق المواطن أن يتساءل أين تذهب هذه الكمية الضخمة من النقود خاصة إذا علمنا أن كل بنود الصرف مثل ميزانية التنمية وغيرها قد تقلصت بصورة كبيرة وتشير تحليلات وزارة المالية إلي وجود علاقة طردية بين مستوي الأسعار وعرض النقود يصل

معاملها إلي ٣٨ ٪ وأن حوالي ١٤ ٪ من التغيرات الكلية فى مستوى الاسعار يمكن تفسيرها بالتغيرات التى فى عرض النقود .

هذه لمحة خاطفة عن التطورات الاقتصادية فى ظل الثمانينات واوائل التسعينات اي في الفترة التي شهدت تطبيق بعض البرامج الاقتصادية لمصلحة بعض الشرائح قليلة العدد من خلال تحالفها واندماجها في جهاز الدولة .

خامسا :- المواطن وتكاليف المعيشة :-

ولاننا نهتم في هذا الجزء باكثر مظاهر الفقر وضوحاً أى عدم إشباع الحاجات الاساسية فاننا سنولى عناية خاصة لقضية إشباع الحاجات البيولوجية . أى سنعتنى بالفقر المطلق حيث ينعدم إشباع قسم كبير من الحاجات الاساسية ورغم ذلك وحتى نوضح الصورة أكثر سنشير بين الحين والاخر إلي الفقر النسبى أى إلي التباين الكبير بين مستوي إشباع الحاجات وأسلوب حياه الفئة عالية الدخل كما يتيح لنا هذا الأسلوب توضيح الفئات التى استفادت من الأزمة ورغم أننا نعالج تدهور مستوى المعيشة وإشباع الحاجات الاساسية خلال عقد الثمانينيات إلا أننا سنركز نقاشنا على الأزمة فيما بعد ١٩٨٩.

سنتناول على التوالى تكاليف الغذاء والملبس والمأوى والخدمات الاجتماعية الأخرى لتبيان التدهور فى تلبية متطلبات الحاجات الاساسية للمواطن والأزمة المعيشية التى تواجهة وتدل الأرقام أدناه أن أسعار السلع الاساسية قد شهدت إرتفاعا مستمرا خلال الاونه الاخيرة ويوضح الملحق الاحصائي ان سعر السكر إرتفع من ١,٢٥ جنية عام ١٩٨٩ (مايو) إلي ٣٥ جنية في ١٩٩٣ ، أى يزيادة قدرها ٢٣٠٠٪ وارتفع سعر رطل اللبن بمقدار ١٢٣٣٪ من ٣ جنية عام ١٩٨٩ إلي ٤٠ جنية عام ١٩٩٣ كذلك الجبن بنسبة ٧٤٠٠٪ وقطعة الخبز من ١٥ قرش إلى ٨ جنيهات بنسبة ٥٢٣٣٪ ويمكننا أن نقيس على هذا المنوال فقد تحول تحرير الاقتصاد والأسعار الى اداة تاكل المواطن العادى فاصبح الدخل لا يساوى شيئا بالمقارنة مع الأسعار المرتفعة .

سادسا : المواطن والدخل المتدهور :

لقد واجة المواطن تدهورا مطلقا فى دخلة وأجره . فاذا أخذنا الحد الادنى للاجور

كمقياس منذ ١٩٨٨ مقارنه بالدخل نفسة بعد تطبيق البرامج المختلفة للانقاذ تتضح لنا الصورة القائمة .

فبرغم زيادة الحد الأدنى للاجور بالجنية السودانى إلا أن تخفيض قيمة الجنية نفسة قد أدت إلى تدهوره بصورة مطلقة . حيث انخفض من ٤٤ دولار فى ١٩٨٨ إلي ١٩٨٨ إلى ٦ دولارات فى ١٩٩٣ بنسبة ٨٦ ٪ عن عام ١٩٨٨ وهو انخفاض ضخم خاصة إذا علمنا أن تخفيض الجنية يتحول الى شكل .من أشكال تضخم الاسعار - بالاضافة الى مواجهة المواطن لسوق موازى فى سلع الاستهلاك الاساسية كما يواجة أيضا سوقا تجارية رسمية تباع فيها السلع بالسعر الحر أى بتكلفة سعر الدولار (انظر الملحق الاحصائى) .

كما أرتفعت ايضا اسعار السلع الاجتماعية التى كانت تتولى الحكومات تقديمها مثل العلاج فى المستشفيات والخدمات البريدية والتعليمية إلخ .

واذا حسبنا الحد الادنى للاجور الحقيقية فاننا نجده يعادل ٢,٥ كيلو لحمة أو ٢,٥ كيلو جبن ، أو ٤ قطع فراخ ، أو ٣٧,٥ رطل لبن واذا إنتقلنا إلي السلع الاساسية الأخرى فان الحد الأدنى للأجور يساوى ثمن بنطلون واحد أوقميصين ، وقد تحتاج إلي ضعف الحد الأدنى للأجور لشراء فستان .

وبناءا على هذه الأرقام يتبين لنا أن التقديرات الأولية لميزانية الأسرة قد ارتفعت بالتوازى فقد ارتفعت الميزانية الشهرية للاسرة من ٧,٤٥ جنية فى ١٩٩١ إي ٢٢,٠٠٠ جنية في ١٩٩٢ أي بنسبة ١٩٥ ٪ خلال العامين الأولين من التسعينات . وفى ١٩٩٣ قفزت الميزانية إلي ٤٥,٠٠٠ جنية سوداني أى بنسبة ٥,٤ ٪ خلال الثلاثة أعوام الأولى من التسعينات ونود أن تؤكد أن هذه الميزانية مبنية على جداول الحاجات الاساسية التى بنينا عليها هذا المدخل النظري والأصناف الغذائية التى يحتويها الملحق الاحصائي المرفق مع هذه الدراسة (ملحق رقم ٢) الذى اعتمدنا علية تشمل الحبوب (ذرة) السكر البقوليات الخضروات والفواكة اضافة الى كسوة مرة واحدة فى السنة (قسمناها على شهور السنه) وافترضنا أن المواطن يسكن فى منزل مملوك له ولا يدفع ايجار وأن أسعار الماء والكهرباء مستقرة عند مستوي أسعار ١٩٨٨ واذا علمنا أن بند

الطعام وحده يمثل ٧٠٪ من جملة ميزانية الأسرة فاننا يمكننا تصور مدى معاناه المواطن السوداني ويتضح لنا من الارقام أعلاه أن الحد الادنى للاجور يعادل ٨٪ من ميزانية الاسرة فى ١٩٩١ و ٦,٨ ٪ فى ١٩٩٢ و ٣,٣٪ في ١٩٩٣ وبذلك يكون الأجر قد تدهور في مقابلة المتطلبات الضرورية (انظر الملحق الاحصائي)

ومن خلال الحسابات البسيطة يتضح لنا أن الغالبية العظمى من المواطنين تعيش تحت خط الفقر وهو المستوى من الدخل الذى لا يمكن للفرد والعائلة باقل منه تأمين الحاجات الضرورية للحياه بشكل منتظم (٢٧) وهى الحاجات الضرورية التي ذكرناه فى صدر هذا الفصل وحتى تكون أكثر تحديد علينا توضيح نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر أى أولئك السكان المدنيين والريفيين الذين يعيشون فى فقر مطلق .

خط الفقر :

يبلغ عدد سكان السودان ٢٦,٦ مليون نسمة منهم حوالى ١٣,٥ مليون من الذكور ويقدر سكان الحضر بحوالى ٦,٧ مليون نسمه أى بنسبة ٢٥,٢٪ وسكان الريف بحوالى ١٩,٩ مليون نسمة أى بنسبة ٤٧,٨٪ (٢٨) وتبلغ تقديرات القوى العاملة بحوالى ٥٦,٩٪ في عام ١٩٩٣ اى حوالى ١٥,٦ مليون نسمة (٢٩) يتضح لنا أن الزراعة تستحوذ على النصيب الاكبر فى مسالة توظيف القوى النشطة اقتصاديا ولكن مع تقدم واستفحال الازمة وتدهور وركود الانتاج فى القطاع الزراعى تولدت بطالة مقنعة ومفتوحة ويفاقم من البطالة ضيق السوق السودانى بسبب الركود الاقتصادى والاتجاه للاستثمارات غير المنتجة والمضارية حيث تولد هذه الاستثمارات وظائف ضئيلة كما أوقفت الحكومة التوظيف ، عدا للموالين واستجابت الحكومة لتوصيات صندوق النقد الدولى وذلك بسبب أزمة الدولة المالية .

ويواجة سوق العمل كم هائل من الباحثين عن العمل وبأنواعهم المختلفة وتتجة أغلب هذه القوى العاملة إلى العمل غير الرسمي والذى لا توجد احصائيات حول حجم العمالة التي يستوعبها أو إلي الهجره كما يتجة أغلب المفصولين من الخدمة إلى الهجره أو إلى المجال التجارى والطفيلى مما يوسع من دوائر الفساد خاصة أن لهؤلاء الموظفين علاقاتهم السابقة داخل جهاز الدولة .

ومع تطور الأزمة وتدهور وركود الانتاج كما رأينا في الصفحات السابقة انعكس ذلك بالطبع علي المجتمع وخاصة الفئات ذات الكثرة العددية راغلبهم من الريف حيث ، توسعت عمليات النزوح المكثف من الريف إلى المدينة وقد اسهمت إلى جانب عمليات التدهور الزراعى عوامل اخرى مثل حرب الجنوب والنزاعات المسلحة فى الاقاليم (الغرب) والكوارث الطبيعة من جفاف وتصحر في هذه النزوح المكثف والذي سلب هؤلاء المواطنين اصولهم الانتاجية من أراضى وقطعان ماشية .... إلخ

نعود إلى نقطتنا التي انطلقنا منها حيث تعتمد ٨٣ ٪ من قوه العمل علي العمل المأجور سواء بمرتب أو بأجر ، ومع تدهور الأجور والمرتبات وانخفاض قيمة الجنية السودانى وإرتفاع اسعار السلع الاساسية وحيث أن ميزانية الأسرة توضح أن العديدين لا يستطيعون تامين احتياجاتهم الاساسية من الغذاء والملبس والمسكن فان هؤلاء المواطنين يعيشون تحت خط الفقر واذا اضفنا لهم حوالى ٣ مليون نازح يعيشون في أحزمة الكرتون فان الصورة تبدو اشد قتامة خاصة وأن هؤلاء النازحين يقطنون فى أماكن لاتليق بالبشر تنعدم فيها ابسط الاحتياجات من مياه شرب نقية وكهرباء وصرف صحى ورعاية صحية أولية .

إن عدم الحصول على الغذاء الكافى يرتبط فى معظم الحالات بالفقر أي عدم توفر المقدرة الشرائية لدي المواطن وبالتالى فانه يواجة صعوبة تأمين لقمة العيش ، ويرتبط بهذه القضية مفهوم الأمن الغذائى الذى عرفتة اللجنة العالمية للبيئة باعتباره تغطية إحتياجات الفرد من الطاقة والعناصر الغذائية الرئيسة فى حالة أخذ التغذية فى الاعتبار وبصورة أعمق فان الأمن الغذائى يعنى ليس فقط مجرد زيادة الغذاء وانما الحيلوله دون معاناه فقراء الريف والمدن من الجوع فى المدى القصيرو أثناء أزمات النقص المحلى فى الغذاء وهذا يتطلب اشاعة العدالة فى الانتاج والتوزيع الغذائى (٣٠) وسنعالج هذه النقطة باستفاضة اكثر فى الصفحات القادمة .

وبهذا المعنى ، أى تلبية احتياجات الفرد من الغذاء فان أغلب المواطنين يعانون، فاذا اخذنا احسن الفئات المهنية دخولا وبالتحديد المديرين وبعض الاداريين في القطاع العام و الخاص والذين يملكون بعض الانتماءات الحزبية احيانا والقرابية احيانا بالاضافة الي ارتباطهم بمصالح رأس المال الاجنبي و الذين يشكلرن مالا يزيد عن ١٪ من . هيكل القوى

العاملة نجد أن المرتب في هذه الشريحة يفوق بعض او بالاحري العديد من المديرين الذين لا يملكون مصل هذه الانتماءات ، اذ يمثل دخل المجموعات الاخيرة (غير المنتمين) ما يعادل حوالى ٦٢٪ من ميزانية الاحتياجات الاساسية هذه إذا افترضنا أن هذه الشريحة تكتفى فقط بالغذاء والحد الأدنى من الكساء أما الفئات الاخرى من أمثال الذين يتلقون الحد الأدنى للأجور فاننا نجد أن أجورهم تعادل حوالى ٣,٣٪ فقط من ميزانية الاحتياجات الاساسية للأسرة في عام ١٩٩٣.

إن أحد الشروط الحاسمة في تأمين الاحتياجات الاساسية خاصة لغذاء هو الاجابة على السؤال التالى : لمصلحة من تتم التجاره في الغذاء ؟.

ومع هيمنة السوق السوداء والسوق التجارية الرسمية على قنوات التبادل والتوزيع فان ذلك لايوفر الأمن الغذائى للمواطن الفقير حتي فى ظل زيادة اجمالى الانتاج كما أن عدم اشباع الحاجات الاساسية المتعلقة بالغذاء يترك اثارا سلبية على عملية التنمية ذلك لانه يسهم في تناقص متوسط العمر المتوقع للفرد ويزيد من نسبة الوفيات بين الأطفال كما يؤدى إلى إنخفاض حصيلة العمل وكفاءة الاستثمار في التعلم (انظر الملحق الاحصائي) .

وفى العادة تشكل السوق السوداء القناه الرسمية المعترف بها لتداول سلع المعاش ، وتهيمن على هذه السوق مجموعة من كبار الطفيليين المحتكرين ومحفظة البنوك التي أدخلت مؤخرا وتعمل أغلب البنوك بصيغ ربوية تحت أسماء براقة مثل المرابحة والمشاركة والمضاربة وبيع السلع والتى تسهم فى ارتفاع تكالبف الانتاج حيث تقدم هذه البنوك تمويلا رأسمالياً بفائدة تزيد على ٥٠٪ في العام ، وفى نفس الوقت تجنى هذه البنوك والرأسماليين الطفيليين المتعاونين معها ثمار المزراع والمصانع .

المواطن والملبس والماوى:

وكما أرتفعت أسعار السلع الغذائية الاساسية إرتفعت أيضا أسعار الملابس وبلغت أرقاما عالية كما أرتفعت أيضا إيجارات المساكن لتصل إلى أرقام لم يتكهن بها أحد من قبل ومن الجانب الآخر رفعت الدولة قيمة الايجارات والضرائب (ضرائب على المساكن) وأجور الكهرباء والمياه لتصبح فوق طاقة المواطن ميسور الحال ، ناهيك عن البسيط

فأصبحت فاتورة الكهرباء تبلغ الـ ١٠٠٠ جنية بحد أدنى وكذلك فاتورة المياه التي زادت باكثر من ٢٠٠٠٪ خلال السنوات الاولي من التسعينات .

كذلك ارتفعت اسعار مواد البناء من طوب واسمنت وخرصانه وغيرها فارتفع طن الاسمنت من حوالى ٢٠٠٠ جنية عام ١٩٨٨ الى ٤٤,٠٠٠ جنية فى ١٩٩٣ بزيادة قدرها ٢٠٠٠ ٪ كذلك ارتفعت تكلفة النقل وذلك بسبب ندرة المواد البترولية وقطع الغيار .

الصحة وأمراض الفقر :-

كما هو معلوم يرتبط الاحتياج الاساسى للرعاية الصحيحة بالوضع المعيشى . وعادة ماتكفل الدولة فى كل البلدان الاخرى توفير الخدمات الصحية الاساسية حتى لايعانى المواطن من المرض لمجرد أنه لا يملك الموارد المالية اللازمة للحصول على الرعاية الوقائية والعلاجية .

وترتبط المشكلات الصحية فى السودان اليوم بالأمراض الناجمة عن نقص الغذاء ورعاية الأمومة والطفولة ومقاومة الأمراض المعدية والطفيلية ومشكلات البنية الاساسية المتعلقة بمياه الشرب النقية وتصريف الفضلات وتوفير المساكن الصحية ومكافحة الافات الناقلة للأمراض.

ومع تردى الوضع الاقتصادى إثر إنتهاج سياسة التحرير وعدم توفر الأدوية الأساسية المنقذة للحياه درجت الحكومة علي فرض سعر معين على العلاج فى المستشفيات العامه وأصبحت تكلفة العلاج ميزانية منفصلة تتطلب موارد ضخمة من الاسرة وتنتشر فى نفس الوقت الحشرات الناقلة للأمراض مثل البعوض والذبابة الرملية وغيرها .

وقد تفشت فى الاونه الاخيره أنواع من الملاريا الخبيثة والتي لا تتوفر الامصال المضادة لها ومن الجانب الاخر يحتكر بعض التجار إستيراد الأدوية أيضا السوق السوداء المعترف بها وتشير الأرقام المتوافرة إلى أن أسعار الأدوية الاساسية قد تضاعفت عده مرات فمثلا إرتفع ثمن كورس الملاريا (حقن) من ٠,٧٥ جنية فى ١٩٨٨ إلى ٥٠٠ جنية أى بزيادة قدرها ٦٧٠٠٠ ٪ وأرتفعت أسعار الحقن بنسبة ١٩٠٠ ٪.

سابعا : تسييس الأنشطة الاقتصادية والعمالة :-

كان أحد أهم بنود برامج الحكومات المتوالية منذ الاستقلال حتي الان (١٩٩٤) خاصة العسكرية منها هو الوقوف ضد مصالح الفئات الاجتماعية ذات الاغلبية العددية وتحجيم قوتهم وموارد كسبهم (خاصة المزارعين والرعاه سواء في الشمال او الجنوب) وكانت أهم المبررات لذلك هو عدم الإنتماء الفعلي المرتبط بالانشطة والممارسات اليومية التي تتوافق مع شعارات حزبها السياسى فالحكومة الحالية مثلا قد بدات بالعمالة المرتبطة بالفصل الأول للميزانية وانتقلت تدريجيا الى تقييد حركة الرأسماليين السودانيين النشيطين فى مجال الصناعة والزراعة والتجاره بالنسبة للعمالة بالرغم من أن الفصل الأول للميزانية لا يتعدى نسبة ٦ ٪ من جملة المصروفات مقارنه ببنود مثل الدفاع الذى يمثل نسبة ٢٦ ٪ من جملة المنصرف إلا أنه لتلقى العاملين فى مؤسسات الدولة حملات للفصل التعسفي بالجملة فقد فصل العديد من الكوادر في المؤسسات والوزارات والمصانه ووصلت نسبة الفصل في بعض الأحيان إلى أكثر من ٤٠ كحد أدني وفى بعض الأحيان ٧٠٪ من القوه أغلب المفصولين من الخدمة يعتبرون من خيرة الخبرات في المجالات الفنية التقنية ، الإدارية والاقتصادية . قائمة الفصل شملت موظفى البنوك و الأطباء و القضاة، و الموظفين العموميين و الإقتصاديين و الدبلوماسيين و المستشارين القانونيين و الاعلاميين والفنانين فضلا عن اساتذة الجامعات و المدرسين (ابتدائى ، متوسط ، ثانوى ، عالي) و الاطباء البياطره .الي جانب الباحثين العلميين والاجتماعيين والضباط الإداريين المنتمين لاحزاب سياسية تم حلها بموجب قرارات الحركة العسكرية الجديدة و شمل الفصل أيضا اعدادا غفيرة من ضباط وخبرة القوات المسلحة .

وقد أثر برنامج الفصل أو التشريد على العملية الانتاجية إذ توقفت تماما فى بعض الوحدات أو أصابها الانقطاع ، فالنبك المركزى مثلا (بنك السودان) حيث فقد الكادر المؤهل وذى التدريب العالى كما أن بعض المفصولين من واضعى السياسات الانتاجية للوحدات مما افقد تلك الوحدات خبرة العقول التي كانت نتيجة ذلك تدنى الانتاج أو توقفة تماما في بعض الوحدات.

كما تأثر قطاع التمويل بهذا الفصل إذ شمل الفصل كوادر وسيطة وحتى الكوادر الدنيا لم تنج وتأثرت تلك المؤسسات من حيث اتخاذ القرار السليم وبدأت الفجوه

واضحة بين الدرجات العليا « المدير ونائية » والذين عينتهم الحكومة ويقبة العاملين الذين افتقدوا الموجة الرئيسى في العمليات التى يقومون بها .

وقد ارتبط التشريد باحلال كوادر غير مدربة فى عدة مواقع أهمها المواقع الإارية العليا وقد ساهم ذلك فى تدهور أداء العديد من المؤسسات .

ولا شك ان الاثر المباشر لهذا الفصل يقع أولا على أسر هؤلاء الموظفين المبعدين من الخدمة حيث أنهم بذلك يفتقدون إلى مصادر دخلهم التي كانت تساهم في إزالة بعض الحاجة الي اشباع الحاجات الاساسية الاولية (الماكل و الملبس ، المسكن) . إضافة الى ازدياد نسبة البطالة فى سوق العمل السودانى وهجرة العقول المدربة إلي خارج الوطن وماتركة ذلك من إثر اجتماعى واقتصادي بعيد المدى أيضا من خلال إحلال العناصر غير المدربة محل هذه العناصر له آثار ستتضح في المدى القصير كما فى المدى الطويل من حيث تدهور الأوضاع واتخاذ القرارات غير السليمة ولا نود هنا أن نخوض فى مايترتب علي هذه التخفيض من أثار على الميزانية العامة والتضخم وحجم الكتلة النقدية نتيجة التصديقات وصرف المعاشات وميزانية تدريب الكوادر الجديدة .... الخ .

ومن المعروف ان هذا الفصل هو بمثابة فصل سياسي وذلك لان اغلب الكوادر المبعدة من الخدمة مازالت الحاجة اليها مستمرة والدليل علي ذلك إحلالهم لكوادر جزبية ثانيا أن التشريد والفصل لم يقصد بة الموظفين المفسدين أو المعوقين لتفيذ برنامج محدد ، إنما قصد بة التخلص من اى موظف تعتقد السلطات انه سبب لها متاعب من حيث اتخاذ القرار أو الذين لا يضمنون سكوتهم على الاخطاء التي سترتكبها السلطة فى ادارتها لدفة هذه المؤسسات .

أما على الجانب الآخر وهو المختص بتنظيم السوق وابعاد المنافسين فقد قامت السلطة من خلال اصدار بعض القوانين المتسارعة (اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وامنية ايضا) بخلق التي ادت الي وجود اساليب شتى لمحاربة حركة الرأسماليين السودانين باختلاف مواقفهم السياسية فحددت حركتهم داخليا وقيدتها وأجبرتهم فى كثيير من الأحيان على التخلى عن انشطتهم سواء بالسياسات الاقتصادية والتمييزية تجاههم أو بالاجراءات الادارية والامنية تجاههم .فتم تقييد راس المال الصناعي والزراعى من خلال

نسب الفائدة المالية علي تسليفات راس مال التشغيل فيلغ فى أحيان كثيره ٦٠٪ مما ادى إلى تعويق اعادة الانتاج فى كثير من الوحدات الانتاجية . كما شمل التقييد فتح خطابات الاعتماد الخاصة باستيراد المواد الخام وقطع الغيار وتطويل إجراءات الترخيص بالاستيراد ... الخ .

أما أكثر الإجراءات الاقتصادية وضوحا فى هذا المنحى فهو الحرمان من السيولة النقدية من خلال إجراء مصادرة الاموال المودعة لدي البنوك وتقييد السحب منها وتغيير العملة وقد عمدت السلطات النقدية إلى اصدار قرارات (مايو ١٩٩١) فى هذا الصدد والتى بموجبها تم سحب فئات من العملة الوطنية من الدوران وكان القرار أثرة المدمر الذى مازال الاقتصاد السوداني يعاني ففى حين طبق القرار بحذافيره علي الرأسمالية وبقية المواطنين فإن التجار الطفيلين التابعين للحكومة كانوا على علم بهذا القرار مسبقا وقد جمعوا من السوق كل فئات العملة الصغيرة وتمت حركة السحب من الحسابات فى البنوك فمع بداية القرار كان السحب خمسة الاف جنية ثم رفعت بعد فترة وجيزة الي عشرين ثم الى مائة الف جنية وهذا بحد ذاته الاثار التي صاحبت اصدار القرار (وقد تعايش الباحث خلال تطبيق هذه القرارات وانعكاساتها علي مختلف الفئات سواء ذات المصالح المرتبطة براس المال الاجنبي او الفئات الاخري ذات الكثرة العددية كما شاهد الباحث الاثار الجانبية لهذه القرارات في مضمون الحياة اليومية لكل منهما[١]) .

أيضا درجت الحكومة على مصادرة السلع من المصانع العاملة أو المستوردين وتعويضهم بآثمان بخسة أو حتى بدون تعويض عن هذه البضائع ، مما دفع أغلب الرأسماليين النشطين فى مجال التجارة للتوجس من الاستيراد إذا أن العواقب غير مضمونه ولا معلومة ومن السياسات الاخرى التي اتبعت تجاه تقييد أنشطة العاملين فى السوق هو وصدور احكام بالاعدام علي بعض المتاجرين في سوق العملة في الوقت الذي سمحت الحكومة لافردها او بالاخري المنتمين اليها بمواصلة هذه الانشطة بدون مسائلة .

ويمكن وصف السوق الداخلى بأنه محتكر فى أيدى اقلية محددة ذات انتماء سياسى محدد مدعومة ببنوك محددة تلك المجموعة تقوم بالاتجار في كل شيء ومجالهم المفضل، بالطبع هو سلع التغذية الاساسية التى تدر ارباحا مذهلة وقد أدت سياسات الحكومة التمييزية سواءا على مستوي العمالة أو النشاط الاقتصادى لتسييس تلك الأنشطة وقد

ولد هذا التسييس حالات من الحرمان وزاد من تفاقم حالة الجوع وسوء التغذية للعديد من الأسر ويعتبر هذا جزءا أصيلا من برنامج اقتصادى / سياسى . وينبع هذا الاتجاه الى الهيمنة من طبيعة راس المال الطفيلى نفسة الذى قد أوضحنا فى الصفحات السابقة طبيعتة وآليات عملة .

خاتمة

ناقشنا في الصفحات السابقة بعض ملامح الاوضاع المعيشية للفئات الاجتماعية السودانية وحاولنا من خلال هذه الملامح توضيح المناخ السياسي والاقتصادي الذي تتم من خلاله عملية المثاقفة السياسية موضوع هذه البحث ، وموجز القرل ان توحه راس المال المحلي الي الدوران في فلك النظام الراس مالي العالمي من خلال الاتجار في سلع التغذية الاساسية للمواطن وقد تبين من خلال هذا العرض ان المصالح التي تسعي لتحقيقها بعض الفئات تأتي غلي حساب مصالح اغلب الفئات .

فتحويل السودان الي سلة جوع كما رأينا هو المسئولية المباشرة لبعض الجماعات الاقتصادية والسياسية والتي تسعي من خلال اجراءاتها او بالاحري قوانينها الملزمة وفقا لتوافر بعض الاجهزة العلمية الي جانب وسائل اعلام ترتبط في موادها لهذه الجماعات الي وجود ثقافة تعريضية او ثقافة للفقر ان شئنا الدقة وهذا ما يحاول التأكد منه فى الجزء التالي من هذه الدراسة .

الاطار المنهجى

تساؤلات الدراسة وفروضها الأساسية

تمثل الملاحظات التي سبق ذكرها ، بالإضافة إلى التراث النظري والدراسات الميدانية حول المجتمع السوداني ، نقطة البدء في تحديد وصياغة مشكلة البحث والتي اختصرناها في العنوان التالي : ***«المثاقفة السياسية في مجتمعات ما قبل الحداثة : دراسة ميدانية على عينة من الشباب السوداني وتحليل مضمون بعض وسائل الإعلام»*** . وبرغم أن المشكلة من الاتساع حيث أنها متعددة الأبعاد والجوانب إلا أننا يمكن أن نبرز التساؤلات المهمة – من وجهة نظرنا – التالية:

- ما هي طبيعة التناقل الثقافي – السياسي «المثاقفة السياسية» في المجتمع السوداني وإلى أي مدى تتأثر اتجاهات الشباب السوداني بعملية التناقل الثقافي في ظل الواقع السوداني المأزوم.
- وكيف يتشكل، وفي ظل أي علاقات إنتاجية يتم التناقل الثقافي–السياسي.
- إلى أي مدى تلعب الظروف المجتمعية دوراً أو أدواراً في تشكيل اتجاهات الشباب نحو قضايا الثقافة وتناقلها، وقضايا السياسة وممارستها.
- ما هي طبيعة العلاقة بين المستويات الطبقية وبين أشكال الممارسات الثقافية–السياسية لدى الشباب السوداني.
- ما هو محتوى الخطاب الثقافي والخطاب السياسي السائد.
- ما هي العلاقة بين اتجاهات الشباب السوداني وبين عدد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية كالمستوى العائلي والوضع الطبقي والدخل والمكانة الاجتماعية ومستوى التعليم ومكان الإقامة.
- إلى أي مدى تلعب العلاقات القبلية في المجتمع السوداني دوراً في تشكيل الفكر الثقافي–السياسي، وإعادة إنتاج التناقل الثقافي–السياسي، وما هي وظيفته في المجتمع.

هذا وبرغم تعدد التساؤلات التي طرحناها سابقاً، إلا أنها تنطلق من ملاحظات علمية عامة تنطبق على كثير من مجتمعات العالم الثالث أو المجتمعات المتخلفة أو مجتمعات ما قبل الحداثة. ولذلك قبل تحديد الفرضيات الأساسية لهذه الدراسة سوف

نحاول أن نعرض لبعض هذه الملاحظات العامة التي يشترك فيها التفكير السياسي للشباب السوداني مع هذه الفئات في الكثير من الدول العربية والأخرى التي تندرج تحت مفهوم مجتمعات ما قبل الحداثة [٣١]

(١) يعاني الفكر السياسي العربي بشكل عام من اشكاليات لم تجد طريقها للحل وهذا بدوره يحتم بروز مشكلات في الفكر السياسي للشبان العرب.

(٢) يعاني الفكر السياسي في المجتمعات المتخلفة من عدم وضوح رؤية سياسية مستقلة.

(٣) هناك شغف كبير لدى جماعات المصالح السياسية أو ما يُسمى «بتجار السياسة» في كسب الشباب إلى جانبهم واستخدامهم في صرعاتهم المحلية وتوظيفهم لصالح مكاسب يبحثون عنها. وهنا يصبح الصراع من أجل أشخاص ومصالح لا من أجل وطن ومبادئ.

(٤) الواقع المعاصر للبلدان المتخلفة - ومنها البلدان العربية، يشير إلى إشكالية التربية السياسية، حيث فقدان تربية الإنتماء الوطني والالتزام الأيديولوجي.

(٥) هناك ترابط واضح بين الفكر السياسي العالمي المأزوم والفكر السياسي العربي المأزوم أيضاً، فعلى المستوى الأول نلاحظ الصراعات الأيديولوجية التي تؤثر على الممارسات السياسية في البلدان المتخلفة (تزويدها بالأسلحة والمعدات العسكرية)؛ حرب الخليج والفوائد الاقتصادية التي حصلت عليها الدول الغربية وأمريكا نتيجة لهذه الحرب، انهيار الاتحاد السوفيتي والتحول في موازين القوى، ظهور النظام العالمي الجديد مما شكل واقعاً سياسياً عسكرياً يسيطر على العالم اليوم، تزايد الهوة بين الشمال والجنوب، سلاح الغذاء، حل مشكلات العالم المتقدم على حساب الدول المتخلفة. وعلى المستوى العربي، نجد واقعاً عربياً مأزوماً انعكس على الوضع السياسي حيث ظهرت مظاهر أزمة سياسية واضحة منها: تزايد عجز العرب أمام التحدي الخارجي، ضياع حلم القومية العربية، ضياع وهدر إمكانية الطاقات والثروات العربية وعدم القدرة على توظيف الطاقات العربية في تحديث المجتمع وتحقيق تنمية اقتصادية-اجتماعية حقيقية وليست مظهرية، زيادة حدة التبعية للخارج (التقنية العسكرية)، عجز الدول العربية عن تحقيق الأمن الغذائي لشعوبها،

(ارتفاع المديونية العربية نتيجة للاخفاق النهضوي).

(٦) إنعكست هذه العلاقة بين الأزمة العالمية والأخرى المحلية على الإنسان العربي عموما وواقع الشباب العربي خصوصاً. حيث أصبح الشباب العربي مستسلماً أو متطرفاً، مكبوتاً أو منفتحاً بإفراط، يعكس صورة الآباء في الآراء السياسية[٣٢]، موجه وفق رؤية سياسية معينة – فكر متناقض بين الطرح والتطبيق، مُهمش فكرياً وسياسياً.

(٧) يرتبط التهميش السياسي للشباب العربي بالتهميش الإعلامي والثقافي حيث نجد سلطة تسوق شعارات تقدمية أحياناً، وشعارات تراثية أحياناً أخرى، مما يهمش الفكر السياسي لدى الشباب، فالصحافة هشة ومتجزئة، تعكس رؤى مزيفة للواقع، تشوه الحقيقة، تشير إلى قهر سياسي، وطغيان واستبداد وعدم وجود سلطة فاعلة للجماهير أو رقابة جماهيرية على وسائل الإعلام، وعجز الجماهير عن إعلان الحقيقة[٣٣].

وهكذا يتحول حديث الحرية إلى عنف، وحديث العدالة إلى استغلال وابتزاز، وحرية الصحافة إلى تحزب الصحافة، وحرية الحرم الجامعي تصبح حرية رجال الأمن في ملاحقة الشباب واعتقالهم.

هذه هي أهم مظاهر الواقع السياسي المأزوم الذي يحتوي الفكر لدى الشباب في هذه المجتمعات المتخلفة. ولفهم هذا الواقع لابد من البحث في فهم الخارطة السياسية للفكر السياسي العربي المعاصر.

وفي ضوء الأفكار السابقة يمكن تحديد أهم فرضيات الدراسة في التالي:

الفرضية الأولى : يعيش الشباب السوداني مرحلة الفكر المزدوج الذي يجمع بين رواسب العلاقات القبلية (الماضية) والانفتاح السياسي على الآخر (المعاصر). فهو يعاني من الثقافات الوافدة بكل تياراتها وروافدها، ويميل إليها ويحاكيها بل يعتبرها نموذجاً يتمنى اتباعه أو الوصول إليه أو التشبه بمظاهره.

الفرضية الثانية : كلما زاد الانفتاح على ثقافة الآخر بصورة غير متكافئة، زادت قوة الرواسب الثقافية في توظيفها لإعادة اجترار ذاتها دون تطوير أو إحلال.

الفرضية الثالثة : مع زيادة حدة الضغوط الاقتصادية-الاجتماعية، والشعور بالحرمان مع عدم وجود بدائل للتغيير، تسلك الفئات الوسطى-الدنيا سلوك الهروب من الواقع أو محاولة التكيف معه أو تكييف الواقع لثقافته المتناقلة. وفي كل الحالات يغيب عنها العقل وتبرز ثقافة الخيال أو تظهر «لغة القلب» في الخطاب الثقافي والسياسي.

الفرضية الرابعة : في ظل علاقات التخلف تتناقل الأجيال «ثقافة الحلم» أو «حلم الثقافة»، ففي ثقافة الحلم يتغنى الشباب بالإرث والماضي باعتباره الواقع المضيء من الحياة، وفي حلم الثقافة يبحث الشباب عن ثقافة المظهرية، فيبحثون عن الكلمات البليغة، والسلوكيات الرمزية في محاولة لتكييف الواقع وتوظيف رواسبه في تمجيد قيم الماضي الثورية ذات الطابع الفروسي القبلي.

الفرضية الخامسة : يعكس الخطاب الثقافي-السياسي حالة الخواء الوطني أو الفراغ القومي والتمزق الاجتماعي وازدواجية الفكر.

ومن الجدير بالذكر أن الفرضيات السابقة مترابطة الأبعاد حيث أن مكونات الثقافة السودانية برغم تعدد مصادرها وتنوعها إلا أنها تشير إلى عامل مشترك يجمع بينها يتمثل في انتمائها إلى النمط الانتاجي المتخلف الذي تسوده تيارات داخلية وخارجية ، وثقافات متعددة من هنا وهناك ، ورموز تعبيرية تجمع بداخلها بين الرواسب الثقافية القبلية والمتغيرات التي طرأت على هذه الثقافة القبلية والتي أدت إلى تحلل هذه الثقافة مع بقاء رواسبها من أجل توظيف هذه الرواسب في سبيل تحقيق أهداف التكيف أو تحقيق مصالح أصحاب الثقافات المنتشرة . ويشير واقع مجتمع السودان في إطار تناقضات أوضاعه المجتمعية وأزماته السياسية والاقتصادية المستمرة إلى التمحور حول ثقافته أو موروثه الثقافي ليتناقله الأجيال وينخرط فيها الشباب وربما نظراً لأن هناك خواءً وطنياً أو فقداناً لأساليب صحيحة للتنشئة السياسية القائمة على الفكر الحر

والديمقراطي ، يتجه الشباب في مسارين : الأول؛ اجترار وتناقل ثقافة الشفاهة القبلية التي تتميز بالفكر الخيالي المعتمد على التعبير اللفظي أو البلاغي التلقائي ، والثاني؛ محاولة لتوظيف هذه الثقافة في إطار العمل السياسي أو ما يمكن الإشارة إليه بالمثاقفة السياسية ، أي الجمع بين التقليدية والحداثة في آن واحد ، أو ازدواجية التقليدية (الإرث الثقافي القبلي بقيمه المتسمة بالفروسية القبلية) والمعاصرة (العمل السياسي الديمقراطي الحر). والمساران في نهاية الأمر يعكسان طبيعة وخصائص المجتمعات القبلية – المحدثة إن صح التعبير أو مجتمعات ما قبل الحداثة أو المتخلفة بوجه عام.

المثاقفة أو التناقل الثقافي – السياسي بهذا المعنى يشير إلى حالة من «الاتفاق العام» حول قيم ورواسب متمفصلة بين القديم (الإرث) والجديد (الوافد –

المحلي)، ويكون هذا الاتفاق بمثابة الموجهات العامة للسلوك الثقافي والسياسي في المجتمع السوداني والذي يحمل ميكانيكية الفكر ، والتوظيف العاطفي - اللاعقلاني للسلوك المسيّس أو المستخدم لصالح جماعات المصالح في المجتمع والذي يعكس حالة الأزمة أو بالأحرى إشكاليات الفكر السياسي للشباب في المجتمعات المتخلفة بوجه عام[٣٤].

الهدف من الدراسة

عكف الكثير من الباحثين في مجالات العلوم الاجتماعية كعلم السياسة والإعلام وعلم النفس وعلم الاجتماع على دراسة وتحليل اتجاهات الأفراد نحو مسائل تتعلق بآرائهم وملاحظاتهم حول قضايا مجتمعية هامة، خاصة في مجال الفكر السياسي. ولا جدال في أن علماء السياسة والإعلام قد طرقوا هذا المجال وركزوا بشكل محوري على تحليل اتجاهات الناس حول القضايا السياسية والمواقف التي يقابلها الناس في مجتمعاتهم أو في مجتمعات ترتبط بقضاياهم، مبررين ذلك بأن الاتجاهات السياسية تلعب دوراً محورياً في حياة الشعوب بالإضافة إلى أن نظم الحكم والقائمون عليها يتوقف بقاؤهم في السلطة على الشرعية المستمدة من تلك الآراء والاتجاهات، إذن هي محور اهتمام الصفوة السياسية في كل مجتمع. كما أن معرفة الاتجاهات السياسية للناس تنال أيضاً اهتمام بعض الفئات خاصة المثقفين حيث أنها تمثل محك فهم وتحليل وضعية المجتمع. إلا أنه من الملاحظ أن معظم دراسات الاتجاهات تميل، بوعي أحياناً، وبدون وعي في كثير من الأحيان، إلى ربط الاتجاهات بمسألة التنشئة الاجتماعية في ضوء اعتبار أساسي يبدأ من مقولة أن التطبيع الاجتماعي هو المحور الجوهري في تشكيل وتنمية مواقف واتجاهات الأفراد. وهي العملية التي تحدد موجهات الأفعال والسلوكيات والتي تبدأ من أساليب التربية التي تمارسها المؤسسات الصغيرة وتتدرج حتى المؤسسات الكبيرة في المجتمع، وإذا أمعنا النظر في هذا الإطار لاتضح لنا بما لا يدع مجالاً للشك أن اهتمام كثير من العلماء بمسألة التنشئة الاجتماعية هو وضع مبالغ فيه إلى حد بعيد، فبرغم أهمية هذه العملية إلا أن السؤال الذي يثور هنا يتعلق بالعوامل المجتمعية المؤثرة في عملية التنشئة ذاتها. فالتنشئة الاجتماعية ما هي إلا نتاج لمجموعات متفاعلة من العوامل والظروف المجتمعية التي تتشكل منها مجموعة من أساليب التعلم والتربية وبخاصة في مجالات الثقافة السياسية أو كما يشار

إليها بأنها متعددة الأبعاد (Malti-dimensional phenomenon). فقضية الانتماء مثلا هي نتاج لعوامل موضوعية أكثر منها ذاتية، بل أنها تفاعل بين الموضوعي والمعنوي تلعب فيها العوامل الموضوعية الدور البارز في ربط الفرد بمجتمعه إو بقيمه وتراثه أو تفصله عن هذا التراث وعن هذه القيم. ولا تختلف في ذلك قضايا التعلم أو التطبيع السياسي أو المثاقفة التي تتضمن عناصر موضوعية وذاتية متداخلة قد تستقل إحداها عن الأخرى إلا أنها في النهاية تمثل مزيجاً من مجموعة القيم التي تحدد سلوكيات الناس.

والدراسة الراهنة حول «المثاقفة السياسية» تهدف إلى إبراز العلاقة بين عدد من المتغيرات المستقلة وتكشف عن طبيعة الفكر السياسي والثقافي لدى الشباب واتجاهتهم نحو قضايا التناقل الثقافي كالوعي بأشكاله، والوعي الحقيقي والوعي الزائف، والاتجاهات والرؤى السياسية والاجتماعية، والموقف من قضايا الإنسان والمجتمع. بعبارة أخرى سوف تحاول هذه الدراسة الكشف عن رؤى واتجاهات الشباب الثقافية والسياسية من خلال ربطها بمجموعة من المتغيرات مثل الوضع الطبقي والمكانة الاجتماعية «القبلية» والسن والجنس والمستوى الثقافي والدخل ومكان الإقامة ومهنة الوالدين. ولا يعني ذلك أننا نجزئ هذه المتغيرات وإنما نرى - في ضوء إجراءات الدراسة- ضرورة التركيز على العلاقة بين الاتجاهات الثقافية والسياسية ، وبعض المتغيرات الموضوعية والمعنوية للشباب . ولا يمكن فهم وتحليل هذه العلاقة إلا في إطار فهم تكوينة وتركيبة المجتمع السوداني ، ذلك المجتمع الذي نرى إنه برغم التغييرات التي مرت عليه فهو مازال يعيش نمط العلاقات القبلية فهو مجتمع «قبلي»، تسود فيه العصبية، وتسيطر عليه العلاقات التقليدية ويسود فيه نمط من التضامن الآلي، فهو مجتمع لم يصل بعد إلى مرحلة الحداثة أو المجتمع المتخلي عن تقليديته القبلية. ولا يعني ذلك أن فهم إشكالية الفكر السياسي لدى الشباب السوداني ينفصل بأي حال عن فهم الخارطة السياسية للفكر السياسي العربي والعالمي المعاصر وهو ما ذكرناه سابقاً. ومع ذلك فإننا سوف نركز على أزمة الفكر السياسي والثقافي لدى بعض الشباب السوداني واضعين في اعتبارنا العلاقة بين أزمة الفكر السياسي العالمي والعربي. ***ومن هنا تحاول هذه الدراسة وضع بعض التساؤلات الأساسية والفرعية التي يمكن إيجازها في التالي:***

- ما طبيعة الثقافة السودانية وما هي مصادرها الأساسية؟
- ما هي أهم الاتجاهات السياسية لدى الشباب السوداني؟

- ما طبيعة أزمة الفكر السياسي في المجتمع السوداني؟
- ما هي شكل العلاقة بين العلاقات القبلية والتناقل الثقافي؟
- كيف تنتقل الثقافة في السودان من ثقافة الواقع إلى ثقافة الخيال؟
- كيف يتم توظيف التراث أو الإرث الثقافي في التعامل مع أزمات المجتمع؟
- متى ولماذا ينخرط الشباب في الممارسات السياسية بأشكالها المختلفة؟
- ما هي أهم وسائل ممارسة الفعل وعملية التثاقف السياسي؟

المفهومات : الإشكالية والتحديد الإجرائي

لا جدال في أن المصطلحات تتباين حسب الرؤى والاتجاهات الأيديولوجية التي يعتنقها الباحثون والعلماء. هذا بالإضافة إلى أن هناك تداخلات كثيرة بين العديد من المفهومات العلمية حتى في داخل مجالات التخصص الدقيق مما يشكل صعوبة بالغة في تحديد المعنى المقصود واقعياً من المفهوم. إلى جانب أن هناك تمايزات شتى بين المصطلح أو المفهوم العلمي في السياق النظري المجرد وبين المفهوم على أرض الواقع، لذا فكثيرا من المفهومات في حاجة ماسة إلى تحويلها خلال مراحل الدراسة والبحث من سياقها النظري المجرد إلى سياق يمكن قياسه في الواقع أي إلى مفهوم إجرائي يمكن التدليل عليه في الواقع الفعلي المعاش. وتلك العملية تمثل اشكالية مستمرة لابد من حلها قبل بداية القيام بالدراسة العلمية. لذا – ومن هذا المنطلق – سوف نحاول أن نعرض لأهم المفهومات المستخدمة في هذه الدراسة بهدف تحديدها بشكل دقيق أو بالأحرى نقلها من مرحلة التجريد إلى المرحلة الإجرائية بحيث لا يُسمح في شأنها بإزدواجية المعنى.

(أ) مفهوم الإتجاه : Attitude

تستهل دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية International Encyclopedia of the Social Sciences[٣٥] بعرض لبعض الاعتبارات الأساسية لفهم بنية الاتجاه وتحليل مكوناته وأبعاده وتطور البحث فيه وعرض مقاييسه. وكما جاء في هذه الموسوعة في معرض المناقشة لمعنى الاتجاه، انه يشمل الكثير من القضايا المختلفة التي تتداخل بعضها مع البعض الآخر مما يشكل صعوبة بالغة في تحديد الاتجاه. فالاتجاه يندرج تحت الإرادة العامة والأيديولوجيا والمعايير والرأي العام والقيم، بالإضافة إلى كثرة المجالات والميادين

والنظريات المتباينة التي تعالج هذا المفهوم فعلم النفس وعلم السياسة والاجتماع وعلم العلاقات العامة وغيرها من العلوم تتناول هذا المفهوم وكذا كثير من المفهومات التي تندرج تحته مما يشكل صعوبات بالغة أمام الباحث في تحديد المعنى الدقيق والواقعي لهذا المفهوم.

وفي موسوعة التربية الخاصة الصادرة عام ١٩٨٧ [٣٦]. يُعرف الاتجاه بأنه «معتقد تفضيلي أو شعور يُبنى على أساس الخبرة» في الحياة. ويشير دانيال كاتز D. Katz (1960) إلى أن الاتجاه عبارة عن ميل أو إستعداد لدى الفرد لتقييم بعض الرموز أو المواضيع في محيطه بطريقة إيجابية أو سلبية. والرأي في هذا الإطار هو تعبير لفظي عن الاتجاه ومن الممكن أن يتم التعبير عن الاتجاه بطريقة سلوكية غير لفظية [٣٧].

ويتفق الكثير من الباحثين أمثال البورت Allport W. Gordon وآش Asch E. Sol-omon على مصادر تكوين الاتجاه لدى الأفراد حيث يرى كل منهما أن الاتجاه عبارة عن ميل للاستجابة لمواقف ومثيرات واقعية مصدرها الأساسي يتم من خلال الخبرة المنظمة المتعلمة والمكتسبة حيث يشير البورت وآش إلى أن :

"The Issue of what attitudes are is seen hier to be altogether independent how they are [٣٨]
learned"

الاتجاه إذن هو حالة من التهيؤ العقلي والعاطفي الذي يتشكل من خلال خبرة التعلم ومثيرات الواقع، وهي الحالة التي تمثل رد فعل واستجابة للمواقف المختلفة. إن هذا التهيؤ ربما يكون موقفاً ينجم عن عملية التفاعل الآني بين الفرد ومحيطه البيئي [٣٩]

من العرض السابق تتضح لنا الملاحظات التالية:

١ - على الرغم من معالجة مفهوم الاتجاه من منظور نفسي إلا أنه تعبير عن موقف إجتماعي يتشكل فيه ومن خلاله، وهذا ما يدعونا إلى ضرورة معالجة الاتجاه في المحيط المجتمعي الذي يشكل هذا الاتجاه بعوامله العالمية والمحلية.

٢ - ومن هنا نرفض تلك المقولة التي تشير إلى أن الاتجاه عبارة عن استعداد فطري، فالاتجاه سلوك يكتسبه الفرد خلال خبرة الحياة ومن ثم فالاتجاه قابل للتغيير.

٣ - يتم التعبير عن الاتجاه بشكل لفظي أو يظهر في سلوكيات وأفعال يمكن رصدها وتحليلها.

٤ - الاتجاه مفهوم واسع يشمل جوانب مختلفة تلعب أدواراً أساسية في تكوينه. فهناك مثيرات الواقع، والمواقف المتباينة ومجموعة المعتقدات والقيم السائدة، والبيئة المحيطة بالفرد والثقافة والتعلم والرأي العام وتأثيره على الفرد .... إلى آخر تلك المجالات والمصادر التي تشكل عناصر تكوين الاتجاه.

٥ - من الممكن أن يرتبط الاتجاه بطبيعة مرحلة التطور ومظاهره كذلك. ومن ثم فالاتجاهات السياسية هي جزء من المنظومة الكلية للثقافة، التي تتشكل من خلال القيم البيئية السائدة، تلعب فيها عناصر البيئة، ومراحل التطور ودرجته دوراً بالغاً في تشكيل الاتجاهات والمثاقفة السياسية.

لذا فالبحث في اتجاهات المثاقفة لدى الشباب السوداني يجب أن يبدأ من أنها إنعكاس أو تعبير عن تلك البيئة التي تعيش مرحلة التخلف والإزدواجية والتشوه، شأنها شأن المجتمعات المتخلفة أو ما نطلق عليها مجتمعات ما قبل الحداثة. فعلى المستوى الاقتصادي-الاجتماعي، يعيش الشعب السوداني مرحلة تجمع ما بين قيم البداوة (من نوع خاص) وقيم الحداثة (من نوع خاص أيضاً)، وتفرز ثقافة من طراز خاص مميز تتضح في المبالغة اللفظية، وثقافة الشفاهة أو ثقافة التصنع التلقائي أو غير المقصود. وقد تكون هذه الثقافة لها بعض المميزات أو بالأحرى ثقافة وظيفية تساعد على التكيف وعدم المواجهة مع الواقع. ويمكن رصد أهم خصائصها في التالي:

١ - هي ثقافة تنمو نحو «الخيال»، وتبتعد عن الواقع الفعلي برغم إنها تعكس حالة هذا الواقع، لكن بشكل مبالغ وفي إطار لفظي يجعلها تعيش سمات البداوة الجاهلية التي تبحث حول اللفظ أكثر مما تبحث في المضمون.

٢ - انها ثقافة ليس لها صدى واقعي، فهي بعيدة عن رصد مشكلات وأزمات الواقع الفعلي المعاش، تحلق في الرومانسية أو الرمزية الوظيفية التي توظف لصالح الفرد فتخرجه عن نطاق الواقعية، كما تبعده عن تحليل أزمة التخلف التي يعاني منها المجتمع السوداني وبخاصة الشباب ، ولذلك يحلق السودانيون في الخيال، وأحلام

الماضي ، فتهدر القدرة على تحليل أزمات الواقع وتغييره وفي نفس الوقت تغنيه عن التفكير في ضغوط الحياة.

٣ - هذا النوع من الثقافة يظهر في ثقافة التعبير الشعري والنثري والغزل والمديح، لذا تغيب ثقافة النقد الموضوعي، وتظهر لغة القلب على حساب لغة العقل، إنها تعبير عن «ثقافة العجز» إن صح التعبير.

وفي ضوء هذه الخصائص يتشكل الاتجاه لا باعتباره نزعة فطرية وإنما باعتباره رد فعل صامت أحياناً أو تكيفياً أحيانا أخرى، أو وظيفياً في الكثير من الأحيان. والتكيف هنا يكون من نوع خاص يمكن أن نطلق عليه «التكيف التعويضي»، والذي تصبح مظاهره متمثلة في مثاقفة الخيال والتناقل الثقافي للرومانسية، و «الونسة»، ثقافة تتناقل رأسياً وأفقياً أيضا، ثقافة تحمل في طياتها رواسب الإرث التقليدي ولكن في ثوب جديد، وفي ظل أنظمة الحكم «الحديثة» انها رواسب تتمفصل مع الحديث تُستخدم أحياناً وخاصة في مجال التعبئة السياسية أو لصالح صفوات القوة في المجتمع السوداني، تستخدم في إعادة اجترار الثقافة أو التنشئة السياسية ذاتها.

الاتجاه إذن هو نزعة اجتماعية تكتسب خلال معايشة الحياة، وتظهر كما يشير البورت (Allport) في سلوكيات أكثر ما تظهر في أفعال واعية، حتى تتشكل بشكل عفوي في إطار التفاعل مع مثيرات الواقع ٤٠ .

(٢) مفهوم المثقافة السياسية :

ربما يكون مفهومنا حول المثقافة السياسية يختلف إلى حد كبير عن تلك المفهومات السائدة في مجال علم الاجتماع السياسي والثقافي، كما أن هذا المفهوم يختلف عن الاحتكاك الثقافي أو التثاقف كعمليات اجتماعية تشير إلى أبعاد كثيرة ومتداخلة تعني أول ما تعني عملية الترابط بين ثقافتين إحداهما خارجية والأخرى داخلية، تؤثران في بعضهما البعض وتعيد انتاجهما في ثقافة مغايرة أو ربما تجمع بين عناصر الثقافتين في آن واحد.

وبما أن العلاقة بين ثقافة الأنا (الثقافة المحلية) وثقافة الآخر (الثقافة الوافدة) تحكمها عملية تفاعل بين الثقافتين، فإننا نحاول أن نبتعد بمفهومنا حول المثقافة السياسية

عن تلك المعاني، لأنه ليس هناك مجال لعملية التثاقف طالما أنه ليس هناك مجال للتكافؤ بين الثقافتين أصلاً أي بين ثقافة الأنا وثقافة الآخر.

ونحن نلاحظ أن الثقافة السودانية -موضع البحث- لا تؤثر أو بالأحرى لا تترك آثاراً تذكر في الثقافات الوافدة أو المستوردة أو الدخيلة عليها، فهي وإن كانت تتأثر بها كثيراً، إلا أنها لا تلعب دوراً إيجابياً أو سلبياً في ثقافة الغير. كما أننا لا نستطيع تبني مفهوم الارتباط الثقافي الذي أشار إليه سروكين[٤١] في كتاباته حول ديناميات الثقافة السائدة، حيث أن هذا المفهوم يتضمن بالضرورة التفاعل الدينامي بين الثقافات المختلفة وهو ما لا يوجد له أثر في الثقافة السودانية برغم تباين مصادرها الإفريقية والعربية وبرغم اختلاف ثقافة الماضي عن ثقافة الحاضر في المجتمع.

والمثاقفة السياسية تعني من وجهة نظرنا عملية تناقل ثقافي وسياسي يتم بشكل تلقائي عفوي المسار تتلاقي فيه عناصر الثقافات التقليدية السائدة في المجتمع والتي تنتقل عبر الأجيال في مسار أفقي يتم توظيفها في صالح التكيف بأنماط وظيفية مع الواقع الفعلي المعاش أو تكيف الواقع - على مستوى الإدراك برغم زيفه - حتى يتفق مع رموز الثقافة ورواسبها التقليدية.

وربما يكون مفهومنا هنا حول المثاقفة السياسية والتناقل الثقافي السياسي يتفق إلى حد ما مع المقولة التي تشير إلى «أن الثقافة ليست مجرد عادات تنتقل من جيل إلى آخر (فقط) فهي تخدم الناس بعضهم ببعض في وجه صعوبات جمة»[٤٢] .

كما يختلف مفهومنا عن المثاقفة السياسية عن مصطلح التنشئة الاجتماعية والسياسية Social & Political Scocialization وكذا عن مفهوم التعبئة السياسية P. Mobilization، فالأول يشير إلى تلك العمليات التي يتم بواسطتها تعلم الفرد واكسابه مجموعة من القيم الاجتماعية والسياسية، ويتشكل منها موقفه واتجاهاته ومعتقداته ورؤاه وسلوكياته. أما مفهوم التعبئة السياسية فهو يشير إلى تلك العملية المقصودة والواعية التي يديرها جماعة من الجماعات القيادية التي تعمل من أجل حشد الأفراد وتعبئتهم سياسياً لتحقيق مصالح وأهداف تلك الجماعات.

وإذا كان مفهومنا حول المثاقفة السياسية قد ينطوي على بعض تلك العمليات

السابقة إلا أنها تتم بشكل عفوي المسار. ولذلك فإننا نستخدم هذا المفهوم ليساعدنا في فهم عمليات ترسيخ رواسب ثقافية محلية التكوين أقرب إلى «ثقافة الخبرة» ومن ثم تبتعد عن الثقافة العضوية التي أشار إليها جرا مشي[٤٣] في كتاباته وتحليلاته حول الثقافة والمثقف. ومن هنا نجد تكوين جماعات من الفئات المثقفة الذين يمكن أن نطلق عليهم مفهوم «المثقف بالخبرة» أو بالممارسة التلقائية، ذلك الذي يخبر بنفسه ثقافة الحياة وخبرة الرواسب والرموز السياسية لهذه الحياة، وربما لذلك يرتبط بالثقافة عاطفياً أكثر من ارتباطه بها عقلانياً أنه يبحث بلغة القلب وليس بلغة العقل.

الإجراءات المنهجية للدراسة

مصادر جمع البيانات وعينة البحث والإجراءات المتبعة

نظراً لحاجة الدراسة إلى تنوع مصادر جمع البيانات حتى يمكن الكشف عن اتجاهات الشباب السوداني (والذي تحدد وفقاً لأهداف البحث من حيث الفئة العمرية التي تقع ما بين ٢٠-٣٥ سنة) فقد تم التركيز على الشباب من طلاب جامعتي القاهرة-فرع الخرطوم وأم درمان الإسلامية وجامعة الخرطوم بالإضافة إلى بعض المترددين من الشباب على معارض الكتب والندوات الثقافية في الخرطوم وأم درمان، فقد ركزت الدراسة على المصادر التالية لجمع البيانات:

١ – الجمعيات ذات الأنشطة الثقافية في الجامعات المذكورة، وقد تم عقد خمسة عشر لقاءً من النوع الفردي-الجماعي مع أعضاء هذه الجمعيات وعدد من الشباب بلغ مجموعهم (١٢٢فرداً) بهدف التعرف على نمط العمل الثقافي ومصادره وكيفية تناقل الثقافة بين الأجيال.

٢ – جرائد «الحائط» التي يُسمح بها داخل نطاق الحرم الجامعي للجامعات المذكورة، وهي ظاهرة منتشرة في الجامعات السودانية.

٣ – المنشورات التي توزع أو تعلق على جدران الحوائط سواء ما هو مسموح بها أو غير

(*) وفقا للقوى السياسية المتعارضة التي تستخدم أسلوب المنشورات المنتشر داخل وخارج نطاق الحرم الجامعي، حيث تُعلق منشورات مسيّسة على جدران حوائط المباني أو على أسوار الجامعات أو في قاعات الدرس.

مسموح بها(*).

٤ - رصد وتحليل برامج البث الإذاعي الخاص بإذاعة جمهورية السودان من أم درمان في الفترة من ١/١١/١٩٩٠ وحتى ١٤/٢/١٩٩١م.

٥ - الإرسال التلفزيوني بالسودان من ١/١١/١٩٨٩وحتى١٤/١٢/١٩٩١م.

٦ - المادة المدونة في الصحافة السودانية (الصحافة التاريخية، الصحافة المعاصرة، صحيفة ٣٠ يونيو وصحيفة المسيرة) في الفترات من اكتوبر ١٩٨٩ وحتى ٢/١٢/١٩٩٣م.

٧ - المطبوعات من الكتب والمجلات التي عرضت في المعارض المختلفة للكتب في الخرطوم.

٨ - معلومات تم جمعها بأسلوب عينة الصدفة من المترددين على معارض أو «مخيمات» الكتب في نادي ناصر الاجتماعي بالخرطوم(*).

أدوات البحث والإجراءات المنهجية :

اعتمد البحث على مجموعة من الوسائل والأدوات لجمع البيانات اللازمة للدراسة ونظراً لتعدد البيانات والمعلومات ومصادرها حول المثاقفة السياسية فقد رأينا أن تكون أدواتنا كالتالي:

أولاً : دليل مقابلة تم تصميمه (والذي طبق على عينة الدراسة من الشباب السوداني بلغ مجموعه ١٢٢ فرداً) احتوى على مجموعة من البنود هي:

١ - المثاقفة السياسية وتتعلق برموز الثقافة السياسية والقيم وتصورات الشاب حول مصادر الانتقال الثقافي-السياسي ومدى فعاليتهم في التنظيمات السياسية، ورؤية الشباب للأحداث السياسية والوطنية الجارية واتجاهاتهم الأيديولوجية ومصادرها وتقويمهم لسياسات الدولة ونظم الحكم.

٢ - المثاقفة الفكرية (التناقل الثقافي) والتي اعتمدت على بنود منها: مصادر الثقافة

(*) نادي اجتماعي مصري تقام فيه بصفة دورية معارض مصرية لدور النشر.

في مجتمع السودان، وكيفية تناقلها بين الأجيال وبين الشباب، والثقافة بين الأصيل والوافد، والعلاقة بين المثاقفة الفكرية (التناقل الثقافي) والمثاقفة السياسية (رموز انتقال الثقافة السياسية)، والثقافة وهموم المجتمع في رؤى الشباب.

ثانياً : نظراً لأن الدراسة تعتمد على مصادر إعلامية فقد كان من المناسب تحليل مضمون بعض البرامج الإذاعية والتلفزيونية في الفترات المذكورة – حيث تم رصد وتحليل الاتجاهات الثقافية والسياسية ووزنها ومساحتها في هذه المصادر.

ثالثاً : رصد وتحليل مضمون الجرائد، حيث تم جمع الشعارات السياسية المستخدمة، والوقوف على الرؤى والاتجاهات السائدة وكيفية

التعامل مع الأحداث، ومدى واقعيتها وأهدافها المعلنة والخفية.

رابعاً : ملاحظة ما يتم في اللقاءات والندوات وحفلات السمر التي يقوم بها شباب الجامعات بهدف رصد وتحليل الخطاب السياسي والثقافي السائد بين الشباب السوداني.

خامساً : ملاحظة ورصد اهتمامات المترددين على معارض أو مجتمعات الكتب التي أقيمت في فترات الدراسة في نادي ناصر الاجتماعي بالخرطوم والدار السودانية للكتب بالعاصمة.

تحليل نتائج الدراسة وتفسيرها

(أ) خطة التحليل :

في عرضنا لنتائج الدراسة وتفسيرها سوف نحاول أن نعتمد على المنهج المتداخل الذي يجمع بين مصادر البيانات وأدوات العمل الميداني في إطار كلي موحد حتى يمكن الاستفادة منه في خدمة التحليل السوسيولوجي في إطار الهدف من البحث. أو بالأحرى لن نفصل في تحليلنا للبيانات بين دليل المقابلة مع عينة البحث كأداة لجمع البيانات وبين جدول حصر الشعارات التي تم جمعها من جرائد ومجلات الحائط، وبين بيانات الخطاب الإذاعي والصحافي والتلفزيوني والندوات الثقافية والسياسية. وإن كنا في بعض الأحيان سوف نفصل بين هذه المصادر لأغراض وخدمة التحليل. هذا من جانب، ومن جانب آخر سوف نقسم تحليلاتنا للمثاقفة السياسية لدى الشباب السوداني إلى مسارين إثنين:

الأول : يتعلق بعرض نتائج الدراسة فيما يرتبط بالثقافة السياسية وعملية المثاقفة، ثم ننتقل إلى المسار ***الثاني***: والذي يركز على الثقافة السودانية وقضايا التناقل الثقافي بين الأجيال على المستويين الأفقي والرأسي.

المسار الأول : ولتحليل عملية المثاقفة السياسة لدى الشباب السوداني وجدنا أنه من الملائم دراسة المحاور التالية:

١ - القيم والرموز السياسية.

٢ - انتقال رموز وقيم الثقافة السياسية.

٣ - رؤى الشباب حول مقاليد النسق السياسي في المجتمع.

٤ - تصورات الشباب عن المؤسسات السياسية.

٥ - رؤى الأحداث السياسية الداخلية والخارجية.

٦ - المشاركة والفعالية السياسية.

٧ - الانتماء السياسي والوطني.

٨ - تقويم المواقف السياسية في الدولة.

المسار الثاني : وفيما يتعلق بالمثاقفة الفكرية لدى الشباب السوداني فقد رأينا أن نركز على أبرز القضايا التالية:

١ - رموز الثقافة وطبيعتها في تصورات الشباب.
٢ - عملية انتقال الثقافة (المثاقفة الفكرية).
٣ - الأصالةوالمعاصرة في الثقافة السودانية: الثقافة بين الماضي والحاضر والمستقبل.
٤ - إذدواجية الثقافة السودانية (ثقافة الخيال أم ثقافة الواقع).
٥ - مصادر الثقافات السودانية وسماتها الأساسية.
٦ - أزمة الحوار الثقافي.
٧ - المثقف والسلطة: قضايا الواقع وهمومه.

نتائج الدراسة : التحليل والتفسير

أولاً : المثاقفة السياسية

وفقاً لنتائج الدراسة ومن خلال أسلوب جمع البيانات عن طريق المقابلة التي جاءت على شكل مقابلات فردية-جماعية على عينة الدراسة التي ضمت ١٢٢ فرداً، شكل الذكور فيها ٩٩ شخصاً يتضح التالي:

- اهتمام بالغ وميل شديد لدى أفراد العينة بالشئون السياسية فعند سؤالهم حول مدى اهتمام الشباب بالسياسة أجاب (٧٦٪) من مجموع العينة، بأن الشباب السوداني من أكثر الدول اهتماماً بالشئون السياسية و «هو تاريخ قديم لمجتمع السودان» ومن خلال المحاورات وجلسات المقابلة التي استغرقت ثلاثة أسابيع يمكن رصد التالي:

(١) ترى نسبة كبيرة من عينة الدراسة (٦٧٪) أن الشباب السوداني «قارئ للفكر السياسي من الدرجة الأولى»، حيث تقام معارض الكتب في المجتمع بكثرة، وتلقي رواجاً من الشباب بصفة مستمرة فيقبلون على شراء الكتب ذات الطابع السياسي، والشغف بقراءة المقالات السياسية الصادرة في الصحف السودانية والتي تتخذ عادة أسلوب الخطاب الحماسي(*).

(*) في تحليلاتنا للخطاب السياسي في الصحف السودانية - كما سنشير إليه بعد ذلك، اتضح أن هناك أسلوب خطابي مميز يعتمد على مجموعة من المصطلحات الحماسية والمبالغ فيها، حيث تصبح فارغة المضمون من الناحية العملية أو عندما تقيسها بمكونات العلم. وهذا ما جعل بعض العلماء يفسرون ذلك بأنها تعتمد على لغة القلب لا لغة العقل (انظر تحليل الشعارات الواردة في البحث).

(٢) بلغ عدد المترددين على «مخيمات الكتب» والمعارض المقامة في نادي «ناصر الاجتماعي» بالعاصمة الخرطوم ٩٣١ متردداً على مدى أسبوع ، وكانت النسبة الغالبة من المترددين على الدار السودانية للكتب (٦٠٢ فرداً) أي ما يعادل (٥٦٪) يتردد على القسم السياسي. وبلغت مبيعات الكتب ذات الطابع السياسي (١ر٣٩٪ مخرجات) كما هو موضح في الجدول رقم (٨). يليه الكتب الدينية (٤ر١٨٪ مخرجات)، وواقع الأمر أن نوعية الكتب الدينية مذهبية الجانب وهذا يعني أنها ذات طابع سياسي لذلك ترتفع نسبة الاتجاه نحو القراءة المذهبية والسياسية بنسبة تصل إلى (٥ر٥٧٪ مخرجات). مما يعني أن الاقبال على الخطاب السياسي ظاهرة واضحة لدى الشباب السوداني.

(٣) تشير نسبة مرتفعة من المتقابل معهم تصل إلى (٧ر٦١٪) إلى أن الشباب المثقف عادة ما تستهوية الأحاديث السياسية فهو شغوف بالحديث في الشئون السياسية، وحريص على سماع نشرات الأخبار ومشاهدة اللقاءات مع القادة السياسيين، وكثيراً ما يتطرق الشباب السوداني في أحاديثه إلى المسائل السياسية ونظم الحكم والقضايا السياسية الداخلية.

(٤) ترى نسبة كبيرة من المتقابل معهم (٢ر٦٣٪) أن السبب الأساسي في اغتراب كثير من المثقفين السياسيين أو بالأحرى خروجهم من المجتمع السوداني هو بسبب عوامل سياسية في المقام الأول، حيث غياب «حرية الكلمة» أو بسبب «القمع السياسي» المنتشر في أنظمة الحكم في السودان بصوره المختلفة، أو بسبب الوضع الاقتصادي المأزوم مع عدم وجود حلول سياسية ناجعة بالإضافة إلى الصراعات

(*) في لقاءات مع بعض المثقفين السودانيين العاملين في الخارج، تم التأكيد على هذه المقولة، فقد اتفقوا جميعاً على أن غياب الديمقراطية خاصة في المرحلة المعاصرة تمثل ظاهرة حديثة على المجتمع السوداني، فالسودان تاريخياً من أكثر شعوب العالم (الثالث) التي كانت تعرف معنى الحريةوبخاصة حرية الكلمة وهذا هو السبب في شغف السوداني بالشئون السياسية والمثاقفة السياسية والفكرية، حيث يكاد يكون من أهم مزايا هذا المجتمع في الماضي.

السياسية والطائفية في مجتمع السودان(*)[٤٤].

(٥) من متابعة إذاعة جمهورية السودان من أم درمان يتضح بصورة جلية أن هناك إهتمام بالغ باللقاءات السياسية حيث تأخذ هذه اللقاءات مساحة كبرى من البرامج المذاعة، فقد وصلت نسبة هذه البرامج (٨ر٤١٪) من مجموع ما يبث في هذه الإذاعة (على مدى أسبوع). كما يقرر غالبية المتقابل معهم (٤ر٦٦٪) أن اهتمامهم بهذه البرامج يأتي في المرتبة الأولى من المادة الإذاعية التي يستمع إليها الشباب لا تضاهيها سوى التعليقات الرياضية.

وفيما يتعلق باهتمام المرأة بالشئون السياسية يمكن عرض أهم النتائج التالية:

(١) تشير نتائج الدراسة إلى أن اهتمام الذكور بالشئون السياسية كان أكثر من اهتمام الإناث بها حيث نجد أن نسبة الذكور في عضوية الجمعيات والمنظمات السياسية أو التربوية الذين يداومون على العمل السياسي (داخل نطاق الحرم الجامعي) وصل إلى حوالي (٧٥٪).

(٢) من ملاحظة نوعية المترددين على معارض الكتب المذكورة يتضح أن نسبة النساء إلى الرجال ١٠٪ مقابل ٩٠٪ على التوالي (انظر جدول رقم٨).

(٣) إن نسبة الـ ١٠٪ من المترددات على معارض الكتب يُقبلن في اقتناء الكتب ذات الطابع الديني وأيضا القصص الرومانسية والشعر وكتب الثقافة العامة.

(٤) بسؤال نسبة كبيرة من المترددات على معارض الكتب (بنادي ناصر الاجتماعي والدار السودانية للكتب) قررت نسبة ٧ر٥٦٪ منهن ان اهتمامات المرأة بالعمل السياسي يأتي في مرتبة متأخرة نسبياً.

وفيما يتعلق بالدخل وعلاقته بالعمل السياسي فتشير الدراسة إلى:

- قلة الاهتمام بالعمل السياسي والانخراط فيه بفعالية كلما انخفض دخل الفرد. حيث تقرر نسبة كبيرة من المتقابل معهم تصل إلى (٢ر٤٣٪) ان إهتمام الشباب بالانضمام إلى المنظمات والجمعيات السياسية قليل بسبب إنشغالهم بالبحث عن عمل يدر عليهم دخلاً لكي يتمكنوا من مواجهة الحياة ومصاعبها، كما يشير (٨ر١٣٪) إلى أن

العمل السياسي يحتاج تفرغاً ودعماً مادياً أو «سند»، بينما يرى (٨ر٢٧٪) ان مسألة الدخل ليست المحك الأساسي في إنضمام الشباب أو إنخراطهم في العمل السياسي، فالمسألة هي «امتناع ورغبة» أولاً وأخيراً. بينما يؤكد (٢ر١٥٪) ان الاهتمام بالعمل السياسي يرتبط بالمستوى الثقافي للفرد، حيث يشيرون إلى أن المثقف السوداني يميل بطبعه نحو العمل السياسي.

وجدير بالملاحظة (ومن خلال المقابلات التي تمت مع عينة الدراسة ومع مجموعات من رؤساء إتحادات الطلاب في جامعتي القاهرة-فرع الخرطوم وأم درمان) إن مسألة العلاقة بين الدخل وبين الانخراط في العمل السياسي مسألة تختلف حسب أوضاع وظروف كل مجتمع، فإذا كان «فرانز فانون» [٤٥] قد رأي مثلا أن الفئات الدنيا مرغمة على العمل السياسي نظراً لأنها لن تفقد أكثر مما فقدته، أو أن هناك آراء ترى أن العمل السياسي الفعال يأتي من خلال تداخل بعدين أساسيين، أحدهما موضوعي (الظروف المادية في المجتمع) وثانيهما معنوي Moral[٤٦] (الرغبة في العمل السياسي الفعال والقدرة على ممارسته)، فإن ذلك مرهون بعوامل كثيرة ومتباينة تختلف فيها المجتمعات الانسانية. فمجتمع السودان يتوارث أجياله ثقافة سياسية ناتجة عن عوامل تاريخية إرثية وأخرى معاصرة ولا جدال في أن أزمات المجتمع وزيادة حدة الفوارق الطبقية برغم تدهور الأحوال الاقتصادية فيها وغياب المشاركة السياسية الفعالة بالإضافة إلى متغيرات العصر وعوامل السيطرة من الخارج والصراعات الطائفية في الداخل بالإضافة إلى مشكلة الجنوب والتقسيم السياسي الواضح، كل ذلك أدى إلى فقدان الشباب لكثير من مقومات العمل السياسي الفعال، ولذلك يلجأ الشاب السوداني إلى ممارسة ثقافة سياسية من نوع خاص، هي مثاقفة أكثر منها عمل سياسي فعال، وهذا ينطبق على كثير من الفئات الاجتماعية خاصة المثقفة أو المتعلمة التي تبحث عن التكيف أكثر مما تبحث عن التغيير المنظم للنظام.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الاتجاهات الأيديولوجية ومصادر المثقافة السياسية، تشير نتائج الدراسة إلى:

(١) يرى الشباب من أفراد عينة الدراسة ان مصادر ثقافاتهم السياسية تأتي من خلال المصادر التالية مرتبة حسب أولويتها لديهم في التالي:

أ - وسائل الإعلام المرئية والمسموعة (٨ر٣١٪).

ب- تليها الكتب السياسية (٢ر٢٨٪).

جـ- ثم تأتي الصحافة (٢ر١٨٪).

د - ثم تأتي الندوات واللقاءات (١ر١١٪).

هـ- مصادر أخرى (٧ر١٠).

(٢) تتأرجح معظم الاتجاهات الأيديولوجية السائدة لدى الشباب بين رافدين اثنين، الأول عربي اسلامي، والثاني غربي راديكالي، وكلا الرافدين ينحو نحو التطرف وليس الاعتدال. ففي وصف افراد عينة البحث لتوجهاتهم أشارت نسبة تصل إلى (٤ر٥٧٪) إلى أنهم ينتمون إلى الفكر السياسي الاسلامي، بينما ترى نسبة (٦ر٤٢٪) ان توجهاتهم تقدمية. وفي توصيف الفئة الأولى حول معنى الفكر السياسي الاسلامي أشاروا إلى أنه يعني «سيادة روح الشريعة الاسلامية وتحقيق التكافل المعيشي» بينما جاءت توصيفات الآخرون للتوجهات التقدمية على أنها الفكر السياسي الذي يحقق العدالة والديمقراطية أو كما وصفه البعض بأنه الفكر الذي يدعو إلى تغيير المؤسسة السياسية القائمة واصلاح الأحوال حتى إن كل فرد (زول) يجد ما يسد رمقه.

(٣) برغم توصيف أصحاب التوجهات الاسلامية (٤ر٥٧٪) لمعنى الفكر السياسي الاسلامي بأنه يقوم على أسس التكافل المعيشي والتعايش السلمي، إلا أن نسبة كبيرة منهم بلغت (٣ر٢٣٪) أشارت عند توجيه سؤال لهم حول الاجراءات العملية التي تنص عليها السياسة الاسلامية، أشارت إلى أن «الجهاد بالقوة لدعم تطبيق الشريعة الاسلامية وما تنص عليه من قوانين» هو السبيل الوحيد للخلاص، بينما ترى نسبة كبيرة منهم (١ر٣٤٪) إلى ضرورة الوصول إلى السلطة حتى يمكن تطبيق مبادئ الشريعة الاسلامية. أما البقية من أفراد العينة (٦ر٤٢٪) فتركز على أن الدعوة والوعظ باسم الدين هو السبيل الأمثل لحل أزمة الواقع الاقتصادي

(*) برغم اختلاف الآراء، حتى داخل المذهب الواحد (الديني)، إلا أنها تدعم من فكرة «الخلاص» المرتبطة بالفكر المثالي، فعندما يقع الفرد في مأزق يستعصي عليه حله، يلجأ إلى قوة تخلصه من هذا المأزق حتى ولو على المستوى المعنوي، وربما لذلك تتشكل لدى الشباب السوداني فكرة الاغتراب حيث يبحث عن الحلول المعنوية الأسهل بدلاً من البحث في الحلول الواقعية لقضاياه المعيشية.

والسياسي(*).

(٤) وفي إجابة على سؤال، موجه إلى من ينتمون إلى الفكر السياسي التقدمي (٦ر٤٢٪)، قررت نسبة وصلت إلى (٧١٪)، أن «تثوير المنظمات الشبابية» هو الحل «لاصلاح» نظام الحكم، بينما تأرجحت الحلول لدى بقية أفراد عينة الدراسة (٢٩٪) بين الثورة على الأوضاع، أو بين العمل من خلال منظمات شرعية وبين المساهمة في العمل السياسي-الثقافي (التوعية وتوزيع المنشورات والكتابة في الوسائل المختلفة للإعلام).

(٥) وفيما يتعلق بقضية الانتماء وعلاقتها بالمستوى الاجتماعي يتضح تزايد الاهتمام لدى الفئات الوسطى-الدنيا أكثر منه لدى الفئات العليا. فعندما وجهنا سؤالاً للمتقابل معهم عن الانتماء لدى المستويات المختلفة أشار معظمهم (٣ر٦٧٪) إلى أن الانتماء أو ما يطلقون عليه «بالولاء» يكاد يختفي عند المغتربين الذين يتركون السودان ويعيشون خارج حدود الوطن، بينما نجد على عكس ذلك فإن الفئات المطحونة من أبناء السودان (الأمة) لديها انتماء أو ولاء للمجتمع اكثر من غيرها من الفئات الاجتماعية. هذا وقد أجمع عدد كبير من أفراد عينة البحث (٦ر٤٤٪) على تحديد مفهوم المطحونين من وجهة نظرهم على أنهم الفئات المثقفة والواعية بقضايا الأمة والوطن ولكنها تعيش بحكم وضعها المادي في مستويات متوسطة ودنيا وبالتالي فهي لا تستطيع مواجهة الواقع وهمومه إلا من خلال التوعية لمخاطبة القلب والعقل، وهي غالبا ما تلجأ فقط الى تفريغ همومها في كلمات لا تملك غيرها فهي بعيدة عن لغة القوة وبعيدة عن دائرة السلطة وعن المشاركة الحقيقية بالإضافة إلى غياب ديمقراطية الحوار وديمقراطية الحكم.

وهنا نشير إلى بعض الملاحظات والتفسيرات حول أهم النتائج التي يمكن استخلاصها مما سبق حول المثاقفة السياسية:

(١) يلاحظ ولع الشباب وشغفه بالسياسة سواء على مستوى اقتناء الكتب أو حضور الندوات السياسية واللقاءات المفتوحة أو الانصات إلى البرامج السياسية التي

تقدمها الإذاعة أو التلفزيون أو قراءة الصحف، إلا أن ذلك لا يعنى الانخراط الواعي والقصدي في العمل السياسي الذي يبغى التغيير لنمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، وإنما هو شكل من أشكال التكيف والتعويض أو ثقافة العجز إن صح التعبير، حيث لا يملك الشباب، وهو القوة البشرية القادرة علي الفهم والتحليل والعمل، القدرة على مواجهة الواقع، فهموم المجتمع وأزماته تستعصي على الحل الفعلي في إطار ظروف المجتمع ومتغيراته ولهذا يصبح السبيل الوحيد امام الشباب هو المثاقفة وتناقل ثقافة الشفاهة أو ممارسة ثقافة «التكيف التعويضي».

هذا ويمكن عرض أهم مؤشرات ذلك ودلائله في التالي:

(أ) من تحليل الخطاب السياسي المعلن يتضح أن اللغة الكلامية التي تتردد في معظمها هي تعبير عن ثقافة الشفاهة المتداولة أكثر منها تعبيراً عن ثقافة العمل والفعل. بمعنى أن هذه الثقافة لا ترقى إلى مستوى العمل الواقعي القادر على التغيير. لذلك تظل الكلمات والمصطلحات الأيديولوجية تتناقل وتتردد في اللقاءات والندوات وعلى صفحات الجرائد والصحف والمنشورات مثل؛ الامبريالية والديمقراطية وتثوير الشعب، والعدالة، والتوزيع المتساوي والتكافل المعيشي والأمن الغذائي والدولة الفيدرالية والدفاع الشعبي وتثوير الخدمة المدنية والشيوعية الملحدة والدكتاتورية السافرة، ونلبس مما نصنع ونأكل مما نزرع(*)، هي كلها شعارات تطلق وتتداول دون حملها لدلالات واقعية. وكنموذج تحليلي لذلك تم إحصاء لهذه الشعارات والكلمات التي تتردد في خطابين سياسيين ألقيا في فترتين متقاربتين من الزمن داخل الحرم الجامعي (جامعة القاهرة-فرع الخرطوم) بلغ كل خطاب حوالي ٧ صفحات، حيث وجدنا بالنسبة للخطاب الأول الاحصاء التالي: الدكتاتورية (٢١ مرة)، الامبريالية (١٨ مرة) الديمقراطية (١٢) مرة) الفاشية الطاغية (١١ مرة)،

(*) قامت الحكومة السودانية مؤخراً بمحاولات لتحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة في زراعة القمح، إلا أن هناك صعوبات بعضها خارجية والأخرى داخلية واجهت الحكومة السودانية مما أدى إلى فشل تلك المجهودات.

تثوير الشعب (١٦ مرة).

وبالنسبة للخطاب الثاني: الدكتاتورية (١٧ مرة)، الامبريالية (١٩ مرة) الديمقراطية (١٧ مرة)، تطهير الوعي (١٣ مرة) الدكتاتورية السافرة (١٨ مرة).

(ب) جاءت أكثر الحلول المطروحة من قبل الشباب في معظمها مغتربة عن الواقع، إما باغترابها الزمني أو بانفصالها المكاني، فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أن «الحل الاسلامي» الذي حصل على نسبة مرتفعة من تفضيل الاتجاهات الأيديولوجية لدى المبحوثين من الشباب، يعني اجرائياً من وجهة نظرهم «الجهاد بالقوة» أو على النقيض «الوعظ والارشاد» إذ بث قيم جمعية أو جمع تبرعات أو إنشاء صناديق للخدمات الاجتماعية أو الانقطاع التام عن «العالم الكافر» (الآخر)، وتبني ثقافة المساعدة والتكافل والتآزر والعطف والإحسان. وإذا ما دقّقنا النظر في هذه الحلول المطروحة نجد أنها تنحو نحو الخيال لأنها لن تحل أزمات وهموم المجتمع التي هي أكبر من هذه المسائل أو الحلول المطروحة. فهي أزمات مجتمعية ذات أبعاد وعوامل داخلية وخارجية في آن واحد، ولهذا يغترب الشباب في الإطار الزمني الذي لا يأخذ في اعتباره متغيرات العصر والتكتلات العالمية وعوامل التخلف وأزمات المجتمعات التي نطلق عليها ما قبل الحداثة. وفي المقابل نجد حلولاً «راديكالية» متطرفة في كثير من الأحيان، وهو فكر مغترب مكانياً، حيث يطرح حلول نظرية ذات أبعاد أيديولوجية غير قائمة على التحليل العلمي لقضايا المجتمع ذاته، لذلك تأتي هذه الحلول في شكل شعارات تقف عند مرحلة القول ولا ترقى إلى العمل الفعلي، فالشعارات مثل «ثورة الجياع» والصراع الطبقي، وتغيير نمط الانتاج أو تثوير الخدمة المدنية أو الدعوة لعقد لقاءات أو إلقاء خطابات سياسية ملتهبة تثير المشاعر، كل هذا لن يغير من أزمات الواقع السوداني المعاش.

إن الحلول العقلانية غائبة إذن عن هذا النوع من المثاقفة السياسية المتداولة أو المتناقلة بين الشباب.

(جـ) برغم الاعتراف المتزايد باهتمام الشباب بالشئون السياسية في السودان، إلا أن الواقع يشير إلى أن المشاركة السياسية الفعالة تكاد تختفي في المجتمع. وربما يرجع ذلك إلى الهوة القائمة بالفعل بين أساليب التربية السياسية وبين ممارسة العمل السياسي الفعال، أو بين القول (المثاقفة) والفعل (الممارسة). فإذا قارنا بين الفئة (من عينة البحث) التي وصفت نفسها على أنها تشعر بالانتماء، وبين إجاباتهم حول سؤال تفضيل مكان العمل يتضح لنا: أن معظمهم (٥٨٪) يفضل العمل في الخارج (دولة من دول النفط). وفي إجابة على سؤال آخر حول البرامج والخطط الناجعة لحل أزمة المجتمع السوداني أشار (٣ر٥١٪) من عينة البحث، بضرورة العمل في القطاعات الانتاجية للدولة (القطاع الزراعي)، وبسؤال هذه الفئة عن تفضيل نوعية العمل المرغوب ممارسته، أجاب معظمهم (٢ر٧٦٪) تفضليل العمل الدائم (في دواوين الحكومة) أو في مجال التجارة الحرة، بالإضافة إلى العمل خارج الدولة.

وتشير تلك الإجابات إلى مدى الازدواجية الفكرية التي تنتاب الشباب السوداني حيث الاختلاف بين القول والفعل . وإن كان ذلك يشير من جانب آخر إلى أن المصلحة الفردية هي التي تحكم تصرفات الأفراد. فحين تتعارض مصالحه الذاتية مع مصالح المجتمع يفضل الأولى على الثانية ، وحين يكون الموضوع عام لا يمس مصالحه يتحدث بانتماء عن مصالح المجتمع.

(د) وحول مدى وعي الشباب السوداني بواقعه وقضايا مجتمعه، أشار (٤٨٪) بأنهم يملكون الوعي بقضايا الواقع، بينما اعترف (١ر٤٣٪) من أفراد العينة بأن الشباب مغيب عن قضايا المجتمع، وأوضح (٩ر١٨٪) أنهم غير متأكدين من امتلاك الشباب للوعي الاجتماعي أو بالقضايا المعاصرة. بينما في إجابات أخرى حول حل مشكلات المجتمع أشارت نسبة عالية من

أفراد عينة البحث (٩ر٧٨٪) بأن معظم الشباب يعزفون عن المشاركة الفعلية في حل قضايا الأمة ، بينما كان رأي (١ر١١٪) من أفراد العينة أن الشباب يشارك بجهد واضح ، إلا أن (٨٪) قرروا بأن الشباب ليس لديهم الفرص للمشاركة الفعلية بسبب غياب أو تغييب الديمقراطية في ظل الحكومات القائمة.

(هـ) وفي سؤال حول أفضل السبل للتعامل مع الدول الخارجية أوضح (٢٨٪) من عينة البحث أن التعامل يجب أن يتم في ضوء مبدأ التعايش السلمي، بينما نجد أن (٦٩٪) يؤكدون على ضرورة «المواجهة» مع الدول الخارجية وممارسة القوة خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها «العدو الأول ومصدر الخطر». وفي سؤال آخر عن كيف تتم المواجهة أجاب (٥١٪) من عينة البحث بضرورة تكاتف بعض الدول العربية واتخاذ قرار مقاطعة جماعية للدول الخارجية ومساندة السودان(*).

(و) وحول مشاركة المرأة في العمل السياسي يتضح أن هناك تغييباً لدور المرأة-كما هو في كثير من مجتمعات العالم الثالث وكما أشارت الدراسة من قبل- فعلى الرغم من أن المرأة تلعب أحياناً أدواراً بارزة في هذه المجتمعات إلا أنها تظل «مواطنة من الدرجة الثانية» وينظر إليها على أنها بعيدة عن القرار خاصة السياسي. وإذا كان هذا الأمر يدل على مدى محاولة الرجل الشرقي تغييب الدور الذي تقوم به المرأة، إلا أن المرأة ذاتها تساعده على تكوين هذه الرؤية والإعلان عنها. فيشير (٨٢٪) من المتحدثين (الذكور) بأن المرأة «بعيدة عن الأمور السياسية». وإذا شاركت فهي غير «فاعلة في العمل

(*) بعد اتخاذ السودان قرار مقاطعة الدول الخارجية وبخاصة أمريكا نظراً للانتقادات التي وجهتها الولايات المتحدة لحكومة السودان بسبب مباركتها للعدوان العراقي على الكويت، غادرت سفينة محملة بالسلع الغذائية كانت موجهة إلى السودان لتفريغ هذه السلع، في الوقت الذي كان يعاني الشعب السوداني من أزمة الغذاء، وقد جاء قرار مغادرة السفينة بناءً على الانتقادات اللاذعة التي وجهتها وسائل الإعلام للشعب الأمريكي، ويدل ذلك على الاختلاف بين الفكر والعمل السياسي الواعي الذي يأخذ في اعتباره مصالح المجتمع السوداني.

(**) يذكر أن عينة البحث لم تشمل غير نسبة ضئيلة من النساء فقد بلغت ٢١ امرأة من مجموع العينة الكلي ١٢٢ مما يدل على ضعف مشاركة المرأة في العمل السياسي.

السـيـاسي». ومع أن (٦٠٪) من الإناث ترى أن المرأة دورها «فـاعـل في النشاط السياسي». ففي سؤال آخر قررت المرأة (٤٨٪) أنها لا تذهب إلى صناديق الانتخابات ولا تنضم إلى المنظمات القائمة. وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على رغبة المرأة في إثبات ذاتها أو وجودها على مستوى القول، بينما الفعل الحقيق يختلف عن الرغبة(**).

ويتضح مما سبق أن المثاقفة السياسية في مجتمع السودان ذات طبيعة خاصة تظهر في مجالات الفكر المجرد أكثر منه في مجالات الممارسة العملية، إذن فإن مثاقفة القلب وليس مثاقفة العقل هي الظاهرة السائدة فالشباب السوداني مسيّس أيديولوجياً، يصنع الشعارات، ويحول الممارسة الفعلية إلى لغة «خطابية رنانة»، وفي خطابه السياسي يبحث عن الرغبة والتكيف التعويضي ولا يبحث عن أساليب تغيير نمط الحياة والواقع. انه يتحدث بلغة أيديولوجية مسيّسة لا بلغة منهجية عقلانية، وكلما إزداد الخطاب السياسي قوة في صياغته، واحتوى على رموز تعبيرية مجردة وعلى معانٍ غير محددة، زاد الشعور لدى الفرد بأنه حقق بالفعل على المستوى الواقعي ما يبغيه من تغيير فيشعر بالرضى وينكص إلى داخل ذاته يجتر ثقافة الماضي أي ثقافة البطولة والشجاعة والفروسية ويتقمص البطل الأسطوري (المهدي) الذي اجتاح العالم من الداخل وكأنه بذلك حقق ذاته وواجه العالم ومتغيرات عصره.

ثانياً : المثاقفة الفكرية :

تشكل المثاقفةالفكرية أي التناقل الثقافي بملامحه المميزة في مجتمع السودان مجموعة من الروافد المتناقضة التي تحمل عناصر ورموز ثقافية متمايزة بل متعارضة إلى حد كبير. ويبقى هنا السؤال لماذا تنتشر ثقافة من نوع خاص، مغتربة بذاتها أكثر ما هي مغتربة بالآخر، فهي تمثل «ثقافة الخيال»، هل هي عبقرية المكان إذا ما استعرنا هذا المصطلح من «جمال حمدان»٤٧ . ما هي مصادر الثقافة الواقعية لدى الشباب السوداني؟

تتميز الثقافة السودانية بخصائص فريدة (قد تشترك مع ثقافة بعض الدول العربية) إلا أنها ذات نوعية متميزة تشير إلى أنها «ثقافة قبلية في صورة معاصرة» حيث نجدها مليئة بالتناقضات التالية:

(١) الانفتاح على الفكر والانغلاق على الذات، ورغبة داخلية في الوافد، والبحث في الذات بما يتفق مع هذا الوافد، فتأتي الرغبة في التمسك بالماضي بلغة معاصرة مستمدة من الموروث. وهنا نجد إشكالية خلط أوراق الماضي والحاضر والمستقبل حيث تلعب الرواسب الثقافية دوراً بالغاً في عملية المثقافة الفكرية في مجتمع السودان، فيعيش أبناء السودان – مثلهم مثل معظم أبناء المجتمعات المتخلفة، في حالة تغييب للوعي بالحاضر وبالمستقبل، وعدم التمييز بين أوراق الماضي والحاضر. ويعود ذلك –من وجهة نظرنا– إلى حالة التشوه والتناقض التي يعيشها أبناء المجتمع، خاصة فئات الشباب الواعي والمثقف، فهو يُواجه بأزمة تتمثل في الإزدواجية الثقافية التي تفقده القدرة على التعامل مع المتغيرات المتلاحقة، فهو لا يستطيع التخلي عن الموروث الثقافي (الانا) وفي نفس الوقت يمجد تراث غيره (ثقافة الآخر)، يستقي نماذج التقدم والحضارة والوعي من ثقافة الآخر، ويتغنى بها، إلا أنه في نفس الوقت يمقت الآخر في ثقافته، ويبحث في ماضيه التراثي عن رموز للشجاعة والاقدام (لغة الفروسية المرتبطة بالبيئة)، إلا أنه يرى تراثه من خلال ثقافة الآخر لا من خلال رؤيته (تراثه) في ذاته دون محاولة منه لتطويره. وهنا تأتي الرغبة في الخروج إلى عالم الآخر الذي لا يقارن بعالم الذات.

فيعلن مثلاً (٢ر٨٧٪) الرغبة في الهجرة إلى دول متقدمة مثل أمريكا وكندا وبريطانيا، والسبب في ذلك يرجع إلى «رغدة العيش»، والحرية و«الديمقراطية» السائدة هناك حسب تصوراتهم. وفي سؤال آخر حول تفضيل البقاء في السودان أو العيش في دول

المهجر، يفضل (٤ر٦٣٪) من المبحوثين العيش في دول المهجر مع «القيام بزيارات للوطن» والسبب في ذلك يرجع من وجهة نظرهم إلى «الديمقراطية» وحقوق الانسان «المنتشرة في العالم الآخر»!، وبسؤالهم عن امكانية تطبيق الديمقراطية في مجتمع السودان أجاب (٥ر٥٦٪) بأنها «لن تغير من الأمر شيئاً»، بينما يرى (٤ر٣١٪) أنها مفيدة. ويجيب (١ر١٢٪) من أفراد العينة بضرورة رفضها لأنها «لا تتفق مع واقع السودان».

وفي سؤال حول تفضيل العمل في داخل السودان أم في دول أوربية أو في دول عربية، جاءت النتائج كالتالي: (٢ر١٧٪) يفضل العمل في السودان، بينما يفضل (٨ر٣١٪) العمل في دول أوربية غربية، كما أن (٥١٪) يفضل العمل في دولة بترولية. وفي سؤال حول تفضيل النسبة الأكبر للعمل في الأخيرة أشار البعض إلى أنها أقرب إلى السودان في القيم التراثية!. وبطبيعة الحال فإن العمل في الدول الأخيرة يعني الحصول على دخل اقتصادي مرتفع وإن كان ذلك يُفهم من المضمون، مما يدل على أن المسألة مرتبطة بتناقضات الواقع المادي أكثر من ارتباطها بالبحث عن ثقافات متقاربة أو قيم ثقافية متشابهة، هذا من جانب، كما أن الحصول على العمل في الدول العربية يُعد أكثر سهولة نظراً لحاجة الدول البترولية إلى العمالة الوافدة في كثير من التخصصات من جانب ثاني، وبطبيعة الحال فإن ذلك يدل على أن تفضيل العمل في الدول «البترولية» عن العمل في دول أوربية يعني أن المسألة لا تتعلق بالمثاقفة وإنما تتعلق بأزمات الواقع وهمومه المسيطرة على عقلية الشباب السوداني ومن هنا يبحث عن حلول إما التكيف مع الواقع بأشكال مختلفة، أو مواجهة الواقع بأشكال أخرى متمايزة. وتظهر غالبية هذه الحلول في المثاقفة السياسية والفكرية المرتبطة «بثقافة الخيال» والتكيف مع «عبقرية المكان» ففي سؤال حول الخطط والبرامج التي يمكن أن تخرج المجتمع من أزمته التي يمر بها، أشار (٢ر٥٣٪) بضرورة العمل في القطاعات الانتاجية (القطاع الزراعي)، وعن السؤال عن تفضيل القطاع الذي يرغب العمل فيه الشباب داخل الدولة أجاب معظم أفراد العينة (٢ر٧٦٪) بالعمل في دواوين الحكومة أو في مجال التجارة!.

وفي سؤال حول ما إذا كان الشباب السوداني على وعي بقضايا مجتمعه أجاب (١ر٤٨٪) بأن الشباب على وعي تام، بينما أجاب (٣ر٣٣٪) بغياب وعي الشباب تماماً، وأشارت نسبة (٦ر١٨٪)بعدم المعرفة. وفي سؤال حول أهم الأزمات التي يعاني

منها مجتمع السودان اتضح أن (٦ر٤٦٪) يرون أنها مشكلات سياسية (خاصة بين الشمال والجنوب، وبين الدول العربية(*) بينما قرر البعض أنها مشكلات اقتصادية (٣ر٣٧٪) في المقام الأول، وتأتي المشكلات الأخرى الاجتماعية والثقافية في نهاية المطاف والتي بلغت (١ر١٦٪).

أما عن مشاركة الشباب في حل مشكلات المجتمع وأزماته أشار معظم أفراد عينة البحث (٦ر٥٩٪) بأن معظم الشباب يعزفون عن المشاركة الفعلية، بينما أشار (٢ر٣٢٪) أنهم يشاركون بجهد واضح، ويرى (٢ر٨٪) أن الشباب لا يستطيع المشاركة الفعلية (سواء في التنظيمات الحزبية أو من خلال العمل السياسي الحر).

وفي سؤال حول تفضيل سبل المشاركة لدى الشباب يرى معظم أفراد العينة (٩ر٦١٪) أنهم يفضلون العمل الصحافي، بينما يشير (١ر٢١٪) من عينة البحث بتفضيل المشاركة من خلال الجمعيات الاجتماعية، وتبقى النسبة الأخيرة (١٧٪) تتأرجح بين العمل في مجالات التوعية والارشاد ورفع الوعي الثقافي والاسلامي لدى أفراد الشعب. وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن حل الأزمات من وجهة نظر الشباب السوداني يأتي من خلال اقتناعهم بنشر الوعي الثقافي والاهتمام بلغة الخطاب الحماسي لا بالعمل الواقعي والمشاركة الحقيقية، ومن هنا تشيع لغة البلاغة التي تظهر في الخطاب الثقافي والسياسي السائد في اللقاءات والندوات الثقافية والسياسية المنتشرة في السودان.

ففي سؤال حول مصادر الشعارات المدونة والخطب الرنانة أشار (٨ر٤١٪) إلى أن الثقافة السودانية تحتوى على العديد من هذه الشعارات ذات اللغة الفضفاضة والبلاغية والتي لا تدرك الأسباب وتتأسس على الأخلاق[٤٨] . ومن هنا تظهر الشعارات بشكل تلقائي خاصة في ظل تراث يحتوى على أزمات متواصلة وغير منقطعة مما يعني فقدانها لعنصر المفاجأة وبالتالي تصبح تراثاً ينتقل من جيل إلى جيل وكأنه أمر طبيعي بل جزء من تراث المجتمع وثقافته. ورغم ذلك نجد أن الشباب يرجعون هذه الشعارات البلاغية أو الخيالية إلى عوامل أخرى، فنجد مثلاً أن (٣٣٪) من عينة البحث تقرر بأن هذه

(*) نلاحظ هنا أن هذه الفترة كانت تمثل أزمة الخليج التي حدث فيها تغييرات في مواقف الدول والتي أثرت على السودان نتيجة تاييده للعراق في غزو الكويت.

الشعارات وافدة على المجتمع السوداني وليست أصيلة في ثقافته، بينما تقرر (١٩٪) أن الدولة ومؤسساتها (الفئة السياسية الحاكمة) هي المصدر الرئيس لهذه الشعارات، ويدلل أصحاب الرأي الأخير بنموذج ما يُطرح في المؤتمرات الشعبية حيث اطلقت شعارات مثل «الثورة الشعبية»، و«الثورة التعليمية» و«ثورة القمع» والخدمة المدنية، و«تثوير الشعب».

ولا جدال في أن الشعوب تطلق عادة هذه الشعارات الرنانة عندما يكون هناك إحساس فعلي بالفراغ أو الخواء الوطني في عملية التنشئة والتطبيع السياسي، هذا بالإضافة إلى أن كثيراً من شعوب العالم الثالث تأثرت إلى حد بعيد بأيديولوجيات كان لها وظيفة اجتماعية تبحث عنها تلك الشعوب، فتم استيرادها دون البحث في مضمون هذه الأيديولوجيات أو دون معرفة مصادرها الأصلية أو مصالح من أطلقوها وفي أي ظروف تشكلت وسادت هذه المجتمعات، والإشكالية لا تكمن في هذه الأيديولوجيات وإنما في طغيانها على المعرفة العلمية ذاتها، فاصبحت هي المعرفة، واختفى الفكر العقلاني أو النهج العلمي، وتساوت مع المعرفة أو بالأحرى اختلطت مع العلم واصبحت أقوى في طغيانها على الفكر في العالم الثالث، وهنا غاب عند المثقف الراديكالي نقد الأيديولوجيا وحل محله أيديولوجيا النقد ٤٩ .

وفي ضوء ذلك أصبح الفكر الثقافي لدى الشباب السوداني (أو ما نطلق عليه المثاقفة الفكرية) يبحث في هويته الغائبة فيجدها إما في خارج الوطن والذي تمثل في تبني واستيراد أيديولوجيا غربية، وإما في تغليفها في الإطار الثقافي المتوارث المعتمد على البيئة الطبيعية وأيكولوجيا المجتمع ، أو النكوص إلى الماضي والرجوع إلى مجد الثقافة المتمثل في قيم الفروسية والشجاعة وتبني الثقافة القبلية في ثوب عصري، لهذا نجد تمجيداً

وفي محاولتنا لتصنيف الشعارات المدونة في جرائد الحائط نجدها تحتوي على الفئات التالية حسب وزن الموضوعات المدونة:

موضوعات سياسية خارجية وداخلية	٢ر٥١٪
موضوعات اجتماعية داخلية	٨ر١٨٪
شعر واجتماعيات	٦ر١٧٪
ثقافة عامة	٤ر١٢٪

للثقافة «المهدية» - إن صح التعبير. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على سيادة ما يمكن أن نطلق عليه «ثقافة التكيف التعويضي» أو ثقافة «الإرث المتناقل».

ويدل ذلك على ما سبق وأشرنا إليه من أن الموضوعات السياسية تأخذ النصيب الأكبر من الاهتمام أو بالأحرى «تسييس سوسيولوجياً اللغة». ومن هنا تأتي الشعارات ذات الطابع السياسي، ويعني أنها شعارات تقف عند مرحلة الكلام لا الفعل ومن ثم فهي مثاقفة سياسية من النوع التعويضي.

وفي سؤال حول الموقف من الوافد وثقافة الآخر، نلاحظ أن نسبة كبيرة من عينة الدراسة (٩ر٥٩٪) ترى بضرورة فتح الأسواق الثقافية والتعامل مع الوارد بينما نجد أن (١ر٩٪) ترى ضرورة الانغلاق وعدم التعامل مع كل ما هو أجنبي، أما بقية أفراد عينة الدراسية (٣١٪) فليس لديها رأي في الانفتاح أو الانغلاق وتتراوح هذه النسبة ما بين من لا يعرف ما هو الأصح (٧ر١١٪) وبين ترك تلك الأمور للمتخصص في الشئون السياسية والاقتصادية (٢ر٩٪) وبين الانفتاح على الغرب بشرط وضع رقابة سياسة على الثقافات الوافدة (١ر١٠٪).

وإذا نظرنا إلى متوسطات البث الإذاعي الخاص بإذاعة جمهورية السودان من أم درمان في الفترة من ١٩٩٠/١٢/١ وحتى ١٤/١٩٩٠/١م لاتضح لنا التالي:

أن حيز الثقافة السياسية يأخذ النصيب الأكبر من زمن البث الإذاعي (٢ر٣٢ من إجمالي الإرسال)، يليه الجانب الثقافي (١٧٪) تليه الشئون الدينية ثم الجانب الفني ثم الاجتماعي .. (راجع جدول رقم ١).

أما بالنسبة لمتوسطات الإرسال التلفزيوني بالسودان في نفس الفترة فنجد أن الشئون السياسية تأخذ النصيب الأكبر أيضا (٣ر٢٩٪) من إجمالي الإرسال يليه الجانب الثقافي الذي يستحوز على ٥٢ برنامج أسبوعي بنسبة (١ر١٩٪) من إجمالي الإرسال التلفزيوني تليه السهرات المتنوعة ١٧ شهراً بمعدل (١ر٢٧٪) من إجمالي الإرسال.

هذا ويتفق ذلك مع ما توصلنا إليه من قبل وهو أن الثاقفة السياسية في المجتمع السوداني تشكل الاهتمام الأكبر لدى قطاعات كبيرة من أفراد المجتمع. ويتأكد لنا ذلك من خلال المقابلات التي يشير فيها معظم أفراد العينة -كما سبق القول- إلى أن هناك ولعاً مفرطاً لدى الشباب بلغة الخطاب السياسي. إلا أن تحليل هذه البرامج يشير إلى أن معظمها يتناول قضايا سياسية تتم من خلال لقاءات تميل إلى الخطابة أكثر ما تميل إلى تحليل قضايا الواقع السياسي في المجتمع السوداني حيث تخلو معظمها مثلا من تحليل الوضع السياسي القائم بين الشمال والجنوب أو الاهتمام بقضايا التخلف وإنما تركز على القضايا الخارجية أكثر من تركيزها على الوضع السياسي المأزوم في السودان أو توظيف الفكر لحل هموم المجتمع وفئاته الاجتماعية.

كما تأخذ البرامج الثقافية حيزاً كبيراً لتقديم أنواع مختلفة من الشعر بعقد لقاءات مع الشعراء والكتاب والأدباء، وهذا الأمر وإن كان له جانبه الإيجابي، إلا أن هذا الشعر وهذه اللقاءات في مضامينها تعبر عن:

١ - «ثقافة الخيال» أكثر منه تعبيراً عن ثقافة الواقع فالشعر في غالبيته رومانسي النزعة، مستوحي من بيئة قبلية أو من أوضاع مجتمعات ما قبل «الحداثة» إن صح التعبير.

٢ - انفتاح على الفكر وانغلاق على الذات.

٣ - رموز ثقافية «ما ضويه» أو تكيف ثقافي «تعويضي» مصدره الموروث أو بالأحرى الإرث الثقافي.

٤ - اهتمام بالقص الخيالي والرومانسي، بالإضافة إلى الاهتمام بالثقافات المسيّسة أيديولوجيا.

٥ - علاقات قبلية في ثوب حديث.

٦ - ازدواجية في الفكر، واغتراب الأنا عن الواقع.

٧ - التعطش إلى الوافد ونقد المعاصرة بلغة تراثية متناقلة.

وإذا ما رجعنا إلى تحليل الصحافة التاريخية والمعاصرة (صحيفة الانقاذ الوطني، والسودان الحديث، والقوات المسلحة) لاتضح لنا ما يلي:

(١) أن الأوضاع السياسية الداخلية على عكس البث المرئي والمسموع تحتل المرتبة الأولى حيث تحصل على (٩ر١٩٪) من صحيفة الإنقاذ الوطني في الفترة من ١٠/٣٠ وحتى ١٩٨٩/١١/٥م وعلى (٨ر٢٣٪) في الفترة من ١١/٢٢ وحتى ١٩٩٠/١١/٢٨م(*) أما في صحيفة السودان الحديث فنجد أنها تصل إلى (٢٠,٤٪) تقريبا وفي صحيفة القوات المسلحة تصل النسبة إلى (٣ر١٩٪)، بينما نجد أن السياسة الداخلية تستحوز على النسبة الأكبر (٤٣٪) في صحيفتي ٣٠ يونيو والمسيرة.

(٢) أن الصحافة السودانية تهتم أكثر بالسياسة على حساب الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، فمثلا نجد أن صحيفة «الإنقاذ الوطني» تصل نسبة ما تحصل عليه الجوانب الاقتصادية والاجتماعية مجتمعة لا تتعدى (٧٥ر١٨٪) وهي مساحة ضئيلة اذا ما قورنت مثلا بالشئون السياسية والداخلية والخارجية.

(٣) أن تحليل لغة الخطاب الصحفي تشير أيضا إلى أنها تعبر عن لغة القلب لا لغة العقل، تنتشر فيها الشعارات الأيديولوجية الرنانة، وتبتعد عن تحليل أزمات الواقع الفعلية. ولهذا نجدها تحتوي على نسبة أكبر للثقافة العامة والأدب والفن والاعلانات والشعر والرياضة (راجع جدول رقم ٣، ٤، ٥، ٦، ٧)(**).

وإذا كانت لغة الخطاب الإذاعي والتلفزيوني والصحافي تشير إلى التركيز على الشئون السياسية والمثاقفة الفكرية التي تتناقل عبر الأجيال والتي تظهر في ثوب

(*) يلاحظ هنا الاهتمام بالأحداث الداخلية نظرا لتأثير أزمة الخليج على الوضع السياسي في السودان كما أشرت من قبل.

(**) تحليل الخطاب الصحفي في المجتمع السوداني في حاجة بالطبع إلى تحليل مضمون متعمق يستطيع فيه الباحث رصد تلك الشعارات والكلمات الأيديولوجية المغتربة سواء مصدرها التراث أو مصدرها الوافد وهذا ما نرجو أن تتاح لنا الفرصة لكي نقوم به فيما بعد في ضوء تحديث المادة المتوافرة عن الصحافة السودانية القديمة والمعاصرة.

مستحدث يجمع بين الشكل الخارجي للحداثة وبين التراث الثقافي الماضوي التقليدي المستمد من العناصر الثقافية السودانية المتباينة. فإن نوعية واتجاهات الكتاب الثقافي تشير إلى:

١ - أن كتب الدين الاسلامي تشكل الاتجاه الأساسي في متوسطات دار المعرفة للكتب، ودار الفكر، ودار القلم حيث جاءت مبيعات الكتب على الوجه التالي: (٢٣ر٤٪) للأولى، و(٢٥٪) للثانية، (١٨ر٤٪) للثالثة. وهذا يوضح أن كتب الدين تمثل أكبر نسبة مبيعات في دور الكتب السودانية (جداول ٩، ١٠، ١١) وبطبيعة الحال فإن تأثير المد الديني في هذه الفترة كان مؤثراً وبخاصة في ظل ظروف الأزمة على المستويين الداخلي والخارجي.

٢ - أن كتب الثقافة من أدب وشعر ونثر وقصة تمثل نسبة عالية بلغت (١٩ر٥٪) من مبيعات دار المعرفة، و(٢٢ر٩٪) من مبيعات دار القلم للكتب، و(١٨٪) بالنسبة لدار الفكر.

وهذا يؤكد ما توصلنا إليه سابقاً من الاهتمام بكتب الثقافة العامة المميزة في مجالات الشعر والنثر والقصص في المجتمع السوداني.

٣ - يتضح أن بيع الكتب السياسية يحصل على نسبة أقل من كتب الثقافة العامة بالنسبة لدور الكتب الثلاث.. وربما يرجع ذلك إلى أن الخطاب السياسي على مستوى البث الإذاعي والمرئي تستهوي الشباب السوداني أكثر من كتب السياسة المتخصصة ربما بسبب سهولة التفاعل معها حيث أن الأخيرة تتخذ عادة طابعاً

أكاديمياً أكثر منه ثقافة عامة أو شعبية تحتاج إلى الأكاديمي المتخصص ويتضح ذلك أيضا من خلال ما توصلنا إليه سابقاً من البيانات الخاصة «بالمخيمات الثقافية» ومعارض الكتب، حيث اتضح أن نسبة المبيعات من الكتب الثقافية من الشعر والقصص والنثر تمثل أكبر نسبة ترويجية في مجتمع السودان.

مجتمع السودان : ثقافة قبلية متناقلة في ثوب مستحدث

إذا كانت المعطيات المتاحة، التي عرضنا لها في محاولة لتفسيرها في تقريرنا البحثي حول المثاقفة السياسية لدى الشباب السوداني، تمثل جزءاً بسيطاً لا يعبر بالضرورة عن منهجية الفكر السوداني أو عن الثقافة السودانية في مضمونها الفكري والسياسي، فإنها بطبيعة الحال تمثل نتائج محدودة لا ترقى إلى مرحلة التعميم .. ومع هذا فنحن نرى -وقد نكون مخطئين- أن ما قدمناه حول المثاقفة السياسية يمثل جانباً هاماً في فهم وتحليل عناصر ورموز الثقافة السودانية والمثاقفة السياسية التي تتناقلها الأجيال. فيمكن تفسير كيفية توارث الأجيال لهذه الثقافة ورواسبها التقليدية رأسياً، وكيف يتناقلها الشباب السوداني بشكل أفقي أيضاً في مواجهة مواقف الحياة، كما يمكن تفسير قوة الرواسب الثقافية التي تقوم بحمياتها الدولة أو النظام أو الأفراد أنفسهم بهدف المحافظة على ميكانزمات التكيف في المجتمع مع اختلاف أهداف كل منهم من مسألة التكيف هذه. ولماذا تستطيع هذه الرواسب الثقافية «الماضوية»الاستمرار رغم تبني الكثير لثقافة الوافد أو الولع بثقافة الآخر ورموزه، وبرغم التحديات الثقافية في عالم اليوم أو في إطار النظام العالمي الجديد. وكيف تعمل هذه الرواسب الثقافية في تناقلها عبر الأجيال في تحقيق وظائفها التكيفية أو ما نسميه «ثقافة التعويض»، ولماذا تظهر في رموز تضخمية تتضح في ثنايا الخطاب اللغوي، أو في خطاب الحياة اليومية أو المثاقفة السياسية السيارة التي تنتشر في المجتمع السوداني بين الشباب. لقد اتضح لنا أن الثقافة تصبح ميكانزماً دفاعياً يحمل «إرث» الماضي بأسلحته البدائية ليواجهه الحاضر بأساليبه المعاصرة.

إن من ينظر إلى السودان يلاحظ، من سلوكيات وتصرفات الأفراد، إرث القبلية، فالعلاقات القبلية ما زالت تمثل إطاراً للتفاعل داخل الوحدات الرئيسة للتنظيم الاجتماعي والسياسي، ولا يجد الباحث المدقق فارقاً يذكر بين التنظيم الاجتماعي والسياسي في اقليم

السودان الشرقي، والذي يتطابق تقريبا مع حدود جمهورية السودان الحالية، والتي تبلورت معالمها السياسية خلال الفترة من أوائل القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين، وبين وحدات التنظيمات الاجتماعية والسياسية السائد في المرحلة المعاصرة. لقد كانت كل قبيلة تشكل حيزاً جغرافياً تستقر أو تتحرك فيه، تمارس أنشطتها الاقتصادية البدائية وتتفاعل تفاعلاً محدوداً مع غيرها من القبائل المجاورة بشكل تبادلي سلمي أو بشكل تنافسي وصراعي على الموارد المتاحة مثل المراعي وقطعان الماشية ومصادر المياه وما إلى ذلك. وفي داخل كل قبيلة كان يوجد تمايز وتدرج بسيط وتسلسل تنازلي من شيخ القبيلة أو رئيسها ، وما يحدث اليوم في إطار ما يسمى بالدولة الحديثة يكاد لا يختلف كثيراً عما كان في القرن التاسع عشر مع اختلاف الثوب السياسي أو لغة الخطاب. فالتنظيم الاجتماعي والسياسي يعتمد كلياً على العلاقات القبلية والعصبية برغم تخلي الكثير من المثقفين عن تلك المفهومات التقليدية، وتبيان معارضتهم لها.. ومع ذلك فإن ثقافة القبلية مازالت تلعب الدور الأساسي في المثاقفة الفكرية والسياسية في المجتمع السوداني.

ويمكن القول إنه بدءاً من القرن الخامس عشر ظهر تطوران مهمان أثّرا في البناء الثقافي السوداني:

أولهما: انتشار الاسلام على نطاق واسع من خلال التجار والطرق الصوفية الوافدة من الشمال (مصر) والغرب (المغرب العربي الكبير) والشرق (الجزيرة العربية).

وثانيهما : ظهور وحدات سياسية مركزية تضم عدداً من القبائل في رقعة جغرافية محدودة المعالم أهمها مملكة الفونج في سنار وسلطنة الكيرا في دارفور والتي برزتا واستمرتا بين عامي ١٥٠٥-١٨٢١م أي إلى عشية الفتح المصري التركي للسودان في عهد محمد علي. وقد أدى هذان التطوران إلى وجود كيانات متباينة حضارياً وثقافياً ودينياً وعرقياً [٤٠]. وأبرز هذه الكيانات:

أ - ما أسسته السلطنة الزرقاء الممتدة من ١٥٠٥ إلى ١٨٢١م ويشمل الوسط والشمال والشرق ويتجه ثقافياً نحو الحضارة العربية والقرن الإفريقي.

ب- يشمل الغور في أقصى الغرب ويلحق بهذا الكيان ممالك قبلية مجاورة ويتجه ثقافياً نحو الغرب الافريقي بما تضمها من ممالك افريقية.

جـ- وهو الكيان الجنوبي ويتجه نحو ثقافة افريقيا الاستوائية وعلى المستوى الخارجي، نجد أن تعدد المواريث الاستعمارية (التنافس بين بريطانيا وإيطاليا وألمانيا حول جنوب السودان، وفرنسا التي تعمل على الربط بين مستعمراتها في غرب أفريقيا ومناطق نفوذها في القرن الافريقي).

تعدد هذه المواريث أدت إلى العديد من التمايزات الطبقية وفقا للولاءات المختلفة وتشكل نمطين من الصفوة:

أولهما : الطبقة البرجوازية النامية، إذ كان كبار التجار يشكلون قلب هذه الطبقة بحكم سيطرتهم على مجالات هامة في النشاط الاقتصادي، وبجانب فئة كبار التجار هناك أيضا كبار الموظفين والمهنيين المتحالفين معها.

وثانيهما : القيادات القبلية والدينية والتي استطاعت اكتساب مواقع اقتصادية قوية لا تعود إلى العوامل الدينية بقدر ما تعود إلى ولائها وإخلاصها لسلطات الحكم المختلفة أو من خلال إيقاف الخطر المتوقع من حركة منظمة تنظيماً محكماً ومعبأة في اتجاهات دينية متعصبة، والتي استطاعت السلطات في مختلف المراحل وفقاً للزمان والمكان، مساعدة قياداتها وتمكينها من الظهور كرجال أعمال بارزين أمثال السيد عبد الرحمن المهدي والسيد علي الميرغني والسيد الشريف الهندي ٥١.

وفقا لهذه العوامل فإننا نرى:

(١) أن السودان يتعايش حالياً ما بين جذب الهوية السودانية كلها نحو الجنوب الافريقي عن طريق استثارة الأطراف غير العربية على الوسط العربي وما بين قوة الوسط المستندة إلى الخلفيات الى تكوين مركز جذب الهوية السودانية في الوسط وساعد على ذلك طبيعة التراكمات التاريخية.

(٢) برغم تعدد أشكال نظم الحكم في السودان منذ الاستقلال حتى الآن فمازال المواطن السوداني يعاني من نفس الأزمات النابعة من جدلية العلاقة بين الوحدة والتجزئة، التخلف والنمو، وتكاد تكون الحلول التي طرحت للخروج من أزمات المجتمع هي نفسها التي تطرح مع كل تغيير نظام سياسي مع فارق التوجهات الأيديولوجية لكل نظام للحكم.

(٣) إن التنوع الثقافي يعكس تنوع المصالح والفئات الطبقية المختلفة، ولذلك فإن التاريخ الخاص لمجتمع السودان يحمل في طياته عناصر القبلية من جانب والتباين العرقي من جانب آخر، فهناك ثقافات السافانا في أواسط السودان وثقافة ضفاف النيل في شمال وأواسط السودان، والبجة في شرق السودان والغور في الغرب وثقافة المتعلمين في الجنوب وسكان جبال النوبة في الغرب والزاندي في الجنوب والمايا في الجنوب والشرق.

وهذه الثقافات تحمل كلها رواسب ثقافية متباينة لم تنصهر في ثقافة واحدة، وتجاهلتها الحكومات المتعاقبة وساعدتها في ذلك الحملات الاستعمارية التي خلفت حواجز بين مختلف المجموعات الثقافية فلم ينشأ أي احتكاك ثقافي إلا حينما صارت الخرطوم والجزيرة وعطبرة وبورسودان وكسلا والأبيض مراكز جذب حضرية. ويمكن القول إن درجة كبيرة من التجانس الثقافي قد تكونت بالبلاد في نهاية الحكم الاستعماري إلا أنها لم تتواصل بسبب تجاهل حكومات هذه البلاد التنوع الثقافي بالسودان.

في ضوء ما سبق عرضه يتضح لنا فقدان الهوية الثقافية والتي غابت عن حكومات هذا المجتمع، وربما لذلك غابت التربية الوطنية في المجتمع ، وظهر الخواء الوطني ، لذلك يبحث الشباب عن هويته فلا يجدها في حاضره ، فيفتش عنها في إرث ماضية، فيعثر على رموز هذا الماضي المتمثل في نوع من ثقافة «الخيال» وثقافة القلب، وثقافة الشفاهة وثقافة البطولة والشجاعة، إنها ثقافة تعبر عن «عبقرية المكان والزمان» عبقرية البيئة ، وعلاقات القبلية، فلا يجد مفراً أن يرتكن إلى هذا النوع من التشاقف الفكري والسياسي ، فيهتدي إليه ويجتر عناصر تراثه وأشكاله المتنوعة، ويدعم من ذلك أن ثقافة ماضيه تساعده على مواجهة واقعه وأزماته بشكل «سلمي»، فهي تؤدي وظائف مهمة هي مواجهة أزمات الواقع دون مواجهة حقيقية مع السلطة. أو إن هذا السبيل يشكل وظيفة تعويضية تساعده على التكيف مع هذا الواقع . ومن هنا تنتشر ثقافة التعويض، وتظهر مظاهرها في لغة الخطاب التراثي والشعر الرومانسي والكلام الحماسي، والفكر الخيالي. وينخرط الشباب في ثقافة الإرث ويتناقلها على المستويين الرأسي والأفقي . وهنا يواجهه الشباب بثقافة وافدة ، قوية العناصر، قادرة على الغزو والتغلغل خاصة عندما يقارنها بثقافته الإرثية المتناقلة، وفي حالة المقارنة لابد أن يعجب بثقافة الغير

لكنه لا يستطيع صهر ثقافته في هذه الثقافة المغتربة ، فيتبنى ثقافة الغير ويولع بها ، لكنه في نفس الوقت يتناقل ثقافة التعويض خاصة وان الواقع مأزوم وهو غير قادر على التغيير فتصبح الثقافتين في فكره ، فتشكل ازدواجية ثقافية غير متكافئة العناصر والأبعاد ، وتظهر ثقافات من نوع خاص ، ومثقفين من نمط مميز، حيث يظهر «المثقف بالخبرة» ، ويقابله المثقف العضوي، مع الاختلاف في درجات الاغتراب والتغريب فكلاهما مغترب ، الأول متوحد مع الرموز الشكلية من ماضيه وإرثه ومغترب عن حاضره والثاني مغترب عن ماضيه وذاته ومنخرط في ثقافة الآخر يفكر بفكر غيره، ويمجد الآخر على حساب التراث. وفي مواجهة هذا المأزق والتحدي يظهر فكر إرثي من نوع خاص، يميل نحو

الهوامش والمصادر

(١) قد لا يختلف مفهومنا كثيراً عن «مجتمعات ما قبل الحداثة» عن تلك المفهومات الدارجة والسائدة في أدبيات العلوم الاجتماعية سواء التي قدمها علماء أمثال الفريد سوي (العالم الثالث)، أو ما صاغته منظمات الأمم المتحدة (البلدان الأقل تقدماً) Les Pays Lesmions Avanes أو مصطلح البلدان المتخلفة أو التابعة أو الرأسمالية «الرثة» عند أصحاب مدرسة التبعية والنظام العالمي، أو مجتمعات ما بعد الاستعمار (حمزة علوي).... الخ تلك المفهومات المستخدمة في هذا المجال. ومع ذلك فنحن نرى أن مفهوم مجتمعات ما قبل الحداثة قد يكون هنا أكثر ملاءمة لأنه يتضمن الكثير من السمات التي تشترك كلها في إطار عمليتي التخلف والتبعية، التخلف عن منجزات العلم الحديث في المجتمعات المعاصرة المتقدمة والتبعية للمركز الرأسمالي الغربي. هذا بالإضافة إلى أن قضية الحداثة كانت ومازالت تمثل إشكالية أمام أبناء ومفكري العالم الثالث أو النامي أو المتخلف أو التابع على اعتبار أنها تمثل موقف حواري مع «الآخر» أو بالأحرى تشكل نموذج مثالي في رؤية أبناء المجتمعات المتخلفة حتى أصحاب الفكر المسمى بالأصولي أو التراثي. ولهذا رأينا استخدام هذا المفهوم على أساس أنه يمثل أيضا إشكالية في فكر المثقفين من أبناء هذا الجزء المتخلف من العالم. فالحداثة تعد محوراً يدخل ضمن اهتمامات المهمومين - خاصة السوسيولوجين منهم - بالإضافة إلى أنها كمفهوم يشير إلى تلك العلاقة بين ثقافة «الإنا» وثقافة «الآخر» أو ما يسمى بالتراث والمعاصرة، وهي الإشكالية المفروضة على الساحة الثقافية والسياسية في الدول المتخلفة.

في مناقشات بعض أهم مصطلحات وقضايا التحديث والتبعية انظر:

- غسان بدر الدين، «جدلية التخلف والتنمية»، (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع)، الجزء الأول، ١٩٩٣م.
- نجاح واكيم، العالم الثالث والثورة، بيروت، معهد الإنماء العربي ١٩٨٢م.
- C. Chase - Dunn. "Core - Periphary Relations: The Effects of Core compeition". in: Barbara H. Kaplan. Social chang in the capitalist world Economy (California, Sage Publications, 1978). PP. 159-175.

(٢) راجع: حليم بركات؛ المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي إجتماعي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط(٣)، ١٩٨٦م، ص٣٤٩.

(٣) لم تتخلص الثقافة العربية، وأعني هنا فكر المثقف العربي من عقدة المقارنات الثنائية، حيث يسود فكر التمييز بين نمطين من المجتمعات، أحدهما يمثل خصائص التخلف والآخر يحمل خصائص التقدم. وقد نشأ الفكر العربي معتمداً على التقسيم والمقارنة حتى في مرحلة النهضة أو تجديد الفكر أو في فترة البحث عن هوية ذاتية مستقلة. لذلك كانت أفكار وأيديولوجيات المفكرين العرب منذ مطلع القرن العشرين هي عبارة عن حوار دائم أي صدام وتعايش بين الأنا (الذات المفقودة) وبين الآخر (الثقافة الغربية) ولذلك تنتشر في الفكر العربي مفاهيم مثل: الأصالة والمعاصرة، التراث والحداثة، الأصولية والتجديد... إلى آخر تلك المفاهيم التي تشير دائما إلى محاولة الفكر العربي الإجابة على شكل هذه العلاقة منذ عصر النهضة.

انظر ذلك في: حيدر إبراهيم علي: «علم الاجتماع والصراع الأيديولوجي في المجتمع العربي». في: نحو علم اجتماع عربي؛ المشكلات العربية الراهنة، سلسلة كتب المستقبل العربي (٧)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، فبراير ١٩٨٧م)، ص ص١٠٧-١٣٧.

وللاستزادة يمكن الرجوع إلى المصادر التالية:

- هشام شرابي؛ المثقفون العرب والغرب، عصر النهضة، ط(٢)، (بيروت، دار النهار ١٩٧٨م).
- مطاع صفدي: أزمة الفكر العربي في منهجياته: مواجهة أولى، الفكر العربي، السنة (١)، العدد(١)، يوليو ١٩٧٨م.
- محمد عابد الجابري؛ التراث والحداثة: دراسات ومناقشات، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١م).

(٤) حليم بركات؛ المجتمع العربي المعاصر، مرجع سبق ذكره.

(٥) زلمان أزاكوفيتش ليفين: الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث، الترجمة العربية، (بيروت، دار ابن خلدون ١٩٧٨م).

(6) See: Wallerstein, I."The capitalist world Economy," (London, 1980).

See Olso: Koo, H. "World systems, class, and state in third world Development" sociological perspectives 27, PP. 33-52, 1984.

(٧) في تحليل هذه المقولة انظر:

حيدر إبراهيم علي؛ علم الاجتماع والصراع الأيديولوجي، مرجع سبق ذكره، ص١١٥.

٨-لمزيد من التفاصيل حول التنوع والتمايز بين الجماعات السودانية من حيث أسبابة التاريخية وانعكاساتة في الحاضر يمكن النظر في :

محمد عمر بشير : التنوع والاقليمية في السودان ، ترجمة سلوي مكاوي ، الخرطوم ، الدار السودانية للنشر ١٩٨١

حيدر ابراهيم « وآخرون» التنوع الثقافى وبناء الدولة الوطنية فى السودان ، أبحاث الندوة الثانية التي عقدها مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ، مركز الدراسات السودانية ١٩٩٥ م.

* عبد العزيز حسين الصاوى : السودان - حوارات الهوية والوحدة الوطنية ، القاهرة ، مركز الدراسات السودانية ١٩٩٣م.

٩- من بين هذه الدراسات - على سبيل المثال لاالحصر :-

* عامر النسام : صناعة الجوع والفقر - حالة السودان ، مجلة كتابات سودانية ، الرباط ، مركز الدراسات السودانية ، العدد الثانى ١٩٩٢ صـ ١٢- ٤٦ .

* على عبد القادر على : برامج التكيف الهيكلى والفقر ،القاهرة ، مركز البحوث العربية ، ١٩٩٣م

* عدنان هزاع البيانى : التصحر وأزمة الغذاء فى القارة السمراء ، مجلة الوحدة ، المجلس القومى للثقافة العربية ، السنه ٨، العدد ٩٧ ،

أكتوبر ١٩٩٣.

15- Chazanand Noam and Timothym Shaw; Coping with Africa's food crisis, london 1988 pp. 7-9.

١١- برنامج الأمم المتحدة للبيئة : حاجات الانسان الأساسية فى الوطن العربى ، الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات ، ترجمة عبد السلام رضوان سلسلة عالم المعرفة ، الكوتب العدد ١٥٠ ، يونيو ١٩٩٠ ، الفصل الأول - سمير غبور (التعريف- القضايا ، - وجهات النظر .

١٢- حول تاريخ مشروع الجزيرة ومقوماته التاريخية وحالتة فى الحاضر يمكن النظر فى يتم نيلوك : صراع الثروة والسلطة فى السودان ١٨٩٨ - ١٩٨٥ ، ترحمة محمد الفاتح ، الخرطوم ، دار جامعة الخوطوم للنشر ، ١٩٩٠

وكذا: مركز الدراسات السودانية : الجزيرة - قصة مشروع ورحلة عمر - مذكرات عمر محمد عبد الله الكارب ، القاهرة ١٩٩٤ م

6– Middle East Report ; Displaced person in sudan , Asummary Draaen from A detailted Report by Millard Burr , No 172 , Vol 12 No 5 Sep - oct 1991 - pp10-14.

١٤- تعكس معدلات مساهمة القطاعات ومعدل نموها السنوى التحولات الهيكلية التي حدثت فى بنية الاقتصاد ، كما يعكس النمو السالب للناتج المحلى الاجمالى التدفق السالب للموارد إلى الخارج سواء فى شكل خدمة ديون أو فى شكل رأس مال مهرب ، والذي يقدر وفق بعض الاحصائيات مابين ١٤و٦٠ بليون دولار خلال الفترة ١٩٧٨/٧٧م الى ٨٤ / ١٩٨٥ فاذا أضفنا الفترة التالية عن ذلك فان جملة راس المال المهرب سوف يتزايد .انظر في ذلك

S. Unmbada : Economic crisses in sudan - Impact and responses . paper presented to conference on econmic crises in the thrid world countries , Kingston - Jamica 3-6 April 1991

١٥-الفاتح شاع الدين : استراتجية التنمية الزراعية في السودان. في الحلقة النقاشية السادسة حول تقييم تجارب التخطيط في الوطن العربي - الواقع والممكن « الجزء الأول » الكويت ، المعهد العربي للتخطيط ١٩٨٣م

١٦-وزارة المالية السودانية : العرض الاقتصادي - سنوات مختلفة.

١٧- نفس المصدر السابق

١٨- وزارة المالية السودانية : العرض الاقتصادي ١٩٩٢/٩١

١٩- الفاتح شاع الدين : مصدر سابق ذكره

٢٠- علي عبد القادر : من التبعية إلي التبعية- صندوق النقد الدولي والاقتصاد السوداني ، القاهرة ، دار المستقبل العربي ، الطبعة الأوولي ١٩٩٠م

٢١- نفس المصدرسابق الذكر ص ٥٢

٢٢- نفس المصدر ص ٦٠

٢٣- نفس المصدر ص ٦٤

٢٤-نفس المصدر ص ٩٠

٢٥- نفس المصدر ص ٩٠

٢٦- وزارة المالية السودانية : العرض الاقتصادي (سنوات مختلفة)

٢٧- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: مستقبلنا المشترك ، سلسلة عالم المعرفة ، ترجمة محمد كامل عارف، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، العدد١٤٢، أكتوبر ١٩٨٩ص ٩٣ وما بعدها

٢٨- وزارة المالية السودانية : العرض الاقتصادي ١٩٩١/٩٠ ص ١٤

٢٩- نفس المصدر السابق ص٢٢-٢٥

٣٠-اللجنة العالمية للبيئة ، مصدر سابق ذكره ص ٩٣. ٢٠٩

٣١ اعتمدنا في عرضنا لأزمة الواقع العربي وتأثير ذلك على الفكر السياسي للشباب العربي على المصدرين التاليين:

- علي نوح: «إشكالية التفكير الشبابي العربي (واقع وتحولات)»، الفكر العربي، العدد(٧٤)، السنة (١٤)، (٤)، خريف ١٩٩٣م، ص ص ١٠١-١١٢.
- ماجدة أحمد شفيق: «المشاركة السياسية للشباب المصري»، «دراسة ميدانية»، المجلة العربية للدراسات الدولية، بيروت، السنة (٤)، العدد (٣، ٤)، ص ٩٥-١١٣.

راجع حالة مشابهة للمجتمعات المتخلفة أو ما قبل الحداثة في:

Alkobaisi, S. Abdulla; Keralites in Abu Dabi, A Study of unskilled and semiskilled Keralite Migrant Workers in the City of Abu Dabi (U.A.E.) P.H.D. Hulluni, June 1992, P.99.

٣٢) حول «أبوية السلطة» انظر تحليلات:

هشام شرابي: النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، (الترجمة العربية)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢م.

(٣٣) انظر: أحمد مجدي حجازي: الإعلام العربي وأزمة التغريب الثقافي؛ رؤية في سوسيولوجيا الاتصال، الكتاب التذاكري في: محمد عبد الهادي أبو ريده، الكويت، كلية الآداب، ١٩٩٣م، ص ص٤٠٧-٤١٧.

(٣٤) حول المشاركة السياسية والفعالية في البلدان النامية ، يمكن الاستفادة من المصدرين التاليين:

- Hegazi, A. M.; Bauernbewegungen in Agypten, Drei Fallstudien zur Analyse der agyptischen Bauern an den nationaler und socialen Bewegungen, Dissertion, Bielefeld Uni, 1983.
- Somjee, A. H.; Political Capacity in Developing societies, N.Y. St Martin's Press, 1982.

(35) See: International Encyclopedia of social scienees, Copyright by Mac Millan Publishing company, Vol 13-14.

(٣٦) عادل عز الدين الأشول: موسوعة التربية الخاصة، القاهرة، الأنجلو المصرية ١٩٨٧م.

(٣٧) راجع: أمين مهنا المشاقبة، الاتجاهات السياسية لدى الطلبة الجامعيين، دراسة ميدانية، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الانسانية، الأردن، جامعة اليرموك، المجلد(٩)، العدد(١)، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، ص ص٨٧-١٢٠.

(38) International Encyclopedial of social sciences, op. cit.

(٣٩) أمين مهنا المشاقية، الاتجاهات السياسية لدى الطلبة الجامعيين، مرجع سبق ذكره، ص٨٩.

(٤٠) المرجع السابق نفسه.

(41) See: Sorokin, P.; Contemporary sociological theories, Harpor of Row. W.Y. 1928.

(٤٢) راجع، حليم بركات: المجتمع العربي، مرجع سبق ذكره، ص٣٤٦.

(٤٣) يرى جرامشي أن المثقف انسان له رؤية للعالم ويملك فلسفة خاصة به، إلا أن هناك أنماط من المثقفين، منهم التقليدي ومنهم العضوي، حيث أن كل إنسان لا يستطيع أن يقوم بدور المثقف في المجتمع.

للإستزادة يمكن الرجوع إلى آراء جرامشي في المصدر التالي:

Roger D. Simon; Gramsci's political thought (London; Lawrence & Wishart, 1982).

(٤٤) لا يختلف مجتمع السودان -برغم حدة التسيس السياسي الذي يتسم به أبناء هذا المجتمع نتيجة ظروفه التاريخية - عن المجتمعات الأخرى التي تعيش حالة ما قبل الحداثة، حيث تلعب المذاهب السياسية دوراً بالغاً في تشكيل الثقافة السياسية والممارسات السائدة.

ويمكن الرجوع في تاريخ مجتمع السودان إلى:

- تاريخ كوردفان السياسي في المهدية ١٨٨١-١٨٩٩ (السودان) المجلس القومي

للآداب والفنون ١٩٧٣.

- محمد نوري مصطفى عبد الرحمن: الثقافة العربية وأثرها في تماسك الوحدة القومية في السودان المعاصر، (الخرطوم، الدار السودانية ١٩٩٢م).
- وللإستزادة حول السياسة والقوى الاجتماعية في مجتمعات الشرق الأوسط يمكن مراجعة بعض الدراسات في المؤلف التالي:

Bill. James A., The Middle East: Politics and Power; Boston, Allyan of Bacon, INC. Third Printing 1976.

(٤٥) يقدم فرانز فانون تحليلاً للحركة الثورية معتمداً على أن الطبقات الدنيا يفرض عليها العبء الثوري نظراً لأنها لن تفقد أكثر مما فقدت بالفعل، فهي في حالة متدنية وبالتالي ليس أمامها إلاّ الكفاح من أجل تغيير واقعها المطحون...

راجع تلك المقولة في:

- سوسيولوجية ثورة، الترجمة العربية (بيروت، دار الطليعة ١٩٧٠م).
- معذبو الأرض، الترجمة العربية، (بيروت ١٩٧٢م).

(46) See: Scotte, S.; The Moral Economy of Peasont Rebellion and subsistance in southeast Asia, (New Haven, 1976) P. 183.

وفي تأصيل الاقتصاد المعنوي راجع المصدر التالي:

Thompson, E. P.; Plebiebische Kultur und moralische Okonomie: Aufsatze Zur englischen sozialgeschichte des 18 und 19. Jahrundert, (Frankferut a.m. 1980).

(٤٧) في تحليل أهمية الموضع والموقع انظر تحليلات جمال حمدان في:

شخصية مصر؛ دراسة في عبقرية المكان، (القاهرة، عالم الكتب ١٩٨٠م).

(٤٨) يرى الجابري في تحليله لبنية العقل العربي أن اللغة العربية ترتبط أساساً بالسلوك والأخلاق ولا ترتبط بادراك الأسباب مما يبعدها عن الارتباط بالمعرفة. وهذا هو السبب في تأسيس المعرفة العربية على الأخلاق وليس العكس.

راجع محمد عابد الجابري؛ تكوين العقل العربية، جزء(١): نقد العقل العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط(٣)، ١٩٨٨م). وقد تبعه كتاب بعنوان العقل السياسي العربي، ١٩٨٩م.

واختلف الكثير من الباحثين العرب مع أفكار الجابري، انظر على سبيل المثال لا الحصر:

الطيب تيزني: من الاستشراق الغربي إلى الاستغراب الشرقي، مجلة العربي، العدد(٣٥٠)، يناير١٩٨١م، ص ص١٤٧-١٥١.

ويمكن الرجوع أيضاً إلى ندوة «أزمة الفكر السياسي العربي»، والتي نشرت في مجلة الوحدة، العدد(٤٦/٤٧)، ١٩٨٨م.

وأيضاً في الطيب تيزني، في الكتيب الذي حمل عنوان «السجال الفكري»، دار الفكر الجديد، ١٩٩٣م حيث قدم فيه انتقادات عديدة لأفكار الجابري.

(٤٩) ارتبط الفكر العربي (الناقل) - خاصة في مراحل تطوره النقدي بالأيديولوجيا التي جاءت على حساب العلم، فانسلخ المفكر العربي عن منهجية البحث العلمي ودار في الخلفية الأيديولوجية المصاحبة للعلم مما أهدر امكانات الإبداع السوسيولوجي لديه وغاب عنه التنظير كأحد الأسس لتكوين أطر معرفية مستقلة.

راجع تحليلنا حول هذه الإشكالية في:

أحمد مجدي حجازي: أيديولوجيا النقد ونقد الأيديولوجيا، في قضايا فكرية، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٩٢م.

(50) See: Woodword. P; Sudan: Threats of stability, conflict studies, No. 173, Institute for the study of conflict (London, 1985).

See olso: Hassan, Y.F.; Sudan in Africa, Khartoum uni Press, (London 1971).

(51) See: Niblock. T.; Class & Power in Sudan, the Dynamics of Sudanese Politics, 1898-1985 (London, Macmillan, 1987).

يمكن الرجوع أيضا إلى:

محمد سعيد القدال، السياسة الاقتصادية للدولة المهدية، مصادرها، مظاهرها - تطبيقها ١٨٨١-١٨٩٨م، (الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٨٦م).

وكذلك: لوتسكي؛ تاريخ الأقطار العربية الحديث، بيروت، دار الفارابي،

ملاحق الدراسة

ملحق رقم ١
جداول الدراسة الميدانية

ملحق بجداول الدراسة*

رقم الجدول	الموضوع
١	متوسطات الصحافة (المعاصرة) وفقاً للاتجاهات الأساسية من٢٦/١١/٩٠ حتى ٢/١٢/١٩٩٠م (صحيفة السودان الحديث)
٢	متوسطات الصحافة (المعاصرة) وفقاً للاتجاهات الأساسية من٢٦/١١/٩٠ حتى ٢/١٢/١٩٩٠م (صحيفة القوات المسلحة)
٣	متوسطات البث الإذاعي الخاص بإذاعة جمهورية السودان من أم درمان من ١/١٢/٨٩ حتى ١٤/١/١٩٩٠م
٤	متوسطات الإرسال التلفزيوني بالسودان من ١/١٢/٨٩ حتى ١٤/١/١٩٩٠م
٥	متوسطات الصحافة «التاريخية» وفقا للاتجاهات الأساسية من ٣٠/١٠/٨٩ حتى ٥/١١/١٩٨٩م
٦	متوسطات الإرسال التلفزيوني بالسودان من ١/١٢/٨٩ حتى ١٤/١/١٩٩٠م
٧	واقع الاتجاهات الأساسية لصحيفتي ٣٠ يونيو والمسيرة
٨	متوسطات الدار السودانية للكتب وفقاً للاتحاهات الأساسية (٪)
٩	متوسطات الدار السودانية للكتب وفقاً للاتجاهات الأساسية (٪)
١٠	متوسطات الدار السودانية للكتب وفقاً للاتجاهات الأساسية (٪)
١١	متوسطات دار القلم للكتب وفقاً للاتجاهات الأساسية (٪)
١٢	متوسطات دار الفكر للكتب وفقاً للاتجاهات الأساسية (٪)

* تم إعداد وتركيب جميع الجداول المطروحة في ضوء أهداف الدراسة وذلك لتوظيف البيانات المتاحة من المصادر المذكورة.

متوسطات الصحافة «المعاصرة» وفقاً للإتجاهات الأساسية
من ٢٦/١١/١٩٩٠ حتى ٢/١٢/١٩٩٠م
(صحيفة السودان الحديث)

الجانب الأساسي للأخبار	متوسط العدد الواحد بالصفحة	متوسط الأعداد بالصفحات إجمالاً	النسبة المئوية ٪
السياسة الداخلية	١ر٦٣	١١ر٤١	٢٠ر٣٥
السياسة الخارجية	٠ر٥٧	٣ر٩٩	٧ر١٥
أخبار اقتصادية	٠ر٨٣	٥ر٨١	١٠ر٤٠
أخبار اجتماعية	٠ر٧٦	٥ر٣٢	٩ر٥٠
رياضية	٠ر٩٥	٦ر٦٥	١١ر٩٠
ثقافة «أدب، شعر، لقاءات»	٠ر٣٦	٢ر٥٢	٤ر٥٠
إعلانات	٢ر٥٦	١٧ر٩٢	٣٢ر٠٠
أخبار متنوعة	٠ر٣٤	٢ر٣٨	٤ر٢٠
إجمالي	٨ر٠	٥٦	١٠٠

جدول رقم (١)

متوسطات الصحافة «المعاصرة» وفقاً للإتجاهات الأساسية
من ١٩٩٠/١١/٢٦ حتى ١٩٩٠/١٢/٢م
(صحيفة القوات المسلحة)

الجانب الأساسي للأخبار	متوسط العدد الواحد بالصفحة	متوسط الأعداد بالصفحات إجمالا	النسبة المئوية %
السياسة الداخلية	١ر٥٨	١١ر٠٥	١٩ر٣
السياسة الخارجية	٠ر٦٠	٤ر٢	٧ر٥
أخبار اقتصادية	٠ر٨٩	٦ر٢٣	١١ر١
أخبار اجتماعية	٠ر٦٣	٤ر٤٠	٧ر٩
رياضية	٠ر٩٣	٦ر٥٠	١١ر٦
ثقافة	٠ر٥٠	٣ر٥٠	٦ر٢
إعلانات	٢ر٩١	٢٠ر٣٥	٣٦ر٤
أخبار متنوعة	صفر	صفر	صفر
إجمالي	٨	٥٦	١٠٠

جدول رقم (٢)

متوسطات البث الإذاعي الخاص بإذاعة جمهورية السودان من أم درمان
من ١/١٢/١٩٨٩ حتى ١٤/١/١٩٩٠م

الجانب الأساسي للبرامج	عدد الدقائق	عدد الساعات	٪ من إجمالي الإرسال	
الجانب السياسي	٥١٤٩	٨٥٫٨٢	٣٢٫٢	عناصر نشرات إخبارية، لقاءات لها جانب سياسي، أحاديث سياسية يومية بالإضافة إلى عدد من التحليلات.
الجانب الاجتماعي	١٧٩٢	٢٩٫٩	١١٫٢	عناصر نشرات إخبارية، تنويهات عن جوانب سلوكية، لقاءات لها طابع اجتماعي، حالات وفيات بالعاصمة القومية وإعلانات.
الجانب الثقافي	٢٧١٦	٤٥٫٣	١٧٫٠	لقاءات مع بعض الكتاب والأدباء، تنويهات عن جوانب ثقافية وفنون معاصرة بالإضافة إلى أحاديث لها جانب ثقافي أدبي.
الجانب الاقتصادي	١١٩٠	١٩٫٨	٧٫٥	إعلانات عن الحصاد، الإشارة بالموارد الاقتصادية للسودان لقاءات حو التجربة الزراعية بالإضافة إلى بيانات حول مستويات المعيشة.
الجانب الديني	٢٠٥٨	٣٤٫٣	١٢٫٩	قرآن كريم، تفسير ديني، أحاديث نبوية ولقاءات لها طابع ديني.
الجانب الفني	١٩٣٢	٣٢٫٢	١٢٫١	أحاديث فنية، أغاني عاطفية، وطنية، دينية، عرض مواهب.
الجانب الرياضي	٧٨٤	١٣٫١	٤٫٩	مباريات وتعليقات رياضية
الإعلانات	٣٣٩	٥٫٦	٢٫١	«متنوعة»
إجمالي	١٥٩٦٠	٢٦٦	٩٩٫٩	

جدول رقم (٣)

متوسطات الإرسال التلفزيوني بالسودان

من ١٩٨٩/١٢/١ حتى ١٩٩٠/١/١٤م

الجانب الأساسي	عدد الدقائق	عدد الساعات	٪ من إجمالي الإرسال	عدد البرامج خلال فترة الدراسة
الجانب السياسي	١٩٦٩	٣٢٫٨	٢٩٫٣	٦٢ برنامج
الجانب الديني	٥٣١	٨٫٨	٧٫٩	٢٠ برنامج
الجانب الرياضي	٢٢٢	٣٫٧	٣٫٣	٤ برامج + عرض أهداف
الجانب الاجتماعي« أطفال»	٣٣٦	٥٫٦	٥٫٠	
الجانب الثافي	١٢٨٤	٢١٫٤	١٩٫١	٥٢ برنامج
إعلانات	٥٥٨	٩٫٣	٨٫٣	٦٤ فقرة إعلامية
سهرات متنوعة	١٨٢١	٣٠٫٦	٢٧٫١	١٤ سهرة
إجمالي	٦٧٢١	١١٢٫٢	١٠٠	٢١٦

جدول رقم (٤)

متوسطات الصحافة «التاريخية» وفقا للإتجاهات الأساسية
من ١٩٨٩/١٠/٣٠ حتى ١٩٨٩/١١/٥م

الجانب الأساسي للأخبار	متوسط العدد الواحد بالصفحات	متوسط الأعداد إجمالا بالصفحات	نسبة مئوية %	ملاحظات
السياسة الداخلية	١٫٥٩	١١٫١٣	١٩٫٩٠	صحيفة الإنقاذ الوطني
السياسة الخارجية	٠٫٤٠	٢٫٨٠	٥٫٠٠	
أخبار اقتصادية	٠٫٦٥	٤٫٥٥	٨٫١٥	
أخبار إجتماعية	٠٫٨٥	٥٫٩٥	١٠٫٦٠	
أخبار أقاليم «متنوعة»	٠٫٥٠	٣٫٥٠	٦٫٢٥	
رياضة	١٫٠٠	٧٫٠٠	١٢٫٥٠	
ثقافة «قصة، أدب، مسابقات»	١٫٠٠	٧٫٠٠	١٢٫٥٠	
إعلانات متنوعة	٢٫٠١	١٤٫٠٧	٢٥٫١٠	
إجمالي	٨	٥٦	١٠٠	

جدول رقم (٥)

متوسطات الإرسال التلفزيوني بالسودان
من ١٩٨٩/١٢/١ حتى ١٩٩٠/١/١٤م

الجانب الأساسي	الجانب الأساسي	الجانب الأساسي	الجانب الأساسي	الجانب الأساسي
السياسة الداخلية	١٫٩٠	١٣٫٣٠	٢٣٫٨	- صحيفة الإنقاذ الوطني
السياسة الخارجية	١٫٠٧	٧٫٤٩	١٣٫٤	- يلاحظ أزمة الخليج
أخبار اقتصادية	١٫١٧	٨٫١٩	١٤٫٦	
أخبار إجتماعية	٠٫٦٧	٤٫٦٩	٨٫٤	
أخبار أقاليم «متنوعة»	٠٫٤٠	٢٫٨٠	٥٫٠	
رياضة	٠٫٦٠	٤٫٢٠	٧٫٥	
ثقافة«شعر + مسابقات»	٠٫٤٥	٣٫١٥	٥٫٦	
إعلانات متنوعة	١٫٧٤	١٢٫١٨	٢١٫٧	
إجمالي	٨	٥٦	١٠٠	

جدول رقم (٦)

واقع الاتجاهات الأساسية لصحيفتي ٣٠ يونيو والمسيرة

الاتجاه الأساسي بالأخبار			المسيرة		
	%	بالصفحة		%	
سياسة داخلية	٣,٢٨ر	٤١	١,٦٨ر	٤٢	
سياسة خارجية	٠ر٨٨	١١	٠ر٣٢	٨	
اقتصادية	٠ر٨٨	١١	١ر٢٠	٣٠	
إجتماعية	٠ر٤٨	٦ ١٤	٠ر٢	٥	
رياضية	١ر١٢	٢	صفر	صفر	
ثقافية	٠ر١٦	١٥	٠ر٦	١٥	
إعلانات متنوعة	١ر٢٠		صفر	صفر	
إجمالي	٨	١٠٠	٤	١٠٠	

بالصفحة

جدول رقم (٧)

متوسطات الدار السودانية للكتب وفقا للإتجاهات الأساسية «النسبة المئوية»

الكتاب حسب تصنيفات الجانب الأساسي	النسبة الموجودة قياسا بالإجمالي «مدخلات» ٪	النسبة المباعة قياسا بالإجمالي «مخرجات» ٪	ملاحظات
كتب دينية «اسلامية»	٤٣٫٧	١٨٫٤	مدى إقبال المرأة
ثقافية (أدب/شعر/قصة/نثر)	٣٠٫١	١١٫٥	خلال فترة الدراسة
كتب ذات طابع سياسي	٤٫٨	١٣٫٨	١٠٪ مقابل ٩٠٪
كتب ذات طابع اجتماعي	٢٫٩	٤٫٦	للرجل
كتب مدرسية وتعليمية	١٫٥	٦٫٩	
كتب خاصة بالأطفال	١٢٫١	١٧٫٢	
كتب ذات طابع اقتصادي	١٫٠	٢٠٫٧	
كتب علوم بحتة بلغة أجنبية	٢٫٤	٤٫٦	
منوعات بلغة أجنبية	١٫٥	٢٫٣	
أخرى	—	—	
إجمالي	١٠٠	١٠٠	

جدول رقم (٨)

متوسطات الدار السودانية للكتب وفقا للإتجاهات الأساسية «٪»

تصنيفات الكتب حسب الجانب الأساسي	النسبة الموجودة قياسا بالإجمالي «مدخلات» ٪	النسبة الموجودة قياسا بالإجمالي «مخرجات» ٪	ملاحظات
كتب دينية مذهبية	٤٣ر٧	١٨ر٤	مدى اقبال المرأة خلال فترة الدراسة ١٠٪ مقابل ٩٠٪ للرجل.
كتب اقتصاد سياسي	٨ر٧	٣٩ر١	
ثقافة (أدب/شعر/قصة/نثر)	٣٠ر١	١١ر٥	
كتب خاصة بالأطفال	١٢ر١	١٧ر٢	
كتب مدرسية وتعليمية	١ر٥	٦ر٩	
علوم بحتة بلغة أجنبية	٢ر٤	٤ر٦	
منوعات بلغة أجنبية	١ر٥	٢ر٣	
أخرى	-	-	
إجمالي	١٠٠	١٠٠	

جدول رقم (٩)

متوسطات الدار السودانية للكتب وفقا للإتجاهات الأساسية «النسبة المئوية»

الكتاب حسب تصنيفات الجانب الأساسي	النسبة الموجودة قياسا بالإجمالي «مدخلات» ٪	النسبة المباعة قياسا بالإجمالي «مخرجات» ٪	ملاحظات
كتب دينية «اسلامية»	٣٧٫٤	٢٣٫٤	
ثقافية(أدب/شعر/قصة/نثر)	٣٢٫٧	١٩٫٥	
كتب ذات طابع سياسي	٠٫٩	١١٫٧	
كتب ذات طابع اجتماعي	صفر	صفر	
كتب مدرسية وتعليمية	٠٫٩	١٥٫٦	
كتب خاصة بالأطفال	١٨٫٧	١٦٫٩	
كتب ذات طابع اقتصادي	صفر	صفر	
كتب علوم بحتة	صفر	صفر	
منوعات بلغة أجنبية	صفر	صفر	
أخرى	صفر	صفر	
إجمالي	١٠٠	١٠٠	

جدول رقم (١٠)

متوسطات دار القلم للكتب وفقا للاتجاهات الأساسية «النسبة المئوية»

الكتاب حسب تصنيفات الجانب الأساسي	النسبة الموجودة قياسا بالإجمالي «مدخلات» ٪	النسبة المباعة قياسا بالإجمالي «مدخلات» ٪	ملاحظات
كتب دينية «اسلامية»	٤ر٢	٤ر١٨	
ثقافية (أدب/شعر/قصة/نثر)	٩ر٣٣	٩ر٢٢	
كتب ذات طابع سياسي	٧ر٤٣	١ر١٦	
كتب ذات طابع اجتماعي	صفر	صفر	
كتب مدرسية وتعليمية	صفر	صفر	
كتب خاصة بالأطفال	١	٩ر٢٢	
كتب ذات طابع اقتصادي	١	٨ر١٣	
كتب علوم بحتة	٤ر٣	٣ر١	
منوعات بلغة أجنبية	٦٠ر١٤	٦ر٤	
كتب تاريخية	صفر	صفر	
أخرى	صفر	صفر	
إجمالي	١٠٠	١٠٠	

جدول رقم (١١)

متوسطات دار الفكر للكتب وفقا للإتجاهات الأساسية «النسبة المئوية»

الكتاب حسب تصنيفات الجانب الأساسي	النسبة الموجودة قياسا بالإجمالي «مدخلات» ٪	النسبة المباعة قياسا بالإجمالي «مخرجات» ٪	ملاحظات
كتب دينية «اسلامية»	٢٣	٢٥	
ثقافية(أدب/شعر/قصة/نثر)	١٥	١٨	
كتب ذات طابع سياسي	١١	٥	
كتب ذات طابع اجتماعي	٦	١٠	
كتب مدرسية وتعليمية	٢٠	٢٠	
كتب خاصة بالأطفال	٧	١٠	
كتب ذات طابع اقتصادي	٣	٢	
كتب علوم بحتة	٤	٢	
منوعات بلغة أجنبية	١	١	
كتب تاريخية	٢	٢	
أخرى	٨	٥	
إجمالي	١٠٠	١٠٠	

جدول رقم (١٢)

ملحق رقم ٢
الملحق الإحصائى الخاص بالاوضاع المعيشية في السودان

جدول رقم ١
يوضح عدد السكان ١٩٧٥ -١٩٩٤ م

السنه	السنه	السنه	السنه
١٩٧٥	١٥٧٣٠,٠	١٩٨٩	٢٤٤٩٠,٠
١٩٨٠	١٨٦٨٠,٠	١٩٩٠	٢٥٢٠٠,٠
١٩٨٥	٢١٨٢٠,٠	١٩٩١	٢٥٩٤٠,٠
١٩٨٦	٢٢٤٧٠,٠	١٩٩٢	٢٦٦٤٠,٠
١٩٨٧	٢٣١٠٠,٠	١٩٩٣	٢٦٩٠٠,٠
١٩٨٨	٢٣٨٠٠,٠	١٩٩٣	٢٧١٥٠,٠

المصدر : ١- احصاء ات الامم المتحده للسكان .

٢- التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٤ م

جدول رقم٢

يوضح بعض مؤشرات التنمية البشرية .

م	مؤشر التنمية	البيان
١	الترتيب الدولى وفقا لمستوى التنمية البشرية	١٥٨
٢	العمر المتوقع عند الولادة ١٩٩٠ م	٥٠,٨
٣	معدل القراءة والكتابة بين الكبار ١٩٩٠ (٪)	٢٧,١
٤	متوسط عدد سنوات الدراسة	٠,٨
٥	دليل التنمية البشرية	٠,١٥٢
٦	نسبة الحاطلين علي خدمات صحيحة ٨٧/٩٠	٧٠,٠
٧	نسبة الحاصلين علي ياة نقية ٨٨/٩٠	٤٣,١٪
٨	نسبة المقيدين فى المدارس الثانوية ٨٧/٩٠	٣٦,٠

المصدر : مركز دراسات الوحدة العربية : تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ بيروت ١٩٩٣ م

جدول رقم ٣ : بعض مؤشرات التعليم لعام ١٩٩٢

م	المؤشـــــــــــر	البيـــان
أ	عدد الطلبة لكل معلم بالمرحلة الابتدائية	٣٥
ب	عدد الطلبة لكل معلم بالمرحلة الثانوية	٢٥
جـ	معدل الامية العامة(التقليدية)	٧٢,٩٪
س	معدل الامية لدى الاناث	٨٨,٣٪

المصدر : المصرف الدولى : ادارة الاقتصاد العالمي- ابريل ١٩٩٣ «
المؤشرات الاجتماعية للتنمية ١٩٩١/ ١٩٩٢ م.

جدول رقم ٤

يوضح المشتغلون في القطاع الزراعي والسكان الريفيون ١٩٩٠ و ١٩٩١ م (ألف نسمة)

م	البيان	السنة	المعدلات
١	القوى العاملة الكلية	١٩٩٠	٨١٧٢
		١٩٩١	٨٤١٧
٢	القوى العاملة الزراعية	١٩٩٠	٤٩٢٣
		١٩٩١	٤٩٧١
٣	نسبة التغير (٪)		
أ	القوى العاملة الكلية		٣,٠
ب	القوى العاملة الزراعية		١,٠
٤	عدد السكان	١٩٩٠	٢٥٢٠٣
٥		١٩٩١	٢٥٩٣٤
	عدد السكان الريفيين	١٩٩٠	١٥٤٦٧
		١٩٩١	١٥٢٩٠
٦	نسبة التغير (٪)		
أ	السكان		٢,٩
ب	السكان الريفيون		١,١

المصدر: ١- جامعة الدول العربية: تقرير المنظمة العربية للزراعة بالخرطوم ١٩٩٢ م

٢- البنك الدولي: تقرير التنمية في العالم ١٩٩٣.

جدول رقم ٥ الصادرات والواردات الزراعية
١٩٨٠ - ١٩٩١ (بالمليون دولار)

السنة	الصادرات	الواردات	نسبة النمو صادرات %	نسبة التغير صادرات %	نسبة النمو واردات %	نسبة التغير واردات %	متوسط نصيب الفرد من صافي الواردات (دولار)
١٩٨٠	٥٥٣	٤١٠	-٠.٢-	-١٧.٨	-٥,٥		١٩٨٠
١٩٨٥	٣٥٩	٤٦١	-٠.٧			٤	١٩٨٥
١٩٩٠	٥٤٠	٢٣٣				٤	١٩٩٠
١٩٩١	٤٤٤	٣٢٢				صافي واردات ١٩٩١م ١٢٢ مليون دولار	١٩٩١

المصدر: الامم المتحدة: منظمة الاغذية والزراعة ، تقرير ١٩٩٢

جدول رقم ٦ الواردات السودانية من السلع الغذائية الرئيسية (كمية/قيمة) لعامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ م

السلعة	السعة	الكمية بالالف طن	القيمة بالالف دولار
الحبوب	١٩٩٠	٦١٠	١٠٢٢٠٠
	١٩٩١	١١٨٨	١٦٦٥٠٠
القمح	١٩٩٠	٥٦٣	٨٨٠٠٠
	١٩٩١	٩٠٨	١٢٠٠٠٠
سكر خام	١٩٩٠	١٢	٥٥٠٠
	١٩٩١	١١	٥٤٠٠
البقوليات	١٩٩٠	١٦	١١٦٠٠
	١٩٩١	٣٠	٢٢٥٠٠

المصدر: الامم المتحدة: منظمة الاغذية والزراعة، تقرير ١٩٩٢

جدول رقم ٧ مساحات تدهور التربة فى السودان بالألف هكتار

نوع التدهور وسببه	المساحة
تدهور كيماوي	١٤١٥٧
تدهور فيزيائي	٢٥٤٦
انجراف التربة بالماء	١٧٣٢٩
انجراف التربة بالهواء	٢٢٣٣٠
اراضي غامرة اخري	٧١١١٤

المصدر :جامعة الدول العربية :منظمة الاغذية والزراعة . تقرير عن حصر وتقييم موارد التربة في الشرق الادني وشمال (افريقيا ١٩٩٢)

جـدول رقـم ٨ تطور الدين العام الخارجي في السودان (١٩٧٠م – ١٩٩٠م)

البيان	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
١- إجمالي الدين العام الخارجي في السودان بالمليون دولار .	٣٠٩,٠	٤٠١,٧	٥٢٢,٢	٦٧٨,٩	٨٨٢,٥	١١٦٠,٤	٣٣١٣,٠	٣٢٠٢,٤	٣٥٩٢,٠	٤٤٦٨,٤	٥١٧٨,٤	٥٥٦٦,٠	٦٢٩٧,٠	٦٣٩١,٤	٨٢٠٨,٨	١١٠٨٠,٤	١٢١٥٧,٨	١٣٧١٤,٩	١٥٠٠٠,٤	١٦٤٠٨,٨	١٧٩٥١,٦
٢- إسهام المصادر الرسمية متعددة الأطراف في الدين العام الخارجي بالمليون دولار .	٧١,١	٨٥,٦	١٠٧,١	١٢١,٩	١٨٨,٠	٤٠٦,٥	٤٠٩,٢	٥٦٤,٣	٧٤٠,٧	٩١٠,٤	١١٣٣,٣	١٢٣٣,٨	١٢٧٦,٩	١١٥٣,٦	١٧٢٨,٢	٢٣٦٥,٤	٢٦٢٥,٧	٢٩١٤,٧	٣٢٢٥,١	٣٥٩٩,٠	٣٩٨٦,٠
٣- إسهام المصادر الرسمية الثنائية في الدين العام الخارجي بالمليون دولار .	١٨٢,٣	٢٢٩,٠	٢٩٢,٠	٣٦٣,٩	٤٥١,٠	٩٥٢,٧	١١٢٨,٢	١٧٨١,٥	١٨٦٧,٧	٢٧٦٢,٥	٢٩٨٣,٦	٢٨٩٢,٩	٣٥٣٧,٨	٣٤٩٨,٣	٤٢٢٠,٨	٤٩٢٥,٤	٥٣١٩,٥	٥٧١٥,٩	٦٢٠٤,٧	٦٧٠١,١	٧٢٣٧,٢
٤- إسهام المصادر الخاصة في الدين العام الخارجي بالمليون دولار	٥٥,٦	٨٧,٤	١٢٢,١	١٧٣,١	٢٤٣,٥	٦٠١,١	٧٧٥,٦	٨٥٦,٥	٩٨٣,٦	٧٩٥,٣	٩٦١,٦	١٤٥٠,٢	١٤٣٣,٣	١٤٦٩,٤	٢٣٥٩,٨	٣٥١٠,٠	٤٢١٢,٦	٥٠٥٥,٩	٥٥٦٠,٦	٦١١٦,٧	٦٧٢٨,٤
٥- مدفوعات الفائدة من إجمالي الدين العام الخارجي في السودان م . دولار .	١٢,٠	١٢,٣	١٣,٣	١٨,٧	٢٩,٧	٤٣,٥	٣٩,٢	٢٥,٠	٣٦,٠	٨٦,٠	٢٩,٧	٤٤,١	٣٦,٨	٤٤,٨	٧٤,٠	١٠٢,٧	١١٣,١	١١٧,٧	١١٨,٣	١٢٠,٨	١٢٥,٢
٦- أقساط القروض المدفوعة بالمليون دولار	٢٠,٠	٢٠,١	٢١,٧	٣٠,٤	٤٨,٤	٦٩,٢	٦٣,٩	٥٨,١	٦٤,٤	١٩١,٠	٦٦,٠	٩٨,٠	٨١,٨	٩٩,٦	٣٥٨,٣	٥٥١,٠	٦٧١,٢	٨٢٣,٤	١٠١١,٢	١٢٣٤,٦	١٣٨٦,٨
٧- إجمالي مدفوعات خدمة الدين (الأقساط + الفوائد) (٧ = ٥ + ٦) بالمليون دولار .	٣٢,٠	٣٢,٤	٣٥,٠	٤٩,١	٧٨,١	١١١,٢	١٠٣,١	٨٣,١	١٠١,٤	٢٧٧,٠	٩٥,٧	١٤٢,١	١١٨,٦	١٤٤,٤	٤٣٢,٣	٦٥٣,٧	٧٨٤,٣	٩٤١,١	١١٢٩,٥	١٣٥٥,٤	١٥١٢,٦
٨- متوسط سعر الفائدة على الدين العام الخارجي (على الإلتزامات الجديدة) ٪ .	٣,٢	٣,٥	٣,٥	٤,٤	٩	٥,١	٤,٧	٥,٤	١,٧	٤,٥	٥,٦	٦,٧	٦,٠	٦,٨	٧,٤	٩,٢	٩,٩	١٠,٦	١١,٥	١٢,٤	١٣,٤
٩- متوسط فترة سداد الدين العام الخارجي (على الإلتزامات الجديدة (سنة)	٣٧,٢	٢٥,٤	٣١,١	٢٥,٩	٢٩,٦	١٨,٠	١٨,٢	١٤,١	٢٤,٥	٢٠,٠	٢٠,٣	٢١,٤	١٦,٤	٢٩,٨	٣٦,٨	٢١,٧	٢٣,٨	٢٣,٦	٢٢,٧	٢٢,٩	٢٣,١
١٠- متوسط فترة السماح (سنة)	٧,٦	٥,٨	٦,١	٧,٥	٧,٦	٥,٠	٥,٦	٦,٢	٦,٥	٤,٤	٦,٤	٦,٥	٦,١	٥,٦	٥,٤	٥,٧	٥,٢	٤,٩	٤,١	٢,٩	٤,٧
١١- متوسط نسبة عنصر المنحة (٪)	٤٧,٢	٤١,٥	٤٧,٠	٤٤,٠	٤٠,٠	٣٣,١	٢٨,٨	٣١,٢	٣٧,٦	٢٦,٤	٥٢,٦	٢٤,١	٣٦,١	٢٥,٢	٣٣,٦	٣٠,٢	٣٣,٤	٢٥,٥	٢٤,١	٣١,٦	٢٩,٤
١٢- إجمالي رأس المال المتدفق (القروض الجديدة) للسودان بالمليون دولار .	٤٦,٠	٥٤,٠	٩٢,٧	٧٨,٩	٢٠٤	١٨٦,٠	٢٧٦,٤	١٨٩,٤	٢٤٧,٥	٢٨٥,٢	٥٢٣,٢	٢١٧,٨	٢٠٠,٦	٤٠,٣	١٩٨,٣	١٠٢,٤	٢١٥,	٢٤٣,٦	٥٢٧,١	٧٣١,١	٨٥٤,٩
١٣- صافي رأس المال المتدفق (١٣ = ١٢ – ٧) بالمليون دولار	١٤,٠	٢١,٦	٥٧,٧	٢٩,٨	٢٨١,٥	٧٤,٣	١٧٣,٢	١٠٥,٥	١٤٦,١	١٠٨,٢	٤٢٧,٦	٧٥,٧	٨٢,٠	(-١٠٤,١)	(-٢١٤,٠)	(-٥٥١,٢)	(-٥٦٩,٣)	(-٦٩٧,٥)	(-٦٠٢,٤)	(-٦٢٤,٣)	(-٦٥٧,٢)
١٤- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في السودان بالمليون دولار .	٢١٨٤,٤	٢٢٨٩,٠	٢٥٧٢,٨	٢٥٧٦,٦	٤٣٣٦,٠	٥٣٠٣,٨	٦٧١٤,٩	٨٢٧٣,١	٨١٢٤,٥	٩٢٩٧,٠	١٢٢١٢,٠	٧٥٤٥,٨	٧٩٠١,٦	٥٤٨٩,٦	٦٥٢٥,٧	٥٦٩٦,	٥٩٢٣,٨	٦٩٦٠,٧	٦٤٠٧,٢	٦٦٦٣,٥	٦٩٣٠,١
١٥- إجمالي الصادرات السودانية بالمليون دولار	٢٩٨,٢	٣٢٨,٠	٢٥٣,٦	٤٣٦,٥	٣٥٠,٧	٤٣٦,٨	٥٥٣,٩	٦٦٠,٧	٥٠٥,٨	٥١٣,٦	٦١٠,٤	٢٩٦,٣	٤٥٤,١	٤٤٥,٩	٤٤٩,٥	٣٣٧,٧	٣٤١,٣	٣٥٤,٦	٣٦١,٦	٣٧٢,٦	٣٨٩,٦
١٦- إجمالي الواردات السودانية بالمليون دولار	٢٨٧,٦	٣٣١,٢	٣٣٨,٤	٤٢٥,٧	٧٦٠,٣	١٠٣٣,٩	١٣٣٧,٨	١٠٨٠,٦	١١٢٤,٠	١٠٧٤,٢	١٧٧٢,٥	٩٠٢,٠	١١٨٨,٢	٩٦٨,٦	٨٢٠,٠	٦٨٠,٥	٧١٤,٥	٧٣٣,١	٧٦٥,٣	٧٨٠,٧	٧٩٨,٥
١٧- عدد السكان في السودان بالمليون نسمة	١٤,١	١٤,٤	١٤,٨	١٥,٠	١٥,٢	١٥,٧٣	١٦,١٣	١٦,٩٥	١٧,٥٦	١٨,١٣	١٨,٦٨	١٩,٢١	١٩,٨٠	٢٠,٣٦	٢١,٠	٢١,٦	٢٢,٠	٢٢,٤	٢٢,٧	٢٢,٩	٢٣,٣
١٨- إجمالي الإدخار المحلي في السودان بالمليون دولار	٤٣,٦	٤٧,٩	٥١,١	١٧,٥	٨٦,٧	١٠٦,٢	١٣٤,٢	١٦٥,٢	١٦٢,٨	٤٦٤,٩	٣٦٦,٣	٢٢,٥	٣٧١,٤	٨٧,٨	٣٦٦,٠	٦٢,٦	٦٣,٨	٦٤,١	٦١,٨	٦٥,٧	٦٦,٩
١٩- عجز ميزان العمليات الجارية في السودان بالمليون دولار	٦٥,٧	٨٨,٧	١٥,٢	٨٧,٥	١٦٠,٢	٢٠٧,١	١٨٦,٠	١٠١,٢	١٠٥,٨	٤٥٨,٩	٥١١,٢	٤٣٩,٦	١٩٧,٥	١٤٦,٥	٤٤,١	١١٩,٤	١٢١,٨	١٢٤,٢	١٢٦,٧	١٢٩,٢	٣١٣,٨
٢٠- إجمالي الإحتياطيات الدولية في السودان بالمليون دولار	٢١,٨	٢٧,٨	٢٥,٢	٦١,١	١٠٦,٨	٢٤,٧	٢٣,٦	٢٧,٦	٣٦,٥	٨٩,٨	٧٢,٩	٤٦,١	٦٠,١	١٦,٦	١٢,٣	١٣,٧	١٣,٣	١٣,٠	١٢,٩	١٢,٧	١٢,٩
٢١- نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ٪	١٤,٢	١٦,٨	٢٠,٢	١٩,٠	٢٠,٤	٣٧,٠	٣٤,٥	٣٨,٧	٤٤,١	٤٨,١	٤٢,٤	٧٣,٨	٧٨,٨	١١٦,٤	١٢٧,١	١٨٩,٦	٢٠٥,٢	٢٢٣,٦	٢٣٤,١	٢٤٦,٣	٢٥٩,٠
٢٢- نسبة الدين العام الخارجي إلى إجمالي الصادرات (٪)	١٠٢,٦	١٢٢,٥	١١٧,٧	١٥٥,٥	٢٥١,٦	٤٤٨,٩	٤١٧,٦	٤٨٤,٧	٧١٠,٢	٨٥٣,٤	٨٤٨,٤	١٤١,٥	١٣٧٩,٣	١٤٣٣,٤	١٨٤٨,٥	٣١٩٦,٧	٣٥٦٢,٢	٣٨٦٧,٧	٤٢١٨,٣	٤٤٠٣,٩	٤٦٠٧,٧
٢٣- نسبة الدين العام الخارجي إلى إجمالي الواردات (٪)	١٠٧,٦	١٢١,٢	١٥٤,٣	١٥٥,٨	١٢٤,٢	١٨٩,٨	١٨٦,٩	٢٩٦,٤	٣١٩,٦	٤١٦,	٢٩٢,٠	٦١٧,١	٥٢٤,١	٦٥٩,٩	١٠١٣,٢	١٥٨٧,٢	١٧٠١,٦	١٨٧٠,٣	١٩٩٦,١	٢١٠١,٨	٢٢٤٨,٢
٢٤- نسبة الدين العام الخارجي إلى عدد السكان	٢١,٩	٢٧,٩	٣٥,٢	٤٥,٢	٥٧,٧	١٢٤,٦	٢٠٣,٤	١٨٨,١	٢١٦,٥	٢٤٦,٦	٢٧٧,٢	٢٨٩,٢	٣١٤,٥	٣١٤,٠	٣٩٥,٧	٥٠٠,٦	٥٥٢,٦	٦١٢,٣	٦٦٠,٨	٧١٦,٥	٧٧ ,٥
٢٥- نسبة الإحتياطيات الدولية إلى إجمالي الدين العام الخارجي (٪)	٧,١	٦,٩	٦,٨	٩,٠	١٣,١	١,٨	١,٠	١	,٩	٢,	,٤	,٨	١,	,٣	,٢	,٢	,١	,١	,١	,١	,١
٢٦- نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (٪)	١,٥	١,٤	,٢	١,١	١,٨	٢,١	١,٥	[illegible]	١,٢	٣	,٨	,٩	١,٥	٢,٦	,٠	١١,٤	١٣,٢	١٥,٣	١٠,٢	[illegible]	١١,٩
٢٧- نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى إجمالي الصادرات (٪)	٠,٠	٠,٤	٦,٩	١١,٣	١٣,٣	١٥,٦	٠,	١٠,٠	٠	٢٣,١	٠,٠	٣٤,٠	٢٦,	٣٢,٠	٩١,٠	١٥٣,٤	١٢٩,٥	١٢٠,٤	٢٠٠,١	٢٢٣,٥	٢٨٨,

تابع جدول رقم ٨ تطور الدين العام الخارجي في السودان (١٩٧٠م – ١٩٩٠م)

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
٢٨– نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى إجمالي الواردات (٪) .	١١,١	٩,٨	١٠,٣	١١,٣	١١,٠	١٠,٨	٨,٣	٧,٨	٩,٠	٢٥,٨
٢٩– نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى عدد السكان .	٢,٣	٢,٣	٢,٤	٢,٣	٤,١	٧,١	٦,٤	٥,٠	٥,٨	١٥,٣
٣٠– نسبة الإحتياطيات الدولية إلى خدمة الدين العام الخارجي (٪)	٦٨,١	٨٥,٨	١٠٠,٩	١٢٤,٤	١٣٦,٧	٣١,١	٢٢,٩	٣٣,٩	٣١,١	٣٣,٤
٣١– نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى إجمالي الإدخار المحلي (٪) .	٧٣,٤	٦٧,٦	٦٨,١	٦٨,٧	٩٠	١٠٥,٢	٧٦,٨	٥٠,٨	٦٢,٣	٥٩,٦
٣٢– نسبة الفوائد إلى عجز ميزان العمليات الجارية (٪) .	١٨,٣	١٣,٩	٨٧,٥	٢١,٤	٦,٥	١٣,٨	٢١,١	١٤,٧	٣١,٠	١٨,٨
٣٣– نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى إجمالي القروض الجديدة المسحوبة (٪).	١٩,٦	٦٠,٠	٣٧,٨	٦٢,٢	٢١,٧	٦٠,١	٣٧,٣	٤٤,٣	٤١,٠	٧١,٩
٣٤– نسبة صافي رأس المال المتدفق إلى إجمالي القروض الجديدة المسحوبة (٪)	٣٠,٤	٤٠,٠	٦٢,٢	٣٧,٨	٧٨,٣	٤٠,٠	٦٢,٧	٥٥,٧	٥٩,٠	٢٨,١
٣٥– نسبة إسهام المصادر الرسمية متعددة الأطراف إلى إجمالي الدين العام الخارجي (٪)	٢٣,٠	٢١,٣	٢٠,٥	٢٠,٩	٢١,	٢٠,٧	١٧,٧	١٧,٦	٢٠,٦	٢٠,٤
٣٦– نسبة إسهام المصادر الثنائية إلى إجمالي الدين العام الخارجي (٪)	٥٩,٠	٥٧,٠	٥٦,١	٥٢,٦	٥١,١	٤٨,٦	٤٨,٨	٥٥,٦	٤٢,٠	٦١,٨
٣٧– نسبة إسهام المصادر الخاصة إلى إجمالي الدين العام الخارجي (٪)	١٨,٠	٢١,٧	٢٣,٤	٢٥,٥	٢٧,٦	٣٠,٧	٣٣,٥	٣٦,٨	٢٧,٤	١٧,٨

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
٢٨– نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى إجمالي الواردات (٪) .	٥,٤	١٤,٨	١٠,٠	١٤,٩	٥٣,٧	٩٦,١	١٠٩,٨	١٢٨,٤	١٤٧,٦	١٧٣,٦	١٨٩,٤
٢٩– نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى عدد السكان .	٤,١	٧,٤	٦,٠	٧,١	٢٠,٦	٣٠,٣	٢٥,٧	٤٣,٠	٤٩,٨	٥٩,٣	٦٤,٩
٣٠– نسبة الإحتياطيات الدولية إلى خدمة الدين العام الخارجي (٪)	٦٧,٢	٣٢,٧	٥٠,٧	١١,٥	٢,٩	٢,١	١,٧	١,٤	١,١	١,٠	,٩
٣١– نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى إجمالي الإدخار المحلي (٪) .	٣٦,١	٦٣١,٦	٣١,٩	١٦٤,٥	١١٨,١	١٠٤٤,١	١٢٢٩,٣	١٤٦٨,٢	١٧٤٣,١	٢٠٦٣,٠	٢٢٦٠,٢
٣٢– نسبة الفوائد إلى عجز ميزان العمليات الجارية (٪) .	٥,٨	١٠,٠	١٨,٦	٣١,٧	٧٧,١	٨٥,٩	٩٣,٨	٩٤,٧	٩٣,٤	٩٣,٥	٩٥,١
٣٣– نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى إجمالي القروض الجديدة المسحوبة (٪).	١٧,٩	٦٥,٢	٥٩,١	٢٥٨,٣	٣٦٥,٤	٦٣٨,٣	٣٦٤,٨	٢٧٣,٨	٢١٤,٣	١٨٥,٤	١٧٦,٩
٣٤– نسبة صافي رأس المال المتدفق إلى إجمالي القروض الجديدة المسحوبة (٪)	٨٢,١	٢٤,٨	٤٠,٩	(٢٥٨,٣-)	(٣٦٥,٤-)	(٥٢٨,٣-)	(٣٦٤,٨-)	١٧٣,٩-)	١١٤,٣-)	(٨٥,٤-)	(٧٦,٩-)
٣٥– نسبة إسهام المصادر الرسمية متعددة الأطراف إلى إجمالي الدين العام الخارجي (٪)	٢٣,٨	٢٢,٠	٢٠,٥	٤٢,٧	٢٠,٨	٢٩,٩	٢١,٥	٢١,٣	٢١,٥	٢١,٨	٢٢,١
٣٦– نسبة إسهام المصادر الثنائية إلى إجمالي الدين العام الخارجي (٪)	٥٧,٦	٥٢,٠	٥٦,٧	٥٤,٣	٤٠,٨	٤٥,٦	٤٣,٧	٤١,٩	٤١,٤	٤٠,٨	٤٠,٣
٣٧– نسبة إسهام المصادر الخاصة إلى إجمالي الدين العام الخارجي (٪)	١٨,٦	٢٦,٠	٢٢,٨	٢٣,٠	٢٨,٤	٣٢,٥	٣٤,٨	٣٦,٨	٣٧,١	٣٧,٤	٣٧,٥

المصدر :

(١) Morld Bank, Morld Development Peport (Various Issues) .

(٢) صندوق النقد العربي ، بيانات وإحصاءات إقتصادية (أبو ظبي : قسم الإحصاء ، أعداد مختلفة) .

(٣) رمزي زكي ، الديون والتنمية (القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٥) ، ص ٨٥ .

جدول رقم ٩

الأرقام القياسية لاسعار الصرف الاسمية للجنية السوداني ٨٠ / ١٩٩٢م .

السنة	الرقم القياسي	السنة	الرقم القياسي	نسبة التغير ٩٢/٩١
١٩٨٠	٩٦,٨٢	١٩٨٧	١٦,٢٥	٨٧,٧-
١٩٨١	٦٦,٩٦	١٩٨٨	١٥,٠٨	
١٩٨٢	٥١,٥٧	١٩٨٩	١٧,٢٦	
١٩٨٣	٥٥,٥٦	١٩٩٠	١٦,٦٧	
١٩٨٤	٥٠,٠٦	١٩٩١	٥,٨٧	
١٩٨٥	٣٢,٠٣	١٩٩٢	٠,٧٢	
١٩٨٦	٢٧,٩٢			

المصدر : صندوق النقد الدولي : تقرير عن التطورات النقدية العالمية ١٩٩٣

جدول رقم١٠

نسبة إجمالى الودائع المصرفية إلى الناتج المحلى الاجمالي ٨٥/١٩٩٢م (بسبة مئوية)

م	السنه	السنه	م	السنه	السنه
أ	١٩٨٥	٣١,٧	هـ	١٩٨٩	٣٥
ب	١٩٨٦	٣٧,٠	و	١٩٩٠	٢٥
جـ	١٩٨٧	٢٥,٧	ز	١٩٩١	٧٢,٩٪
س	١٩٨٨	٢٢,١	ح	١٩٩٢	٨٨,٣٪

المصدر :

وزارة المالية السودانية : العرض الاقتصادي لسنوات مختلفة

الجدول رقم (١١)

تطور الرقم القياسي الضمني للفترة ٨٠/٨١-٩١/١٩٩٢

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابته	الرقم القياسي الضمني
٨٠/٨١	٦٧٢٠	٦٧٢٠	١٠٠
٨١/٨٢	٩١٨٥,٩	٦٧٦٥,٤	١٣٥,٨
٨٢/٨٣	١١٣٢٩,٤	٦٤٧٧,٤	١٧٤,٩
٨٣/٨٤	١٢٧٨٨	٥٣٨٤	٢٣٧,٥
٨٤/٨٥	١٦٩٩٦	٥٦٧٥	٢٩٩,٥
٨٥/٨٦	٢١٣٥٤	٦٠٧٦	٢٥١,٤
٨٦/٨٧	٣١١٩٨	٦٢٠٧	٥٠٢,٦
٨٧/٨٨	٤٣٠٦٠	٦٠٩٨	٧٠٧٠
٨٨/٨٩	٦٦٤٢٣	٦٧٧٤	٩٨٠,٥
٨٩/٩٠	٨٥٠٩٠	٦٦٢٥	١٢٨٤,٤
٩٠/٩١	١٩٠٨٣٨	٦٦٩١	٢٨٥٢
٩١/٩٢	٤٠٨١٣	٧٤٤٧	-

المصدر وزارة المالية «العرض الاقتصادي» سنوات مختلفة

الجدول رقم(١٢)

الضغوط التضخمية

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابته	الرقم القياسي الضمني
٨١/٨٠	١٢,١	٣٨,٦	٢٦,٥
٨٢/٨١	١,٧	٣١,٣	٢٩,٦
٨٣/٨٢	٤,٦-	٣٨,٩	٤٣,٥
٨٤/٨٣	١,-	١٧,٤	١٨,٤
٨٥/٨٤	٥,٧-	٧٤,١	٧٩,٩
٨٦/٨٥	١,٧-	٣٢,-	٣٣,-
٨٧/٨٦	٢,٨	٣٣,٤	٢٩,٦
٨٨/٨٧	١,٧-	٣٣,٤	٣٥,١
٨٩/٨٨	١١,١	٥٢,٣	٤١,١
٩٠/٨٩	٢,٢-	٦٨,٥	٧٠,٧
٩١/٩٠	,٩	٤٢,٦	٤١,٧
٩٢/٩١	١١,٢	٥٦,٣	٤٥

المصدر وزارة المالية «العرض الاقتصادي» سنوات مختلفة

جدول رقم (١٣)

متوسط اسعار بعض السلع الاساسية

بالجنيه السوداني

السلعة	وحدة القياس	أسعار مايو	سبتمبر ٩١	الزيادة %	أسعار ديسمبر ٩٢	الزيادة %	اسعار ١٩٩٣	الزيادة %
سكر	رطل	١,٢٥	٢٥	١٩٠٠	٣٠	٢٣٠٠	٣٥	٢٧٠٠
لبن	رطل	٣	١٥	٤٠٠	١٨,٥	٥١٦	٤٠	١٢٣٣
زيت طعام	رطل	٣	٦٠	١٩٠٠	٦٠	١٩٠٠	٧٥	٢٤٠٠
لحوم بقري	كيلو	٣٠	٧٠	١٣٣	٣٥٠	١٠٦٦	٦٠٠	١٩٠٠
جبن	كيلو	٨	٢٠٠	٢٨٠٠	٤٠٠	٤٩٠٠	٦٠٠	٧٤٠٠
خبز	٩٠ جرام	.١٥	٢	١٢٣٣	٦	٣٩٠٠	٨	٥٢٣٣
فراخ	قطعة	١٥	-	-	-	-	٣٥٠	٢٢٣٣
بنزين	جالون	١٠,٥	-	-	-	-	١٥٠٠	١٤,١٨٥

المصدر : مبارك علي عثمان : السودان وعقد التنمية الضائع - القاهرة - مركز الدراسات السودانية - ١٩٩٣-

الجدول رقم (١٤)

مقارنة تدهور الحد الادني للأجور

السنة / البيــــان	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الحد الادني للأجر الشهري بالجنيه	٢٠٠	٢٠٠	٦٠٠	٦٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠
مايعادله بالدولار	٤٤	٢٤	٧,٥	٦	٧,٥	٦

المصدر: مبارك علي عثمان: السودان وعقد التنمية الضائع - القاهرة - مركز الدراسات السودانية - ١٩٩٣-

الجدول رقم(١٥)

هيكل القوي العاملة حسب المهن والنوع

في عام ١٩٨٣/١٩٩٣

مجموعات المهن الرئيسية	القوي العاملة ١٩٨٣		القوي العاملة ١٩٩٣	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث
١- المهنيون والفنيون	٤٦,٥٥٠	١١٥,٣٥٢	-	-
٢- المديرون والاداريون	٢٣٠	٩,٣٩٦	-	-
٣- الكتبة	٢٣,٦٦٣	١٣١,٨١١	-	-
٤- العاملون بالبيع	٢٣,٦٧١	٢٤٩,٥٦٩	-	-
٥- العاملون بالخدمات	٤٦,٤٧٦	٢٦٠,٠٠١	-	-
٦- العاملون بالزراعة والرعي وصيد الاسماك	١,٣٧٤,٩٩٣	٢,٥٦٨,٨٠١	-	-
٧- عمال الانتاج	٧٢,٩٨٠	٥٦٧٥٢٨	-	-
٨- مهن غير مصنفة	٥٠,٥٣٠	٢٢,١٨٧	-	-
الجملة	١,٦٣٨,٠٩٣	٣,٩٢٤,٦٤٥	٤,٦٨٠,٠٠٠	١٠,٩٢٠,٠٠٠

المصدر العرض الاقتصادي سنوات متفرقة

جدول رقم (١٦) توزيع الانفاق بين فقراء الحضر في السودان : ١٩٩٣

فئة الانفاق (الف جنيه)	عدد الاسر (الف)	نسبة الاسر %	اجمالي الانفاق بليون جنيه	نسبة الانفاق %	متوسط الانفاق %
اقل من ٥٠	٧٤	١٠.٥	٢.٤	٢.٩	٢٢.١
٥٠-٦٠	٦٦	٩.٤	٣.٧	٤.٥	٥٥.٩
٦٦-٨٢	٨٤	١١.٩	٦.٣	٧.٦	٧٥.٣
٨٢-٩٩	٨١	١١.٥	٧.٦	٩.٢	٩٤.٤
٩٩-١٣٢	١٤٩	٢١.١	١٧.١	٢٠.٧	١١٥.٠
١٣٢-١٦٥	١٠٧	١٥.٢	١٥.٨	١٩.١	١٤٧.٨
١٦٥-٢١٤	٩٤	١٣.٣	١٧.٧	٢١.٤	١٨٧.٩
٢١٤-٢٣٠	١٩	٢.٧	٤.٢	٥.١	٢٢٢.٠
٢٣٠-٢٧٠	٣١	٤.٤	٧.٨	٩.٤	٢٥١.٦
الجملة	٧٠٥	١٠٠	٨٢.٦	١٠٠	١١٧.٢

المصدر : وزارة المالية السودانية العرض الاقتصادي لسنوات مختلفة

جدول رقم (١٧) توزيع الانفاق بين فقراء الريف في السودان : ١٩٩٣

فئة الانفاق (الف جنيه)	عدد الاسر (الف)	نسبة الاسر %	اجمالي الانفاق بليون جنيه	نسبة الانفاق %	متوسط الانفاق %
اقل من ٥٠	٦٩٥	٢٥,٥	٢٢,٤	٩,٢	٢٣,٦
٥٠-٦٠	٣٩٨	١٤,٦	٢٣,١	٩,٦	٥٨,٠
٦٦-٨٢	٣٨٦	١٤,٢	٢٨,٦	١١,٨	٧٤,١
٨٢-٩٩	٣٣٤	١٢,٢	٢٠,٦	١٢,٧	٩١,٦
٩٩-١٣٢	٤٠٥	١٤,٩	٤٦,٢	١٩,١	١١٤,١
١٣٢-١٦٥	٢٢٩	٨,٤	٣٤,٠	١٤,١	١٤٨,٥
١٦٥-٢١٤	١٨٧	٦,٩	٣٤,٧	١٤,٤	١٨٥,٦
٢١٤-٢٣٠	٣٦	١,٢	٨,٢	٣,٤	٢٢٧,٨
٢٣٠-٢٧٠	٥٥	٢,٠	١٣,٨	٥,٧	٢٥٠,٩
الجملة	٢٧٢٥	١٠٠٠	٢٤١,٦	١٠٠	٨٥,٤٥

المصدر : علي عبد القادر علي : برنامج التكيف الهيكلي والفقر في السودان - القاهرة - مركز البحوث العربية ١٩٩٣ - ص ١١١.

جدول رقم (١٨) توزيع الدخل بين فقراء السودان : ١٩٦٨

فئة الدخل (الف جنيه)	عدد الاسر (الف)	نسبة الاسر %	متوسط دخل الاسرة جنيه	الدخل (مليون جنيه)	نسبة الدخل
اقل من ٣٥	٢٥٣,١	١٩,٤	٢١,٠	٥,٤	٥,٨
٣٥-٦٥	٢٥٣,١	١٩,٤	٥٠,٠	١٢,٥	١٣,٥
٦٥-٧٧	٢٥٣,١	١٩,٤	٧١,٠	١٧,٩	١٩,٣
٧٧-١٠١	٢٥٣,١	١٩,٤	٨٩,٠	٢٢,٤	٢٤,٢
١٠١-١٢٩	٢٥٣,١	١٩,٤	١١٥	٢٩,١	٣١,٤
١٢٩-١٣٦	٤٠,٣	٣,٠	١٣٢,٥	٥,٣	٥,٨
جملة	١٣٠٥,٨	١٠٠	٧١	٩٢,٦	١٠٠

المصدر : حسبت وتم تجميعها من مسح الدخل والانفاق لعام ١٩٩٣

جدول رقم (١٩) اثر السياسات علي الفقر في السودان : ١٩٩٣

فئة الانفاق (الف جنيه)	١٩٧٨	١٩٩٣	توقعات بليون جنيه	اثر السياسات %	معدل النمو السنوي % ١٩٦٨-١٩٧٨
١-مؤشر تعداد الرؤوس (%)					
الريف	٦٤.٠٧	٩٣.١٦	٦٤.١٧	٢٨.٩٩	٠.٢٣
الحضر	٢٠.٥١	٨٤.٤٣	٣٠.٠٥	٥٤.٣٨	٢.٥٨
السودان	٥٤.٢٦	٩١.٤١	٥٨.٤٨	٢٢.٩٤	٠.٥٠
٢-مؤشر فجوة الفقر (%)					
الريف	٣٠.٥٦	٦٢.٦١	٣٤.٦٥	٢٧.٩٧	٠.٨٤
الحضر	٨.٥٨	٤٧.٧٨	٢٢.١٦	٢٥.٦٢	٦.٥٣
السودان	٢٣.١٢	٥٩.٣٥	٢١.٠٠	٣٨.٣٥	-٠.٦٤

المصدر : حسبت وجمعت من مسح الدخل والانفاق ١٩٩٣ .

جدول رقم (٢٠) اتجاهات الفقر في السودان ١٩٦٨-١٩٩٣

البيان	١٩٦٨	١٩٩٣	١٩٦٨-١٩٩٣	معدل النمو السنوي (٪)		
				١٩٧٨-١٩٨٦	١٩٨٦-١٩٨٨	١٩٧٨-١٩٩٣
١-مؤشر تعداد الرؤس (٪)						
الريف	٨٣,١٢	٩٣,١٦	١,٦	٣,٢٩	٠,٢٣	٢,٥٢
الحضر	٥٢,٨٦	٨٤,٤٣	٦,٩	١٢,٥٦	٢,٥٨	٩,٨٩
السودان	٧٧,٨	٩١,٤١	٢,٢	٤,٦١	٠,٥٠	٣,٥٤
٢-مؤشر فجوة الفقر (٪)						
الريف	٥١,٦٧	٦٢,٦١	٢,٨	٦,٧٩	٠,٨٤	٤,٩٠
الحضر	٢٤,٣٨	٤٧,٧٨	١٠,٠٩	١٣,٩٤	٦,٥٣	١٢,١٣
السودان	٤٥,٤٣	٥٩,٣٥	٣,٨٩	٨,٨١	-٠,٦٤	٦,٤٩
٣-عدد الاسر الفقيرة (٪)						
الريف	٢٣,٩	٢٧٢٥	٢,٣٩	٤,٩	٢,٩٢	٣,٧٢
الحضر	٣٧	٧,٥	٩,٦٥	١٤,٣٠	٩,٤٤	١٢,١١
السودان	٢٧,٦	٣٤٣	٣,٤٥	٦,٢٣	٢,٤٨	٤,٩٢
٤-متوسط دخل الفقراء (٪)						
الريف	٢٤١٥	٨٥٤٥٠	٦٦,٤	٢٤,٩	١٨,٨	٤٢,٨
الحضر	٣٤٤٠	١١٧٢٠٠	٦٥,٥	٢٨,٩	١٦,٦	٤٤,٩
السودان	٢٦٥٦	٩٠٢٠٠	٦٥,٥	٢٥,٠	٢٠,٢	٤٢,٥
٥- خط الفقر (جنيه)						
٦-مؤشر آسعار المستهلك	٦٣٨٤	٢٧٠٠٠٠	٧٠,٧	٢٠,١	١٩	٤٧,٧
(١٩٨٧-١٠٠)	٨٢,٩	٣٦٩١,٩	٧٢,٠	٢٩,٩	١٥,٦	٤٨,١

المصدر : وزارة المالية السودانية : العرض الاقتصادي لسنوات مختلفه

الجدول رقم (٢١)

توزيع الانفاق في السودان لعام ١٩٩٣

فئة الدخل (الف جنيه)	الريف		الحضر	
	نسبة السكان %	نسبة الانفاق %	نسبة السكان %	نسبة الانفاق %
اقل من ٥٠	٣٣,٧٥	٠,٣٣	٨,٨٦	٠,٠٩
٥٠-٦٦	١٣,٦١	٠,٣٤	٧,٩١	٠,١٤
٦٦-٨٢	١٣,١٩	٠,٤٢	١٠,٠٥	٠,٢٤
٨٢-٩٩	١١,٤٢	٠,٤٥	٩,٧٣	٠,٢٩
٩٩-١٣٢	١٣,٨٥	٠,٦٨	١٧,٨٨	٠,٦٥
١٣٢-١٦٥	٧,٨٢	٠,٥٠	١٢,٧٩	٠,٦٠
١٦٥-٢١٤	٦,٣٨	٠,٥١	١١,٣٣	٠,٧٦
٢١٤-٢٣٠	١,٤	٠,١٢	٢,٢٥	٠,١٦
٢٣٠-٢٩٦	٢,٩٨	٠,٣٣	٥,٩٩	٠,٥٠
٢٩٦-٣٦٢	١,٢٥	٠,١٨	٣,٥٢	٠,٣٦
+٣٦٢	٤,٥١	٩٦,١٤	٩,٦٩	٩٦,٣١
الجمله	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
عدد السكان (مليون)	٢٠,٣١		٦,٥٦٣	
متوسط خجم الاسرة (فرد)	٦,٩٥		٧,٨٦	
عدد الاسر (مليون)	٢,٩٢٥		٠,٨٣٥	
اجمالي الانفاق (بليون جنيه)	٦٧٩٨		٢٦٣٦	
متوسط انفاق الاسرة (الف جنيه)	٢٣٢٤		٣١٥٧	

المصدر: حسبت وجمعت من جدول مسح الدخل والانفاق ١٩٩٣

جدول رقم (٢٢): اختلافات اسعار السلع الغذائية ١٩٩١
علي اساس اقليمي

	السلعة	اقل سعر بالجنيه	اعلي سعر بالجنيه	السعر المتوسط بالجنيه	ملاحظات
١	ذرة	١٠٠٠ /جوال	١٨٠٠/ جوال	١٤٠٠/ جوال	
٢	سكر	٧/رطل	٣٥/جوال	٢١/ رطل	
٣	شاي	١٤/رطل	١٠٠/رطل	٥٧/رطل	
٤	زيت طعام	١٢/رطل	١٢/رطل	٣٦/رطل	

المصدر : عامر بسام:صناعة الجوع والفقر : خالة السودان مجلة كتابات سودانية ، القاهرة، مركز الدراسات السودانية ، العدد الثاني صـــ٣٥

جدول رقم(٢٣) ملخص ميزانية لاسرة متوسطة
حسب اسعار ١٩٩١

	بند الصرف	شهريا بالجنيه	سنويا بالجنيه
١	مواد غذائية	٥,١٩٠	٦٢,٢٨١
٢	وقود وعوائد	١٦٨	٢,٠٢٠
٣	لبس واحذية مره في العام	١,٥١٣	١٨,١١٥
٤	اخري	٥٧٩	٦,٩٥٤
	الجمله	٧,٤٥٠	٨٩,٤١٠

المصدر : نفس المصدر السابق

ملحق رقم ٣
تقرير منظمة العفو الدولية ١٩٩٢ م
« الفقرة الخاصة بالسودان»

تقرير منظمة العفو الدولية

أطلق سراح مايزيد عن ٣٠٠ من سجناء الراى ولكن القى القبض علي مئات اخرين ممن يشتبة فى معارضتهم للحكومة وفى نهاية العام كان لايزال رهن الاحتجاز حوالى ٢٠٠ شخص بينهم ٤٠ على الاقل من سجناد الراي وكان هناك اكثر من ٤٠ شخصا يقضون احكاما صدرت ضدهم بعد محاكمات عسكرية جائرة ، ولكن ظل اخرون معتقلين بدون محاكمة وكان كثيرون منهم فى معتقلات سرية أما التعذيب فكان شائعا وصدر قانون عقوبات جديد ينص على عقوبات قاسية مثل قطع الاطراف والجلد وورد أن ما لايقل عن ٢١ معتقلاً « اختفوا » وأن القوات الحكومية والميليشيات الموالية لها قد ارتكبت عمليات إعدام خارج نطاق القضاء وصدر احكام بالاعدام ضد ٣٠ شخصا علي الاقل ونفذ مالايقل عن ١٤ حكما بالاعدام .

ظل « مجلس قيادة ثورة الاتقاذ الوطنى » الحاكم بزعامة الرئيس عمر حسن البشير، يواجة معارضة مسلحة من جانب « الجيش الشعبى لتحرير السودان» في جنوب وغرب السودان فقد شن الجيش هجمات على قبيلتى « الفور » وزغاوة» فُي إقليم دارفور غربى البلاد وكان الجيش الشعبى لتحرير السودان » والذي يحكم سيطرتة على معظم مناطق الجنوب مسؤولا عن عدة المدنيين بصورة فورية وزج بالمنشقين علي الجيش فى السجن.

ومازالت حالة الطوارئ سارية المفعول فى جميع أرجاء البلاد وكانت قد فرضت عقب الانقلاب العسكرى الذى أتى « بمجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطنى » إلى الحكم فى يونيو / حزيران ١٩٨٩ : وظلت تجيز اعتقال معارضى الحكومة لاجل غير محدد بدون تهمة ولا محاكمة وفى مايو / أيار قالت الحكومة إن جميع الاعتقالات ستخضع لاشراف قضائى ولكن فى واقع الامر استمر الحتجاز المعتقلين دون إحالتهم الى القضاء وكثيرا

مايكون ذلك فى مراكز اعتقال سرية تعرف باسم « بيوت الاشباح » ولم تقدم للعديد من المعتقلين اية معلومات عن السند القانونى لاعتقالهم ولم تتح لهم اية فرصة للطعن فية ولم يوجة الاتهام للمعتقلين ويقدموا للمحاكمة إلا فى نسبة ضئيلة جدا من الحالات .

وفى مارس / أذار صدر قانون جديد للعقوبات ،يستند إلى تفسير « مجلس قيادة ثورة الاتفاذ الوطنى » لاحكام الشريعة الاسلامية وأعاد هذا القانون الذى يطبق فى شمال السودان فحسب اشكالا مختلفة من العقوبات القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة بما فى ذلك قطع الاطراف والجلد بموجب أحكام قضائية كمانص علي جواز الاعدام رجما أو شنقا ثم الصلب علنا بعد ذلك وبمقتضى هذا القانون أصبح الارتداد عن الاسلام إحدى الجرائم القصوى التي تستوجب عقوبة الاعدام وفى اكتوبر / تشرين الاول اعلنت الحكومة أن عقوبة الاعدام سوف تطبق علي مرتكبى جريمة تهريب المخدرات .

وفى مستهل عام ١٩٩٢ كان مئات السجناء السياسيين ومن بينهم سجناء الراى لايزالون محتجزين وكان جميعهم تقريبا رهن الاعتقال بدون تهمة ولا محاكمة بيد أن الحكومة أعلنت فى فى ابريل نيسان أنها بصدد الافراج عن كافة السجناد السياسيين فكان من بين المفرج عنهم ٢٩٩ من سجناء الراى وكان كثيرون قد ظلوا رهن الاعتقال منذ عام ١٩٨٩ مثل عشارى احمد محمود وهو محاضر جامعى واحد دعاة حقوق الانسان بالاضافة الى كثيرين اخرين من بينهم سياسيون واكاديميون ومحامون ونقابيون (راجع تقريرى منظمة العفو الدولية لعامي ١٩٩٠ و ١٩٩١) .

وعلي الرغم مما أعلنتة الحكومة ظل رهن الاعتقال اكثر من ٦٠ سجينا سياسيا بمن فيهم من سجناد الراي وكان من بين سجناد الراى احد منتقدى الحكومة البارزين وهو احمد عثمان سراج وكان يقضى حكما بالسجن لمدة ١٥ عاما صدر علية بعد محاكمة جائرة في ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٠ فقد جرت محاكمتة أمام محكمة عسكرية ولم

تستغرق سوى دقائق معدودة ، وأسفرت ، فيما يبدو عن صدور حكم بالاعدام رغم انه لم يبلغ بذلك وتم فيما بعد تخفيف هذا الحكم وقد ادين احمد سراج بتهمة الاشتراك فى مؤامرة لقلب نظام الحكم أما البينو أكول أكول ، وهو ضابط جيش متقاعد فقد ظل فى السجن حتى اكتوبر / تشرين الأول ١٩٩١ رغم صدور الحكم ببراءتة فى نفس المحاكمة على مايبدو كما احتجز طيلة عام ١٩٩١ باكملة ٢٩ اخرون قد القى القبض عليهم معة فى سبتمبر / أيلول ١٩٩٠ من بينهم ١١ شخصا صدرت ضدهم الاحكام بعد محاكمة جائزة .

وكان من بين من ظلوا محتجزين بدون محاكمة عدد من أهالى جنوب السودان الذين القى القبض عليهم للاشتباه فى تاييدهم للجيش الشعبى لتحرير السودان » ومن هؤلاء دنغ ميشام أنغاى ، وهو أحد سجناء الراى ورئيس « اتحاد مزراعى جنوب السودان المحظور ، وقد القى القبض علية فى يناير / كانون الثانى ١٩٩٠ وكان لايزال معتقلا بدون تهمة ولا محاكمة فى نهاية عام ١٩٩١.

وجرت مئات الاعتقالات السياسية الجديدة عقب حالات الافراج التي أعلن عنها في ابريل / ينسان حيث قامت شرطة « أمن الثورة » السرية باحتجاز المعتقلين فيما يسمي « بيوت الاشباح » لعدة اسابيع أو اشهر وقد عذب كثيرون من بينهم عمر عدلان الملك وهو نقابى وعضو في الحزب القومي السوداني » المحظور وكان واحدا من بين مالايقل عن ستة من معارضى الحكومة اعيد القبض عليهم في غضون ايام من الافراج عنهم وقد اطلق سراح عمر عدلان الملك في ديسمبر / كانون الأول ولكن لم تتوفر اية معلومات عن الخمسة الاخرين كما عذب محام يدعى عدنان زاهر سرور بعد أن اعيد القبض علية في أغسطس/ أب وقد اطلق سراحة ايضا في ديسمبر / كانون الأول .

وفى يوليو / تموز قبض على عشرات من الطلاب وغيرهم بعد ان قام افراد من

شرطة « أمن الثورة » بفتح نيرانهم على المتظاهرين في جامعة الخرطوم مما اسفر عن مقبل احدهم وقد افرج عن معظم المقبوض عليهم فى غضون ايام بينما اعتقل ١٢ من القيادات الطلابية وتعرضوا للضرب اثناء استجوابهم واطلق سراح تسعة منهم بعد اسبوعين فى حين ظل ثلاثة رهن الاعتقال حتى اغسطس/ اب والقى القبض ثانية على عدد من الطلاب عقب وقوع المزيد من الاضطربات فى جامعة الخرطوم فى اكتوبر / تشرين الاول حسبما ورد .

وفي أغسطس / أب أعلنت الحكومة انها احبطت محاولة انقلاب جديدة وتم اعتقال مالايقل عن ٨١ من مناصرى الاحزاب السياسية المحظورة وضباط الجيش السابقين والحاليين ، ومن بينهم عبد الرحمن عبد الله نقد الله وسيد أحمد الحسين ، وكلاهما من الوزراء السابقين ومن أعضاء « حزب الأمة » و« الحزب الاتحادي الديمقراطى» المحظورين ·وفى أكتوبر / تشرين الأول حوكم سرا أمام محكمة عسكرية٥٣ شخصا من بين٨١ قبض عليهم فى أغسطس/ أ ب ، ولم يسمح لأحد منهم بأي تمثيل قانونى، ولم تستغرقكل قضية سوى دقائق معدودات· ولم يتم الكشف عن الأحكام الصادرة فكل قضية حتى ديسمبر/ كانون الأول، حيث أعلن أن ٤٦ من المدعى عليهم قد أدينوا بينما صدر الحكم ببراءة الباقين· وقد حكم على ١١ شخصاً بالإعدام ، وإن كانت هذه الأحكام قد خففت الى السجن مدى الحياة، وحكم على ٣٥ بالسجن مدداً تتراوح بين ستة شهور و٢٠عاماً· وفى شهري أكتوبر /تشرين الأول ونوفمبر / تشرين الثاني ، أطلق سراح ما لا يقل عن ١٥ ممن قبض عليهم ولم يقدموا للمحاكمة ، بينما ظل سبعة آخرون رهن الاعتقال في « بيوت الأشباح » ولم ترد أية معلومات عن الآخرين ·وشاع تعذيب المعتقلين في «بيوت الأشباح » وفي شتى المقار التابعة لجهاز الأمن بالخرطوم ،وفي مراكز الاعتقال الإقليمية· وكان من بين الضحاياكثيرون ممن قبض عليهم في أغسطس /أ ب· فتعرض بعض المعتقلين للجلد بالسياط والضرب بهراوات من المطاط ، وتعرض أحد من قبض عليهم في أغسطس /أ ب للحرق أولاً بمكواة ساخنة، ثم أرغم علي التدحرج فوق

سطح من الأسمنت حمي من شدة حرارة الشمس . وورد أن معتقلين آخرين تعرضوا لعصر خصاهم بالزرديات ،وربطوا وعلقوا من جدران الزنزانة لمدة بلغت ثلاث ليال أحياناً. وقاسى أحد المعتقلين. ويدعى زين العابدين الطيب عثمان ، الضرب والصدمات الكهربائية في أكتوبر/الأول أثناء احتجازه في مدينة سنار كما تعرض المعتقلون السياسون لسؤء المعاملة باحتجازهم في أماكن ضيقة ، وفي زنازين ملأى بالمياه أحياناً ، وكذلك بحسبهم في خزانات أو في مراحيض قذرة . وكان المشبوهون الجنائيون هم الآخرون عرضة للتعذيب،ففي نوفمبر /تشرين الثاني توفي في مدينة الأبيض تاجر كان قد قبض عليه لاشتباه في قيامه باختزان وقود السيارات، وذلك من جراء الضرب على أيدي ضباط الأمن .وفي سبتمبر/ أيلول حكم علي ثلاث رجال بقطع أيديهم بعد إدانتهم بالسرقة. وكانت تلك هي المرة الأولى التي ترد فيها أنباءعن صدور مثل هذه الأحكام بمقتضى قانون العقوبات الجديد، ولكن حتى نهاية العام لم يتضح ما إذا كان قد تم تنفيذ هذه الأحكام أم لا . وكانت السلطات قد أعلنت في وقت سابق أنه تم تخفيف جميع أحكام قطع الأطراف الصادرة قبل صدور قانون العقوبات الجديد في مارس /آذار. وتعرض العديد من الأشخاص للجلد علناً. بما في ذلك الباعة الجائلون الذين لا يحملون ترخيصا . أكثرهم من النساء. والذين صرت ضدهم أحكام بعد محاكمات فورية جرت في الأسواق أمام «محاكم النظام العام » كما جلد بعض النساء علناً في الخرطوم وواد مدني في أكتوبر /تشرين الأول بعد ان قضت المحاكم بان ملابسهن خليعة.

ان ما لا يقل عن ٣٠٠ من ابناء قبائل ، النوبة ، قد اختفو بعد مقتلهم علي ايدي قوات الامن وميليشيا ، قوات الدفاع الشعبي التي تخضع لسيطرة الجيش وكان من بين الضحايا حسن قوري ، وهو محامي ، ومحمود عزو ، وهو مساعد طبيب اسنان وكانا علي مايبدو من المشتبه في تأييدهم ، الجيش الشعبي لتحرير السودان ، وفي نهاية العام كان وضع حوالي ١٠٠ من افراد قبائل النوبة الآخرين الذين قبض عليهم في سبتمسر /ايلول ، لايزال غامضا وارتكبت القوة الحكومية العديد من الاعدامات خارج نطاق القضاء في المناطق المتأثرة بالصراع

المسلح، ففي مارس/آذار تردد أن الجنوب أعدموا كثيرا من المدنين خارج نطاق القضاء - رجحت بعض الأنباء أن العديد (يربو علي ٣٠٠شخص) في بلدة مندلي جنوبي السودان اعدموا لرفضهم أن يكونوا حاجزا بشريا لمنع هجمات « الجيش الشعبي لتحرير السودان » كما وردت أنباء عن العديد من أعمال القتل في دارفور، ومن ذلك واقعة جرت في إبريل نيسان حيث أطلق الجنود نيرانهم فقتلوا ١٧ شخصا من قبيلة «زغاوة» في ساحة أحد المساجد في مدينة «خزان جديد» وورد أن الجنود أعدموا خارج نطاق القضاء ١٩شخصاً من المشتبة في تعاطفهم مع «الجيش الشعبي لتحرير السودان» في لقوا الواقعة في جبال النوبة ،وذلك في نوفمبر / تشرين الثاني كما قدمت ميليشيا «قوات الدفاع الشعبي» بعمليات إعدام خارج نطاق القضاء في جبال النوبة ،وكان من بين الضحايا جبريل صلاح وجبريل سنديكا اللذان اعتقلا وضربا ثم قتلا في إبريل/ نيسان في منطقة كلندي. وحكم بالأعدام علي ما لا يقل عن ٣٠ رجلاً ،ولكن تم فيما بعد تخفيف الأحكام الصادرة ضد١٣منهم، بينهم ١١ من السجناء والسياسين . وفي نهاية عام ١٩٩١ كان هناك ، فيما يعتقد ،أكثر من ١٠٠ شخص محكوم عليهم بالإعدام .وفي يناير/ كانون الثاني أفرج عن خمسة فلسطينين كان قد حكم عليهم بالإعدام عام ١٩٨٨ ،في أعقاب هجمات علي فندق وناد في الخرطوم أدت إلي مصرع عدة أشخاص .وكانت المحكمة العليا قد قضت في عام ١٩٨٩، أنه يتعين علي أقارب القتلى أن يقرروا ما إذا كانوا يريدون تنفيذ أحكام الإعدام (راجع تقريري منظمة العفو الدولية للعاملين ١٩٨٩و١٩٩٠) . ونفذ حكم الإعدام فيما لا يقل عن ١٤ رجلاً:١٣منهم في الخرطوم وواحد فيي دارفور. وكان الأخير واحداً من ١١رجلاً حكم عليهم بالإعدام شنقا ثم الصلب علناً لاتهامهم بالسطو المسلح. ولم يكن للأشخاص الأحد عشر -فيما يبدو - الحق في الاستئناف . وكان « الجيش الشعبي لتحرير السودان » مسؤولا عن انتهاكات خطيره لحقوق الانسان فى جنوب السودان ففى أغسطس / أب حدث انشقاق في ذلك التنظيم عقب محاولة قام بها قادة « الجيش الشعبي في أعالي النيل لإطاحة بزعيم هذا الجيش جون قرنق دي مابيور

. وورد أن معارضيه قتلوا كثيرا من المدنين ممن ينتمون إلي قبيلة «دينكا» من بينهم أكثر من٣٠ في بلدة أكوبو في أكتوبر/تشرين الأول ، بالإضافة إلي ما يزيد عن ١٠٠٠ في بلدة بور وما حولها في نوفمبر /تشرين الثاني. كما ظل «الجيش الشعبي لتحرير السودان» يحتجز ٤٧رجلاً ، علي الأقل ، كانوا قد اعتقلوا إثر نزاعات في صفوف « الجيش الشعبي» خلال

السنوات المنصرمة (راجع تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٩١). وقد رحبت منظمة العفو الدولية بالإفراج عمن أفرج عنهم من السجناء في إبريل/نيسان، ولكنها حثت الحكومة علي الإفراج عن جميع سجناء الراي وطالبت المنظمةبإطلاق سراح السجناء السياسين الآخرين أو تقديمهم لمحاكمات عادلة، وكذلك بوضع حد لاستخدام «بيوت الأشباح» وباتخاذ إجراءات فعالة لإيقاف التعذيب. كما عبرت منظمة العفو الدولية عن قلقها بشأن عقوبة قطع لأطراف بموجب أحكام قضائية ، وغير ذلك من العقوبات القاسية، ودعت الى تخفيف جميع أحكام الإعدام . وفي يونيو/ حزيران نشرت منظمة العفو الدولية تقريرابعنوان: السودان: انتهاكات حقوق الإنسان خلال العام الثاني من تولي الحكومة العسكرية مقاليد السلطة، وهو يغطي الفترة الواقعة ما بين يونيو/حزيران ١٩٩٠ ومايو/أيار١٩٩١. وفي بيان شفوي ألقته المنظمة أمام لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في فبراير/ شباط، أدرجت منظمة العفو الدولية إشارة إلي بواعث قلقها بشأن تعذيب واعتقال معارضي الحكومة المسالمين في السودان . وفي إبريل /نيسان قدمت منظمة العفو الدولية معلومات عن القضايا التي تبعث علي قلقهابشأن السودان حتي تكون موضع نظر الأمم المتحدة ، وذلك تمشيا مع إجراء اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بموجب قراريه ٧٢٨ واوو١٥٠٣ ويقضي بأن يتم فحص المراسلات المتعلقةبانتهاكات حقوق الإنسان في سرية. وفي أكتوبر /تشرين الأول أعلنت اللجنة الإفريقية التي تشكلت بموجب الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب عن قبول رسالة لمنظمة العفو الدولية بشأن انتهاك حقوق الإنسان التي كفلها الميثاق . وكانت منظمة العفو الدولية قد قدمت معلومات أخري إلي اللجنة الإفريقية في وقت سابق في مارس/ آذار

المصدر: منظمة العفو الدولية تقرير ١٩٩٢، لندن ١٩٩٣ ص١٦٩-١٧٣

رقم الايداع بدار الكتب ٧ ٤٥٠/١٩٩٥

ISBN-977-01-3370-1

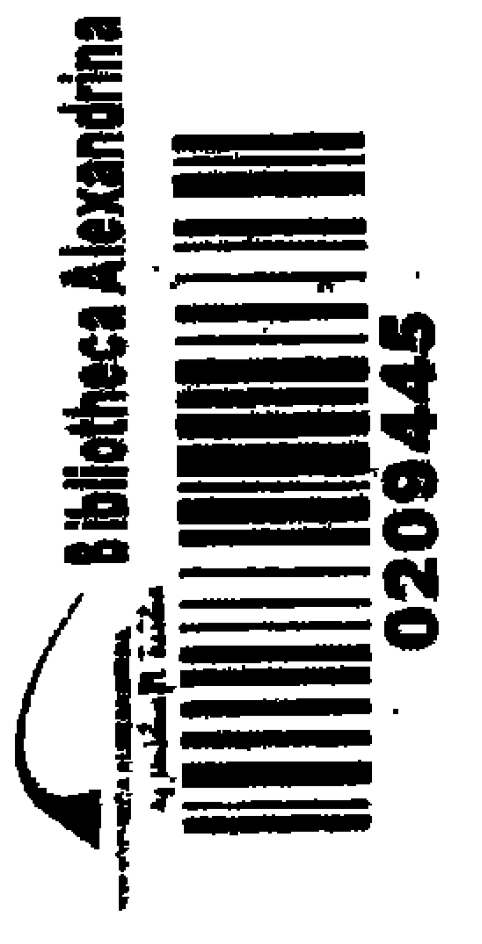
صدر عن المركز

أزمة الإسلام السياسي - د. حيدر إبراهيم علي.
ندوة الديمقراطية في السودان - مجموعة باحثين
لاهوت التحرير - د. حيدر إبراهيم علي.
أعلام التنوير : - ١- الاستاذ محمود محمد طه: مجموعة باحثين الهوية السودانية أ. طه إبراهيم.
الوزير المتمرد : مذكرات المهندس مرتضى أحمد إبراهيم.
السودان وعقد التنمية الضائع: أ. مبارك علي.
عنهما والاكليل والانتظار (نصوص قصصية) أ. صلاح الدين.
الجزيرة : قصة مشروع ورحلة عمر محمد عبد الله الكارب.
الوحش الغريب (قصص أطفال) رسوم : حسان على أحمد- النص: سمير عبد الباقي .
زراعة الجوع في السودان - د. تيسير محمد علي.
السودان: المأزق الاقتصادي (سلسلة دراسات)- جماعي.
السودان: البحث عن بديل (سلسلة حوارات) جماعي.
المهدي والعلماء - د. عبد الله إبراهيم.
السودان : حوارات الهوية والوحدة الوطنيه - أ. عبد العزيز حسين الصاوي.
مجلة "كتابات سودانية" - الاعداد ١، ٢، ٣، ٤، ٥.
الرحالة الأجانب في السودان د.نسيم مقار.
ندوة التنوع الثقافي وبناء الدولة الوطنية في السودان- مجموعة باحثين.

تحت الطبع

القاموس السوداني للديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية.

المركز على إستعداد لطباعة ونشر الأطروحات الجامعية (والمساعدة في ترجمتها الي العربية) كذلك الكتب الجامعية وينشر المركز الإنتاج الإبداعي من شعر وقصة ونقد ومسرح وأي كتابات فكر


Bibliotheca Alexandrina
0209445